

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
فرع: علوم اقتصادية
تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي



كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: علوم اقتصادية
رقم:

عنوان الموضوع:

أثر العرض النقدي على بعض المتغيرات

الاقتصادية الكلية

- حالة اقتصاد الجزائر للفترة - 2001-2016

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

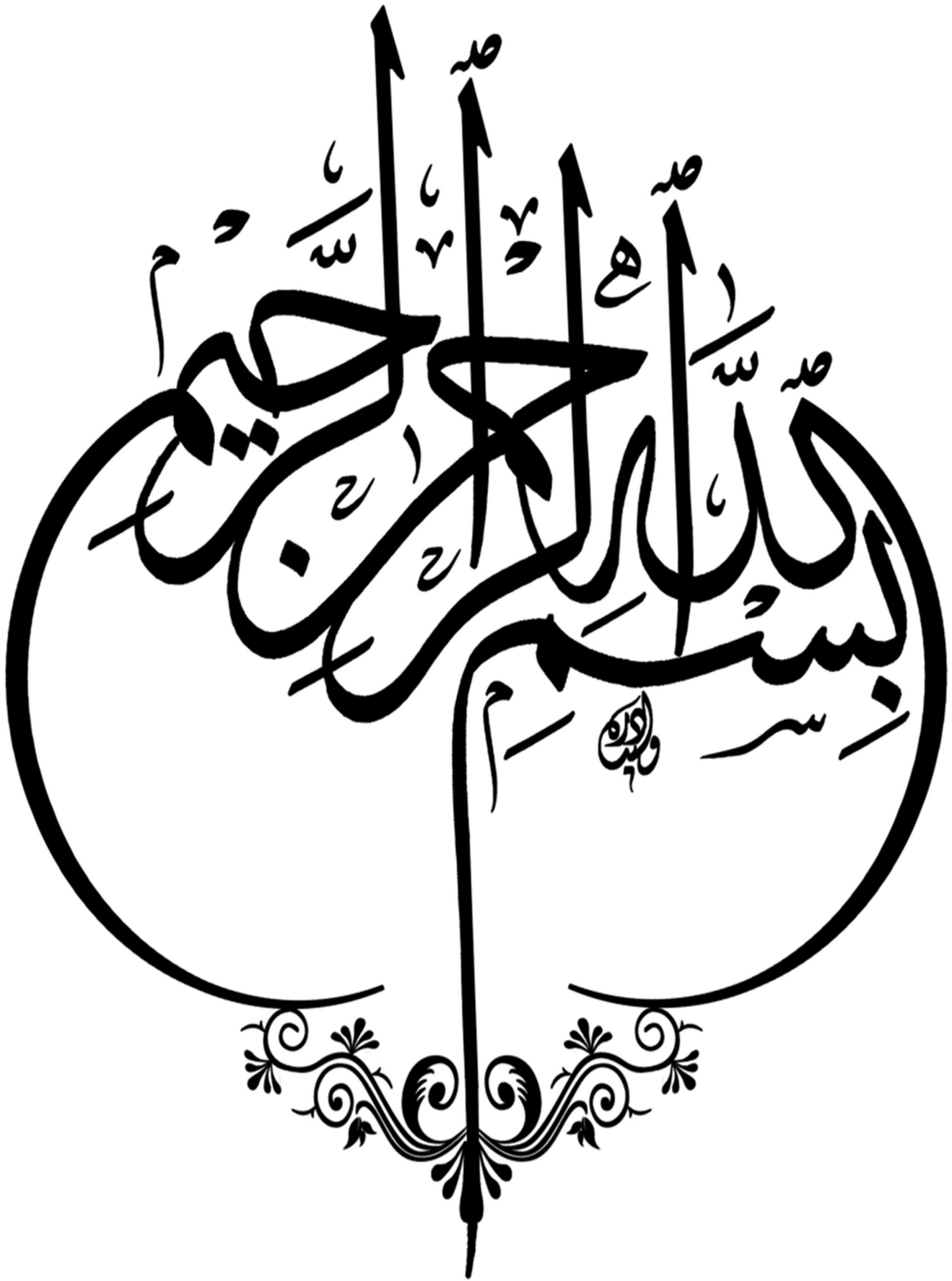
تحت الإشراف الدكتور:
- صلاح محمد

من إعداد الطالبتين:
- مشقق نور الهدى
- قسمية شهرزاد

أعضاء لجنة المناقشة:

اللقب والاسم	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
قشي حبيبة	أستاذة مساعد (أ)	جامعة المسيلة	رئيسا
صلاح محمد	أستاذ محاضر (أ)	جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا
محادي سالم	أستاذ مساعد (أ)	جامعة المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2017 / 2018



شكر و عرفان

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ ﴾

الآية: (88) من سورة هود.

صدق الله العظيم .

قبل كل شيء نحمد الله سبحانه وتعالى على ما وفقنا إليه من انجاز هذا البحث، إذا نستمد منه

سبحانه وتعالى العون فهو لنا خير معين، ومهما حمدناه لن نستوفي حمده وبعد:

ونحن ننهي هذه الدراسة، لا يسعنا إلا أن نقدم بوافر الشكر وعظيم الامتنان لأستاذنا الفاضل الدكتور

"محمد صلاح" على الرعاية العلمية التي شملنا بها طوال مدة إشرافه على هذه الدراسة من خلال

المتابعة المستمرة والملاحظات القيمة والآراء السديدة التي كانت خير عون في ترصين هذا العمل

والمساعدة في إنجازه بهذا الشكل والمضمون، تمنى له الموفيقية والنجاح والسعادة الدائمة وجزاه الله عنا

كل خير.

ولا يفوتنا أن نشكر جميع العاملين في مكتبات كلية العلوم الاقتصادية- جامعة محمد بوضياف- مسيلة،

وعمال مكتبة باب الجامعة وذلك لمساعدتهم في الحصول على المصادر ولما قدموه لنا من يد العون،

كما تقدم بأفضل الشكر والثناء إلى عائلتنا الكريمة لما قدمته لنا من عون لتحملهم معنا معاناة

الدراسة.

وختاماً تقدم بالشكر والتقدير إلى كل من مد لنا يد العون .

نور الهدى * شهر زاد

إهداء

أهدي ثمرة هذا العمل

إلى من ركع العطاء أمام قدميها

وأعطتنا من دمها وروحها وعمرها حبا ودفعا لغد أجمل

إلى مرمر الحب ومنبع الحنان

جوهرتي أمي نادية حفصها الله

إلى مرمر الصبر والعطاء إلى من علمني حب العمل والاجتهاد

إلى من أحمل اسمه بكل فخر واعتزاز إلى العظيم والدي مختار حفظه الله

إلى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البريئة... إخوتي وأخواتي

إلى أنرها ربستاني مريان، نور الاسلام، إلياس وخاصة اختي نهاد

وحيد، طارق، والتوأمين باسم وعاصم

إلى كل الأهل والأقارب، فأرجو من الله أن يوفقني في مسيرتي الدراسية القادمة إن شاء الله

إلى من مرافقوني طيلة إنجائنا هذا البحث صديقاتي

حياة، أمال، شهر نراد، نسيمه، فطيمة مشتر، أمال موساوي، حنان نر لاقى.... إلى كل من ذكره

قلبي قبل أن يذكره قلبي

أهدي هذا العمل المتواضع.

مشفق نور الهدى

إهداء

إلى الوالدة الكريمة أتمنى لها دوام الصحة والعافية "الغالية ومردة"
إلى مروح والدي الطاهرة وهو في عالم الآخرة إلى ما شاء الله الذي كان يدعو لي بالنجاح في
الصغر قبل الكبر، لكنه لم يحضر لأي منهم.

إلى إخوتي: "فارس" "عزير" وأخواتي: "سليمة"، "منى" وأنرواجهم: "عبد الكريم"، "موسى"
وأبنائهم: ('منصف' 'تسنيده' 'هبة الرحمن' 'والكتكوة فاطمة الزهراء' 'مرهف'
و'هاشم') حفظهم الله.

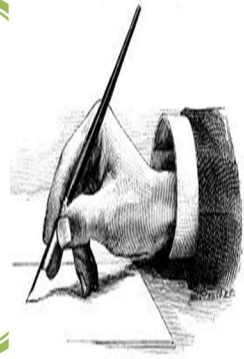
إلى كل الأهل والأقارب وخاصة ابنة خالتي "فضيلة" وابنة عمتي "إيمان"، ابن خالتي
"الصديق" وابن خالي "أدهم"، وأساتذتي وجميع زملائي وزميلاتي في مكان عملي أخص
بالذكر: "حمودي نور الهدى" "حنان" "أسماء" "أحلام" "سمية" "نورة" "فضيلة" "كريمة"
عبلة

إلى صديقاتي: "مريم"، "العمرية" والتي كانت سندي في إنجائهم هذا البحث: "مشفق نور
الهدى" وكل طلبة السنة الثانية ماستر تخصص: 'اقتصاد نقدي وبنكي' خرجي دفعة: 2017-
2018، أرجو أن أشرفهم جميعاً وأن لا أخيب ظنهم ما حبيت في انتظام عطاءات أخرى
لاحقة إن شاء الله.

إلى كل من نسيه قلبي ولم ينسأه عقلي وقلبي، إليكم جميعاً أهدي هذا الجهد المتواضع.

قسمية شهر زاد

فهرس المحتويات

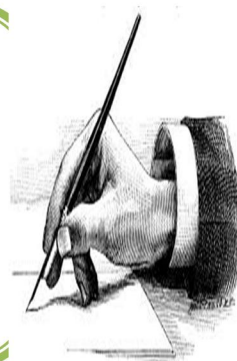


فهرس المحتويات

الصفحة	المحتويات
	شكر وعران
	إهداء
	فهرس المحتويات
	قائمة الأشكال والجداول
أ-ز	مقدمة عامة
الفصل الأول: ماهية المعروض النقدي وعلاقته ببعض المتغيرات الاقتصادية الكلية	
9	تمهيد
10	المبحث الأول: مفاهيم عامة حول العرض النقدي
10	المطلب الأول: تعريف العرض النقدي ومكوناته
16	المطلب الثاني: محددات العرض النقدي
19	المطلب الثالث: مؤشرات العرض النقدي
22	المبحث الثاني: أثر العرض النقدي على المتغيرات النقدية
22	المطلب الأول: العلاقة بين العرض النقدي والتضخم
24	المطلب الثاني: العلاقة بين العرض النقدي وسعر الفائدة
26	المطلب الثالث: العلاقة بين العرض النقدي وسعر الصرف
28	المبحث الثالث: أثر العرض النقدي على المتغيرات المالية والخارجية
28	المطلب الأول: العلاقة بين العرض النقدي والميزانية العامة
30	المطلب الثاني: العلاقة بين عرض النقدي والتوازن الخارجي (الميزان التجاري)
32	المطلب الثالث: تحليل العجز التوأم حسب نموذج (Felming – Mendell)
36	خلاصة الفصل
الفصل الثاني: دراسة تحليلية لأثر المعروض النقدي على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر للفترة 2001-2016	
38	تمهيد

39	المبحث الأول: المسح النقدي في الجزائر للفترة (2001-2016)
39	المطلب الأول: الكتلة النقدية وتطورها في الاقتصاد الجزائري
46	المطلب الثاني: تطور مكونات الكتلة النقدية في الجزائر
54	المطلب الثالث: تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر
61	المبحث الثاني: تحليل أثر العرض النقدي على المتغيرات النقدية في الجزائر للفترة (2001-2016)
61	المطلب الأول: تحليل أثر العرض النقدي على معدلات التضخم في الجزائر
65	المطلب الثاني: تحليل أثر العرض النقدي على سعر الفائدة في الجزائر
70	المطلب الثالث: تحليل أثر العرض النقدي على سعر الصرف في الجزائر
75	المبحث الثالث: تحليل أثر العرض النقدي على المتغيرات المالية والخارجية للفترة (2001-2016)
75	المطلب الأول: تحليل أثر العرض النقدي على الميزانية العامة في الجزائر
80	المطلب الثاني: تحليل أثر العرض النقدي على التوازن الخارجي (الميزان التجاري) في الجزائر
85	المطلب الثالث : تحليل ظاهرة العجز التوأم في الجزائر(علاقة العجز التجاري بالعجز المالي)
91	خلاصة الفصل الثاني
93	الخاتمة العامة
	قائمة المراجع

قائمة الأشكال والجداول



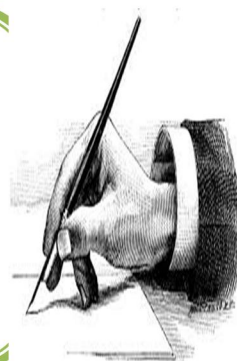
قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
(1-1)	منحنى عرض النقود	11
(2-1)	علاقة المستوى العام للأسعار بكمية النقود عند الكلاسيك	23
(3-1)	تأثير تغير كمية النقود على معدل الفائدة	25
(4-1)	التوازن الآني في سوقي السلع و الخدمات والنقود	33
(5-1)	التوازن في الأسواق الثلاثة	35
(1-2)	تمثيل بياني لتطور الكتلة النقدية.	41
(2-2)	منحنى تطور العرض النقدي الحقيقي (M_2/p) خلال الفترة (2016-2001).	48
(3-2)	تطور نسب مكونات المعروض النقدي M_2 خلال الفترة (2016-2001).	51
(4-2)	تطور نسب مكونات المعروض النقدي M_2 خلال الفترة (2016-2001).	51
(5-2)	يوضح العلاقة بين العرض النقدي الحقيقي و M_2/p و التضخم	63
(6-2)	شكل يوضح العلاقة بين تطور معدلات نمو العرض النقدي الحقيقي ومعدلات الفائدة الحقيقية والاسمية في الجزائر لفترة (2016-2001)	67
(7-2)	العلاقة بين العرض النقدي الحقيقي وسعر الصرف في الجزائر خلال الفترة (2016-2001) .	71
(8-2)	يوضح العلاقة بين العرض النقدي الحقيقي والموازنة العامة في الجزائر للفترة (2016-2001)	76
(9-2)	منحنى يبين علاقة الميزان التجاري بالعرض النقدي الحقيقي M_2/p في الجزائر خلال الفترة 2016-2001.	82
(10-2)	شكل يوضح علاقة العجز التجاري بالعجز المالي والعرض النقدي الحقيقي في الجزائر خلال الفترة (2016_2001)	87

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
35	التغير في الدخل وسعر الفائدة والعودة الى التوازن	(1-1)
40	تطور الكتلة النقدية في الجزائر (2016-2001)	(1-2)
47	جدول يوضح تطور العرض النقدي الحقيقي في الجزائر خلال الفترة (2016-2001).	(2-2)
50	تطور مكونات المعروض النقدي M_2	(3-2)
55	تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر (2016-2001)	(4-2)
62	تطور معدل التضخم ومعدل نمو العرض النقدي الحقيقي في الجزائر للفترة (2016-2001).	(5-2)
66	تطور سعر الفائدة ومعدل العرض النقدي الحقيقي في الجزائر للفترة (2016-2001)	(6-2)
70	تطور سعر الصرف والعرض النقدي الحقيقي في الجزائر للفترة (2016-2001)	(7-2)
75	تطور مكونات الموازنة العامة في الجزائر والعرض النقدي الحقيقي (M_2/p) خلال الفترة (2016-2001)	(8-2)
81	تطور الميزان التجاري، و العرض النقدي الحقيقي M_2/p في الجزائر خلال الفترة 2016-2001.	(09-2)
86	تطور الرصيد الداخلي والخارجي والعرض النقدي الحقيقي للفترة (2016-2001)	(10-2)

مقدمة عامة



مقدمة عامة:

تؤدي النقود دورا هاما في الاقتصاد إذ لا يقتصر دورها على القيام بدور الوسيط في المبادلات بل تفعيل وتنشيط اقتصاديات الدول المختلفة، وقد ارتبط ذلك بتطور القطاع المالي والمصرفي بمؤسساته المتنوعة، وانعكس على الاقتصاد بشكل عام، مما فند الفكر النقدي الكلاسيكي القائم على حيادية النقود، وقد عزز هذا الرأي العديد من البحوث والدراسات النقدية والاقتصادية التي رأت انه لم يعد هناك مبررا يفسر حيادية النقود، لأنها أصبحت تشكل العامل الأساسي والمؤثر على الجوانب الحقيقية في الاقتصاد، كما ويمكن أن تتأثر في حجمها بمثل هذه العوامل والمتغيرات الاقتصادية.

يعتبر موضوع عرض النقود من المواضيع الاقتصادية بالغة الأهمية التي حظيت باهتمام الكثير من المفكرين على المستوى النظري والتطبيقي، ولذلك احتل مكانا مرموقا في الأدبيات الاقتصادية، وذلك بسبب الدور البارز والفعال الذي يلعبه في تحقيق الاستقرار الاقتصادي نتيجة للعلاقة الوثيقة التي تربط بينه وبين العديد من العوامل والمتغيرات الاقتصادية الأخرى التي تختلف في مدى تأثيرها في الاقتصاد، كمعدل التضخم، سعر الفائدة، المستوى العام للأسعار...، فهو يؤثر طرديا أو عكسيا على هذه المتغيرات حسب الوضع الاقتصادي السائد في البلد.

والاقتصاد الجزائري هو الآخر شهد العديد من الصدمات النقدية تمثل في زيادة المعروض النقدي أو الزيادة غير المقصودة فيه وكان لذلك أثر على المتغيرات الأساسية للاقتصاد وبدرجات متفاوتة، ومن هذه المتغيرات نجد النقدية منها (سعر الصرف، معدل التضخم وسعر الفائدة)، أما المتغيرات المالية والخارجية نجد (التوازن الخارجي متمثلا في الميزان التجاري وكذا الموازنة العامة).

1- تحديد إشكالية الدراسة:

مما سبق وفي هذا الإطار ومع تسارع الأحداث الاقتصادية في العالم وتحول الأنظمة الاقتصادية إلى أنظمة اقتصاد السوق، تغيرت السياسات الاقتصادية والأوضاع النقدية والمالية للبلد، وانعكس ذلك على معظم الدول النامية خاصة الجزائر، حيث تغيرت هذه الأوضاع خصوصا مع تفاقم أزمة المديونية والتأثر بالصدمات الخارجية وزيادة عجز الموازنة العامة

بسبب النمو المتسارع في الإنفاق العام والتطور المتفاوت في الكتلة النقدية، وبناء على ما تم استعراضه تتبلور لدينا إشكالية البحث والتي يمكن صياغتها من خلال التساؤل التالي:

- ما هو أثر العرض النقدي على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية المختارة في الاقتصاد الجزائري للفترة (2001-2016)؟

وتتدرج تحت هذا السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

1- ما هو موقف الفكر الاقتصادي من علاقة العرض النقدي بأهم المتغيرات الاقتصادية الكلية؟

2- كيف يؤثر العرض النقدي على المتغيرات الاقتصادية الكلية (التضخم، سعر الفائدة وسعر الصرف التوازن الخارجي والميزانية العامة) في الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة؟

2-فرضيات الدراسة:

لإجابتنا على السؤال الرئيسي وكذا التساؤلات الفرعية يمكن صياغة أهم الفرضيات والتي تعتبر كإجابة مبدئية وهي كما يلي:

1- تباينت وجهة نظر الاقتصاديين حول طبيعة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية الكلية والعرض النقدي محل الدراسة فكان تأثير طردي على كل من سعر الفائدة ومعدلات التضخم، وكان الأثر عكسيا على كل من سعر الصرف، الميزان التجاري وكذا الموازنة العامة.

2- نتوقع أن يؤثر العرض النقدي الحقيقي بعلاقة طردية مع سعر الفائدة، كما نتوقع أن يؤثر على باقي المتغيرات (سعر الصرف، التضخم، التوازن الخارجي والموازنة العامة) بعلاقة عكسية، وبالتالي فهذا التأثير يتوافق في حالات ولا يتوافق في أخرى مع وجهة نظر الاقتصاديين نظرا للأوضاع والظروف الاقتصادية السائدة في الاقتصاد الجزائري.

3-أهمية الدراسة:

تتعرض أهمية دراستنا من خلال :

- البعد الاقتصادي: حيث يلعب عرض النقود دورا هاما في الاقتصاديات الحديثة ، وذلك لما له من أثر فعال وكذلك انعكاسات ايجابية على الكثير من المؤشرات الاقتصادية المختلفة وهذا مع تغير الأوضاع خصوصا على معظم الدول النامية خاصة الجزائر، حيث ارتبط هذا أساسا

مع تفاقم أزمة المديونية والتأثير بالصدمات الخارجية وزيادة عجز الموازنة العامة بسبب النمو المتسارع في الإنفاق العام والتطور المتفاوت في الكتلة النقدية .

4-أهداف الدراسة:

نهدف من خلال دراستنا هذه إلى:

- إن أول هدف لبحثنا محاولة الإجابة على الإشكالية المطروحة والمتمثلة في معرفة أثر عرض النقود على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد الجزائري للفترة 2001-2016؛

- معرفة موقف الفكر الاقتصادي من هذا الأثر ؛

- إبراز تطور هذه المتغيرات ومعرفة الأسباب التي وراء هذا التطور في الاقتصاد الجزائري؛
- تحديد طبيعة العلاقة بين العرض النقدي الحقيقي والمتغيرات النقدية والمالية والخارجية بإسقاطها على حالة الجزائر وتبيان واقع هذا الأثر في الاقتصاد الجزائري من وجهة نظر الاقتصاديين؛

- إبراز علاقة العجز التجاري بالعجز المالي في الاقتصاد الجزائري(العجز التوأم).

5-حدود الدراسة:

إن هذه الدراسة لها حدود مكانية وزمانية نوضحها كما يلي:

- **الحدود المكانية:** إن الإحصائيات المستخدمة في هذا البحث من أجل تحليل أثر عرض النقود على بعض المتغيرات النقدية والمالية بدراسة هذا الموضوع في الاقتصاديات النامية وذلك بإسقاط هذه الدراسة على حالة الجزائر، والتي تزامنت مع البرامج التنموية في هذا البلد.

- **الحدود الزمانية:** سوف يتم التطرق إلى تحليل أثر عرض النقود على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة المترامنة مع برامج التنمية الاقتصادية من سنة 2001 إلى غاية سنة 2016 مع الإشارة إلى الأوضاع الاقتصادية خلال عدة فترات من أجل الوصول إلى الهدف المنشود.

6-المنهج المعتمد في الدراسة:

من أجل القيام بالإجابة على أسئلة البحث والإلمام بكل الجوانب ودراسة الإشكالية المطروحة ومحاولة إثبات الفرضيات المطروحة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، إذ نقوم بتتبع آراء الاقتصاديين لأثر عرض النقود على المتغيرات الاقتصادية محل الدراسة، ثم

بعد ذلك بعرض المعطيات وتحليلها لنصل إلى جملة الاستنتاجات في ظل هذا المنهج بإسقاطها على حالة الجزائر.

7- الدراسات السابقة:

1- دراسة "فرج بن ناوي بن نجيب العنزي" (2004): أثر نمو عرض النقود على نمو القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية بجامعة الملك سعود -السعودية -رسالة ماجستير في الاقتصاد دراسة تطبيقية باستخدام تحليلات التكامل المشترك، حيث هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر نمو عرض النقود على نمو القطاع الخاص بالمملكة العربية السعودية، والمتغيرات موضع الدراسة هي نمو دخل القطاع الخاص، ونمو عرض النقود (M_1)، نمو الائتمان المصرفي، وسعر الفائدة، وقد تم استخدام عدة طرق قياسية تقليدية وحديثة مثل: اختبارات التكامل المشترك باستخدام طريقة "انجل جرانجر" وغيرها...، وقد أثبتت الدراسة وجود علاقة طردية بين معدل نمو القطاع الخاص ومعدل نمو العرض النقدي والائتمان المصرفي، بينما وجود علاقة عكسية بين معدل الفائدة ومعدل نمو القطاع الخاص.

2- دراسة "عبد الحسين جليل الغالبي" و"سوسن كريم الجبوري" (2008): أثر مقاييس عرض النقد على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في عينة من الدول المتقدمة جامعة القادسية/ الكوفة-بغداد-، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، حيث هدفت هذه الدراسة إلى الوصول إلى تحديد الأثر الذي يتركه عرض النقد وبحسب مجاميعه المختلفة على المتغيرات الاقتصادية الكلية في عينة من الدول المتقدمة (إسبانيا-كندا-اليابان) ومن ثم بيان أي من مجاميع عرض النقد (M_0, M_1, M_2, M_3) أكثر تأثيراً في تلك المتغيرات خلال الفترة (1985-2001). وتوصلت الدراسة إلى أن تركيز تأثير صافي العملة في التداول (M_0) على أغلب المتغيرات الاقتصادية الكلية الإسبانية إذ أنه:

- أثر على كل من (سعر الفائدة، المستوى العام للأسعار، صافي الموازنة الحكومية والبطالة) في حين أظهر تأثيره على سعر صرف الدولار الكندي ولم يؤثر على أي متغير في اليابان.

- أن عرض النقد الضيق (M_1) أظهر تأثيراً على المتغيرات المدروسة في كل من اليابان وكندا أكثر من إسبانيا التي تأثر فيها الناتج المحلي الإجمالي به فقط بينما أثر على

(سعر الفائدة، ميزان المدفوعات الكلي والإنفاق الحكومي) في اليابان و(الميزان التجاري، سعر الفائدة والنتاج المحلي الإجمالي) في كندا .

- لم تظهر آثار معنوية لعرض النقد (M_2) على المتغيرات الاسبانية والكندية وأظهر تأثيرا على بعض المتغيرات اليابانية (سعر الصرف والنتاج المحلي الإجمالي) .
- أثر عرض النقد (M_3) على المستوى العام للأسعار في كل من اليابان وكندا دون أي تأثير على المتغيرات الاسبانية.

3- دراسة "سنوسي علي" و"بن البار محمد" (2016): أثر عرض النقود على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1986-2014)-دراسة تحليلية قياسية، جامعة المسيلة -الجزائر، مجلة كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، وقد هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر عرض النقود على التضخم في الجزائر، وتم ذلك باستخدام وتطبيق الاختبارات المتبعة في الاقتصاد القياسي الحديث، وتم الاعتماد في هذه الدراسة من خلال التحليل وفق برنامج إحصائي (EViews-9) يدرس أثر عرض النقود على التضخم في الجزائر حيث أظهرت الدراسة:

- وجود تأثير واضح لعرض النقود على التضخم في الجزائر خلال الفترة المدروسة.
- وجود علاقة موجبة بين معدل عرض النقود ومعدل التضخم، وهذا يتفق مع آراء مدرسة النقديون أي أن التضخم هو مشكلة نقدية بحتة حسب رأي هؤلاء.
- وجود علاقة موجبة بين معدل الإنفاق العام والتضخم.
- وجود علاقة موجبة بين معدل سعر الصرف ومعدل التضخم.

4- دراسة "عبد الحق بوعتروس" و "محمد دهان" (2010): أثر التغير في التداول النقدي على الناتج المحلي في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1970-2005)، دراسة تحليلية قياسية، جامعة منتوري - قسنطينة، الجزائر مجلة الاقتصاد والمجتمع، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، حيث هدفت هذه الدراسة إلى تحديد وجود وطبيعة العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي وكمية النقود للاقتصاد الجزائري هذه الفترة وتحليلها، وذلك من خلال استعراض الإطار النظري للدراسة والجدور التاريخية لإشكالية البحث، مع عرض التطورات النقدية والمصرفية للاقتصاد موضوع الدراسة مع التركيز على تبيان معالم السياسة النقدية وبالتالي تم الاعتماد على المناهج الحديثة في مجال تحليل السلاسل الزمنية وإجراء الاختبارات المناسبة .

وبالتالي خلصت هذه الدراسة إلى وجود علاقة نسبية في اتجاه واحد من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) إلى كمية النقود بمفهومها الضيق (M1) أو الواسع (M2) وهو ما ينطبق مع طبيعة السياسة النقدية والسياسة الاقتصادية المنتهجة في الجزائر خلال فترة الدراسة.

5-دراسة "ساسى فطيمة" (2015): أثر تطور المعروض النقدي على نمو القطاع الخاص، دراسة قياسية تحليلية لحالة الجزائر (1990-2012)، جامعة محمد خيضر-بسكرة-الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، حيث هدفت هذه الدراسة إلى تبيان أثر المعروض النقدي وسعر الفائدة الحقيقي، والائتمان المصرفي بالإضافة إلى بعض المتغيرات الأخرى على نمو القطاع الخاص في الجزائر، ممثلا بمعدل نمو القطاع الخاص خلال نفس الفترة، بالاعتماد على الأساليب الكمية والقياس الاقتصادي عن طريق بناء نموذج قياس يسمح بمعرفة هذا الأثر والعوامل الأخرى الأكثر تأثيرا.

وبالتالي تم التوصل من خلال النموذج الأفضل أن لكل من المعروض النقدي الممثل بمعدل نمو (M2) وحجم الائتمان المقدم للقطاع الخاص أثر إيجابي على نمو القطاع الخاص، حيث عرف المعروض النقدي في الجزائر بداية من سنة 2001 تطورا متسارعا نتيجة ضخامة الإيرادات النفطية وارتفاع حصة القطاع الخاص من القروض مما نتج عنه نمو القطاع الخاص خلال هذه الفترة، بينما بين النموذج العلاقة العكسية بين كل من سعر الفائدة ومعدل نمو النفقات العمومية .

- تقسيمات الدراسة:

سيتم الإجابة على الأسئلة المطروحة مع اختبار الفرضيات التي انطلق منها هذا البحث من خلال تقسيم الدراسة إلى فصلين متكاملين وخاتمة والهدف من هذا التقسيم الإحاطة بالموضوع.

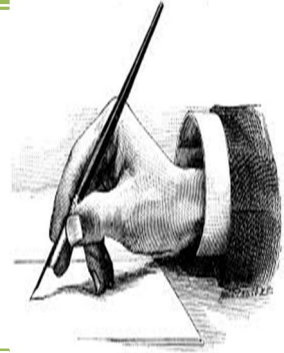
فاننا خصصنا الفصل الأول لدراسة ماهية المعروض النقدي وعلاقته ببعض المتغيرات الاقتصادية الكلية حيث يعتبر هذا الفصل كمدخل لدراسة الموضوع وإعطاء صورة كاملة حول المعروض النقدي، حيث سنتطرق فيه إلى تعريف العرض النقدي، مكوناته ومحدداته ومؤشراته، وسنتطرق إلى أثر عرض النقود على المتغيرات النقدية (التضخم، سعر الفائدة وسعر الصرف)، كما سنتعرف على أثر عرض النقود على المتغيرات المالية والخارجية

(الميزان التجاري والموازنة العامة) وهذا طبعا حسب آراء الاقتصاديين، وكذا التطرق إلى تحليل العجز التوأم حسب نموذج "منديل -فلمنج".

أما **الفصل الثاني** فقد خصص لدراسة تحليل أثر عرض النقود على بعض المتغيرات النقدية والمالية والخارجية في الجزائر خلال الفترة (2001-2016)، من خلال التطرق إلى المسح النقدي في الجزائر خلال نفس الفترة، ثم تحليل أثر عرض النقود على المتغيرات النقدية في الجزائر بينما في الأخير سيتم التطرق إلى تحليل هذا الأثر على المتغيرات المالية والخارجية كذلك في الجزائر وخلال نفس الفترة.

الفصل الأول

ماهية المعروض النقدي وعلاقته ببعض
المتغيرات الاقتصادية الكلية



تمهيد:

يعتبر موضوع المعروض النقدي من أهم المتغيرات الاقتصادية ذات التأثير المباشر على الأنشطة الاقتصادية، بسبب الدور الذي يلعبه في استقرار الاقتصاد نتيجة للعلاقة الوثيقة التي تربط بينه وبين العديد من العوامل الاقتصادية الأخرى، فزيادة المعروض النقدي بصورة مفرطة يؤثر على الأسعار ومستوى النشاط الاقتصادي بصورة إيجابية أو سلبية كما أنه يؤدي إلى تدهور قيمة العملة الوطنية ونقصانه بأكثر مما يجب يؤدي إلى الانكماش في النشاط الاقتصادي وقلة في المدفوعات النقدية، كما تختلف العوامل المؤثرة على المعروض النقدي حسب المركز النقدي الخارجي لميزان المدفوعات ودرجة الانفتاح الاقتصادي لذا تسعى العديد من الدول النامية إلى تحديد حجم المعروض النقدي في اقتصادياتها، ومن خلال هذا الفصل سوف نحاول التطرق إلى مختلف مفاهيم للمعروض النقدي، وأهم محدداته، ومؤشراته، علاقته وأثره على مختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية وهذا كله من خلال عرض مختلف النظريات الاقتصادية التي جاءت في هذا الصدد وذلك من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول العرض النقدي؛

المبحث الثاني: أثر العرض النقدي على المتغيرات النقدية؛

المبحث الثالث: أثر العرض النقدي على المتغيرات المالية والخارجية.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول العرض النقدي

نظرا لأن المعروض النقدي واحد من أهم المواضيع الاقتصادية وأن التغيرات فيه وفي معدل نموه تؤثر على التغيرات الاقتصادية الأخرى فمن الضروري معرفة مفاهيم العرض النقدي ومكوناته، وأهم محددات العرض النقدي ثم سيتم التطرق إلى مؤشرات العرض النقدي.

المطلب الأول: تعريف العرض النقدي ومكوناته

سنتناول في هذا المطلب تعريف العرض النقدي ومكوناته:

أولاً: تعريف العرض النقدي

لقد أعطيت عدة تعاريف للمعروض النقدي ومنها ما يلي:

تعريف 1: يعرف المعروض النقدي بأنه كمية النقود المتداولة في أيدي أفراد المجتمع في لحظة معينة من الزمن.¹

تعريف 2: يقصد بالمعروض النقدي بأنه التزامات التي تقع على عاتق الاقتصاد الوطني والتي تمثلها المؤسسات المصدرة للنقد، وهي تعتبر حقا لحائزيها من عائلات ومشروعات وهي التي تمكنها في نهاية المطاف من الحصول على السلع والخدمات.²

تعريف 3: يعرف بأنه جميع وسائل التداول والقروض الموجودة في وقت ما عند الأشخاص والمنشآت والبنوك والأدوات.³

تعريف 4: يقصد بالعرض النقدي على أنه كمية النقود المتداولة في مجتمع ما خلال فترة زمنية معينة، أو هي الكمية النقدية المتمثلة في وسائل الدفع بجميع أنواعها.⁴

¹ محمد الواد وآخرون، الأساس في علم الاقتصاد، دار البازوري، عمان - الأردن، 2007، ص 310.

² محمد الشريف إلمان، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية - الجزء 3، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 93.

³ أحمد هني، العملة والنقود، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص 99.

⁴ بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص 35.

الفصل الأول — ماهية المعروض النقدي وعلاقته ببعض المتغيرات الاقتصادية الكلية

كما يمكن تعريفه أيضا بأنه حجم النقد المتداول في اقتصاد ما ويتكون من العملة النقدية والورقية ومن ودائع الطلب أي مبالغ الأفراد مودعة لدى البنوك التجارية ويعرف بالعلاقة التالية:¹

عرض النقود = عملة نقدية ورقية + ودائع الطلب

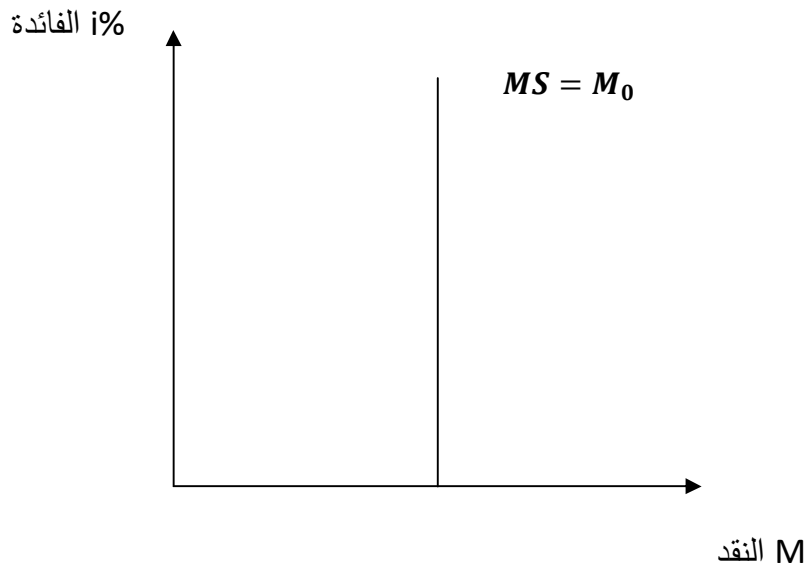
$$MS = MS_1 + MS_2$$

وسنفترض بأن كمية النقد المتداول لدى الجمهور تتحدد من قبل السلطات النقدية وبالتالي يمكن اعتبارها كمية معينة وعليه تصبح دالة عرض النقود كما يلي:²

$$MS = M_0$$

أما شكلها البياني فهو كما يلي:

الشكل رقم (1-1): منحنى عرض النقود



المصدر: عمر صخري، مرجع سابق، ص 210-211.

ثانيا: مكونات العرض النقدي

يتمثل العرض النقدي في كافة أشكال النقود التي يحوزها الأفراد والمؤسسات، والتي تختلف أشكالها بمدى التطور الاقتصادي والاجتماعي والنظم المصرفية في البلد، هذا التطور

¹ عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ط5، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 210-211.

² عمر صخري، المرجع نفسه، ص 210-211.

هو ما أفرز عدة مفاهيم للعرض النقدي، أو كما يسميه بعض الاقتصاديين بمقاييس العرض النقدي وهي:¹

1. العرض النقدي بالمعنى الضيق (M_1): حدد الأسلوب التقليدي الذي ساد قبل الثمانينات من القرن الماضي "العرض النقدي" على أساس الوظيفة الفريدة للنقود كونها أداة للمبادلة مقابل السلع والخدمات²، ويطلق على هذا النوع اسم الكتلة النقدية ويعرف بالمعروض النقدية (M_1)، ويتمثل بمجموع وسائل الدفع المتداولة في بلد ما خلال فترة زمنية معينة إذ يدخل في هذا التعريف ما يلي:³

أ. **النقود المتداولة:** تتمثل في العملة الورقية والمعدنية والتي تستخدم في المعاملات المختلفة.
ب. **الودائع:** تتمثل في الودائع المحتفظ بها على شكل حسابات جارية أو ودائع تحت الطلب في البنوك التجارية، وتعتبر كلا الأدوات وسائل دفع فورية ذات سيولة عالية.
بحيث ينظر للعرض النقدي بالمعنى الضيق عند (Mayer) بأنه يضم العملة في التداول خارج الجهاز المصرفي ولدى الجمهور والودائع الجارية للقطاع الخاص القابلة للسحب عليها بالشيكات وشيكات المسافرين التي تعتبر نقوداً، بينما الودائع الزمنية وودائع التوفير ليست كذلك، ويرى (GUPTA) أن ما يحتفظ به البنك المركزي والبنوك التجارية والخزينة العامة من عملة داخل خزائنها وما تودعه البنوك التجارية من ودائع لدى البنك المركزي لا يدخل ضمن مفهوم عرض النقدي لأنه يعتبر جزءاً من الاحتياطات النقدية التي تعتمد عليها البنوك التجارية لمواجهة السحوبات والطلب على القروض.

كما يعتقد (S. Sethi) أن عرض النقدي بالمعنى الضيق هو المناسب لتحديد عرض النقد، لأنه يشمل العملة في التداول والودائع تحت الطلب التي تستخدم في الإنفاق الفوري، وعليه يمكن كتابة معادلة المعروض النقدي بالمعنى الضيق وفق الصيغة التالية:⁴

¹ علي صاري، سياسة عرض النقود في الجزائر للفترة (2000-2013)، مجلة رؤى الاقتصادية، جامعة سوق أهراس، العدد 07، ديسمبر 2014، ص 23.

² هيل عجمي جميل الجنابي، النقود والمصارف والنظريات النقدية، ط2، دار وائل للنشر، عمان-الأردن، 2014، ص 59.

³ طاهر فاضل البياتي وميرال روجي سماره، النقود والمتغيرات الاقتصادية المعاصرة، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2013، ص 65.

⁴ هيل عجمي جميل الجنابي، مرجع سابق، ص 59-60.

$$M_1 = C + DD$$

حيث:

C: العملة في التداول

DD: الودائع الجارية

باختصار فإن المعروض النقدي بالمعنى الضيق (M_1) يحتوي على مجموع وسائل الدفع، تمكن الوحدات الاقتصادية من الاختيار المباشر والآني بين مختلف السلع والخدمات، إضافة إلى تسوية ديونها الناشئة عن التبادل، وحسب المدرسة الكينزية فإن الأصول النقدية والأصول غير النقدية هي بدائل وثيقة فيما بينها، وبالتالي فتغير الرصيد النقدي ليس له أثرا مباشرا على طلب السلع والخدمات، بل يؤثر مباشرة على الطلب المتعلق بالأصول المالية غير النقدية البديلة، أما "النقديين" فيرون أن (M_1) هي بدائل وثيقة للسلع والخدمات، ذلك أن تغير الرصيد النقدي له أثر مباشر على النشاط الاقتصادي الحقيقي ويرجع الأثر الجزئي إلى شراء أصول مالية غير نقدية.¹

2. العرض النقدي بالمفهوم الواسع (M_2): بدأ المعروض النقدي بالمعنى الواسع يحظى بالاهتمام منذ السبعينات وأصبح بنك الاحتياطي الفدرالي يعطي اهتماما لسلوكه عبر الزمن، ويشمل على المعروض النقدي بالمعنى الضيق مضافا إليه الودائع لأجل والتوفير والزمنية لدى البنوك التجارية، وحسب "سام سلون" فإن (M_2) يعتبر مؤشرهم لتحديد اتجاه النمو في عرض النقدي ومستوى النشاط الاقتصادي، وأن المعروض النقدي بالمعنى الضيق لا يعبر عن الكميات النقدية الفعلية المتوفرة في الاقتصاد الوطني وليس هو الوحيد المحدد للإنفاق وإنما التغيرات في الإنفاق الكلي والطلب الكلي ومستوى الدخل قد تكون استجابة للتغيرات التي تحدث في الموجودات شبه النقدية، مما يستدعي أخذ أشباه النقود بنظر الاعتبار لتحديد مفهوم العرض النقدي.²

كما يعتقد "Classen" أن " M_2 " العرض النقد بالمعنى الواسع يؤثر في التضخم والاقتصاد الكلي، ويحتوي على ما سماه "مجموع وسائل الاحتفاظ المؤقت للقوة الشرائية"، وبعض المفكرين

¹ عبد القادر خليل، مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014، ص 108.

² هيل عجمي جميل الجناحي، مرجع سابق، ص 64-65.

لا يدرجون أشباه النقد في M_2 ، إلا أن فريدمان يدرجها ويعتبرها "مخزن مؤجل للقدرة الشرائية"¹.

إذن من الناحية الاقتصادية، يرى البعض أن (M_2) هو أكثر دقة يضبط العلاقة الإحلالية بين النقد والسلع والخدمات وبنفس الوقت يمكن استخدامه كوسيلة للرقابة على السيولة من قبل السلطة النقدية، وعليه فإن أي باحث يرغب في الحصول على توقعات حول الإنفاق الكلي عليه أن يرى ما يحدث لعرض النقد بالمعنى الواسع وبالمعنى الأوسع والسيولة المحلية، ويمكن حساب المعروض النقدي بالمفهوم الواسع وفق المعادلة التالية:

$$M_2 = M_1(C + DD) + Td + Sd$$

حيث:

M_1 : عرض النقد بالمعنى الضيق

C : العملة في التداول

DD : الودائع الجارية

Td : الودائع لأجل

Sd : ودائع التوفير

3. العرض النقدي بالمفهوم الأوسع (M_3): يعود الاهتمام بعرض النقدي بالمعنى الأوسع إلى المساهمات العملية التي نشرها عدد من الاقتصاديين في إنجلترا وأمريكا، ويعتبر تقرير راد كليف (Rad Cliff) المنشور في عام 1959 من أوائل الأبحاث التي اهتمت بهذا التعريف أعقبه مناقشات "كيرلي وشو" الصادر في عام 1960، وقد أكدوا على أشباه النقود أو بدائل النقود مثل السندات والأوراق الحكومية كمصادر بديلة للسيولة، حيث أشاروا إلى أن المؤسسات المالية قد وفرت بدائل جديدة عن النقود تتمتع بسيولة عالية ويمكن تحويلها إلى وسائل دفع بسهولة وفي وقت قصير وبأقل خسارة، وهكذا لم تعد البنوك التجارية قادرة على خلق السيولة لوحدها بل أصبح إلى جانبها العديد من المؤسسات المالية الأخرى غير المصرفية التي تعرض للجمهور أنواع من الأصول الجديدة التي تصلح كملجأ مؤقت للقيم².

¹ عبد القادر خليل، مرجع سابق، ص 109.

² هيل عجمي جميل الجنابي، مرجع سابق، ص 67.

ويعرف هذا المعروض باسم السيولة المحلية، أو مجموع وسائل تخزين القيم فهو يضم إلى جانب M_2 كل من الودائع لأجل لدى المؤسسات المالية غير المصرفية، وهي ودائع الموجودة لدى صناديق التوفير والاحتياط وكذلك سندات الخزينة العمومية و المكتتبة من طرف الخواص والمؤسسات غير المالية، وطالما أن هذه المؤسسات لا تنتمي إلى القطاع المصرفي والنقدي وأنها غير مراقبة بشكل كبير من طرف السلطة النقدية، فإنه من الصعب إدراج هذه الودائع في حساب الكتلة النقدية ولكن لا يجب أن تخفي دور هذه الودائع في عرض النقود¹ ويمكن كتابة معادلة المعروض النقدي بالمعنى الأوسع وفق الصيغة التالية:²

$$M_3 = M_2 + S$$

حيث أن:

M_2 : عرض النقدي بالمعنى الواسع

S : الودائع الادخارية (الأخرى)

4. السيولة العامة (السيولة الاقتصادية) " M_4 ": ويقصد بالسيولة العامة للاقتصاد بأنها العرض النقدي بالمعنى الأوسع (M_3) زائد بقية الأصول المالية المملوكة من قبل الوحدات الاقتصادية غير المصرفية كالأوراق المالية العامة وسندات القروض التي تصدرها الحكومة³، لذلك ظهر إلى جانب البنوك التجارية مجموعة من المؤسسات غير المصرفية التي تعرض على الجمهور أصناف من الموجودات مالية جديدة والتي تتمتع بصفة مخزن للقيمة الشرائية⁴، والموجودة بيد الأعوان غير الماليين حيث أن:⁵

$$M_4 = M_3 + L_m$$

M_3 : العرض النقدي بالمعنى الأوسع

L_m : شهادات الودائع القابلة للتفاوض

أما بالنسبة لـ (M_5) فهي كالاتي:

¹ اكن لونيس، السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000-2009)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2010-2011، ص 83.

² عبد القادر خليل، مرجع سابق، ص 109

³ علي صاري، مرجع سابق، ص 20.

⁴ طاهر فاضل البياتي وميرال روجي سماره، مرجع سابق، ص 70.

⁵ صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية مع الإشارة إلى حالة الجزائر "1990-2000"، أطروحة دكتوراه دولة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002-2003، ص 45.

$$M_5 = M_4 + 100.000L_m$$

المطلب الثاني: محددات العرض النقدي

من الممكن التعرف على محددات العرض النقدي من الموازنة النقدية الموحدة للجهاز المصرفي والتي تضم ميزانيتي البنك المركزي والبنوك التجارية وتتخذ هذه الموازنة صيغة المعادلة الآتية:¹

$$\text{الموجودات} = \text{المطلوبات}$$

أولاً: الموجودات

تتكون موجودات الجهاز المصرفي والتي يطلق عليها عادة بالعناصر المقابلة لعرض النقدي من الفقرات الآتية:

1. صافي الموجودات الأجنبية: وتتألف من العملات الأجنبية القابلة للتحويل كالدولار واليورو والذهب النقدي لدى البنك المركزي والودائع لدى البنوك الأجنبية وحقوق السحب الخاصة **SDR** ومركز الاحتياطي في صندوق النقد الدولي والاستثمارات الأجنبية الأخرى التي تقوم بها البنوك المركزية، وي طرح من كل ذلك التزامات الجهاز المصرفي تجاه العالم الخارجي لصالح غير المقيمين من أفراد وشركات ومصارف بما في ذلك القروض من البنوك الأجنبية ومن صندوق النقد الدولي، بالمقابل فإن البنوك التجارية تمتلك أيضاً عملات أجنبية واستثمارات في أصول أجنبية مطروحا منها كذلك حقوق الأجانب غير المقيمين من أفراد وشركات وبنوك للتوصيل إلى صافي موجودات البنوك التجارية، وجمع صافي الموجودات الأجنبية للبنك المركزي والبنوك التجارية نتوصل إلى صافي الموجودات الأجنبية للجهاز المصرفي والذي يؤثر بصورة إيجابية على العرض النقدي.

2. الائتمان المحلي: ويشمل على الائتمان المقدم إلى الجهات التالية:

أ. الائتمان المقدم للحكومة: تقترض الحكومة من البنك المركزي والبنوك التجارية لتغطية العجز بالموازنة العامة، وستأخذ هذه القروض شكل سلف مباشرة قصيرة الأجل للحكومة أو قيام الحكومة بإصدار سندات وبيعها للبنك المركزي وللبنوك التجارية محسوماً من كل ذلك الودائع الحكومية لدى البنوك التجارية للحصول على صافي الائتمان المقدم للحكومة من قبل البنك

¹ طاهر فاضل البياتي وميرال روجي سماره، مرجع سابق، ص 71-72.

المركزي، وفي كلا صورتين هناك كمية إضافية من النقود التي تخلق من قبل البنك المركزي والبنوك التجارية لصالح الخزينة العامة.¹

ب. الائتمان المقدم للقطاع الخاص: وتشمل التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع العائلي وقطاع الأعمال، وكذلك الاستثمار في الأوراق المالية التي يصدرها القطاع الخاص بما في ذلك التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل الجهاز المصرفي إلى البنوك الاختصاصية، وأهم أشكال التسهيلات الائتمانية: السلف المباشرة، السحب على المكشوف، وخصم الكمبيالات التجارية، وبالتأكيد تأخذ هذه القروض شكل زيادة في الودائع الجارية للمقترض تؤثر بصورة إيجابية على عرض النقد (M_1).

ونخلص مما تقدم إلى أن جانب الموجودات يعكس حقوق الجهاز المصرفي على القطاع الخارجي والحكومة والقطاع الخاص والمؤسسات المالية الوسيطة وغير النقدية وتشمل هذه الموجودات: الموجودات الأجنبية التي يحتفظ بها البنك المركزي والبنوك التجارية والقروض المقدمة إلى الحكومة والقطاع الخاص والبنوك المتخصصة، وبمعنى آخر تضم الموجودات كافة ديون الجهاز المصرفي على الاقتصاد.

ثانياً: المطلوبات

وتنقسم المطلوبات إلى قسمين:

1. **المطلوبات النقدية:** وتضم مجموع وسائل الدفع الفورية أي عرض النقد بالمفهوم الضيق (M_1) الذي يتألف من العملة في التداول (C) والودائع الجارية (DD).

2. **المطلوبات غير النقدية:** وتتكون من:

أ. **شبه النقد:** وتمثل الودائع الثابتة والتوفير وودائع الاعتمادات والكفالات للقطاع الخاص مضافاً إليه ودائع المقيمين بالعملة الأجنبية لدى البنوك التجارية.

ب. **صافي البنود الأخرى:** وتشمل كافة البنود الأخرى في الموازنة الموحدة للجهاز المصرفي (البنك المركزي والبنوك التجارية)، وتشمل حسابات رأس المال المدفوع والاحتياطات المحتجزة والموجودات الثابتة والصكوك قيد التحصيل، الحسابات المغلقة، الكمبيالات قيد التحصيل كذلك الموجودات والمطلوبات الأخرى غير المصنفة وتسمى هذه البنود فقرة الموازنة التي نحصل

¹ هيل عجمي جميل الجنابي، مرجع سابق، ص 69-70.

عليها من طرح صافي الموجودات من حساب رأس المال للاحتياجات. وعليه يمكن كتابة معادلة العرض النقدي على الوجه الآتي:¹

معادلة العرض النقدي = الموجودات - المطلوبات النقدية + المطلوبات غير النقدية

وهذا يعني أن العرض النقدي يتحدد بمقدار الفرق بين الموجودات والمطلوبات غير النقدية والعرض النقدي يكون مساويا للموجودات - المطلوبات غير النقدية، كلما زاد الفرق بين الموجودات والمطلوبات غير النقدية بما في ذلك فقرة الموازنة ازداد حجم وسائل الدفع وبالعكس كلما نقص الفرق انكمش حجم وسائل الدفع.

كما يمكن أن نلاحظ أيضا أن العوامل المحددة لعرض النقد يمكن أن تؤثر بعضها على البعض الآخر، فالتحسن الذي يطرأ على وضع ميزان المدفوعات يعكس زيادة حصيللة القطر من العملات الأجنبية وهذه تساهم في زيادة العرض النقدي وتزايد الاحتياطات النقدية الخارجية يؤدي إلى زيادة ما يمتلكه القطاع الحكومي من ودائع لدى الجهاز المصرفي وبالتالي تقليل نسبي في طلب الحكومة للقروض من البنوك.

وفي الأخير يمكن القول أن هناك أربعة محددات للعرض النقدي في أي مجتمع وهي كالاتي:²

1. يتوقف الحجم الكلي للعرض النقدي في اقتصاد ما على كمية الإصدار النقدي التي يصدرها البنك المركزي.
2. يفوق حجم النقود المتداولة في المجتمع حجم النقود القانونية المصدرة بمقدار ما تقوم به البنوك والوسطاء الماليون من إيجاد نقود الودائع.
3. النقود أصل يتميز بدرجة عالية من السيولة ويفترض لذلك أن النقود القانونية والودائع الجارية للبنوك التجارية هي فقط التي تمثل العرض النقدي بالمجتمع، ومع ذلك فهناك مجموعة من الأصول الأخرى الأقل سيولة من النقود والودائع الجارية وتشارك معها في القيام بوظيفة مستودع للقيمة، وتستخدم هذه الأصول أحيانا كبدايل للنقود ولكن بعد تحويلها إلى نقود عن طريق البيع أو الاستبدال وقد يحدث لها خسارة في قيمتها عند

¹ طاهر فاضل البياتي، ميرال روجي سماره، مرجع سابق، ص: 73-74-75.

² فرج بن ناوي بن نجيب العنزي، أثر نمو عرض النقود على نمو القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية، مذكرة ماجستير في الاقتصاد، كلية العلوم الإدارية، جامعة الملك مسعود، 2004، ص 34 .

الاستبدال، ومعنى ذلك أنها لا تؤثر على العرض الكلي للنقود بقدر ما تتأثر هي بالمعرض من النقود، وقد اتفق بعض الاقتصاديين على اعتبار النقود القانونية ونقود الودائع هي فقط العناصر التي يتألف منها عرض النقود في أي اقتصاد.

4. بناء على ذلك، يمكن القول أن العرض النقدي يتوقف على القرار السياسي للدولة التي يخضع لها البنك المركزي في عملية الإصدار، فالاستقلالية التي يتمتع بها البنك المركزي إدارية وفنية ولكنه ينفذ السياسة النقدية للدولة، ومن ثم فقد اعتبر عرض النقود متغير سياسياً أو متغيراً خارجياً يفترض ثباته في المدة القصيرة ولا يتأثر بتغيرات سعر الفائدة كما لا يتحدد من داخل النظام الاقتصادي.¹

المطلب الثالث: مؤشرات العرض النقدي

سنقوم ببعض الافتراضات التبسيطية لنبحث في نموذج المعروض النقدي الأكثر واقعية للتوسيع في القروض والودائع في العالم، يحتفظ فيه الجمهور بالعملة والودائع تحت الطلب والودائع للأجل وتحتفظ فيه البنوك باحتياطات فائضة²، وفي هذه الحالة فإن القاعدة النقدية تتكون من جزئيين:

1. الاحتياطات النقدية R .

2. العملية التي يمتلكها الأفراد والمؤسسات غير المصرفية B .

ومنه يمكن كتابة معادلة القاعدة النقدية كما يلي:³

$$BM = B + R$$

حيث أن:

BM : القاعدة النقدية.

B : الأوراق النقدية الصادرة من البنك المركزي.

R : الاحتياطات النقدية للبنوك لدى البنك المركزي.

حيث أن المعروض النقدي يتأثر بالقاعدة النقدية، عند استخدام المجمع النقدي (M_1)

فإن:

¹ فرج بن ناوي بن نجيب العنزي، المرجع نفسه، ص 35.

² محمود حميدات، مدخل التحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، 2006، ص 36.

³ صالح مفتاح، مرجع سابق، ص 78.

$$M_1 = E + D$$

حيث أن:

E : العملة المتداولة خارج البنوك.

D : الودائع تحت الطلب.

مع العلم أنه تم استنتاج علاقة القاعدة النقدية سابقا وهي كالاتي:

$$BM = B + R$$

و(R) هي عبارة عن الاحتياطات المصرفية مقسمة إلى:

ER : احتياطات فائضة.

RR : احتياطات قانونية.

Rt : الاحتياطات القانونية على الودائع لأجل.

وبالتعويض تصبح لدينا المعادلة التالية:

$$BM = E + ER + RR$$

نسبة العرض النقدية (M_1) إلى القاعدة النقدية (BM):

$$\frac{M_1}{BM} = \frac{E + D}{E + ER + RR}$$

بقسمة البسط والمقام على الودائع تحت الطلب (D):

$$\frac{M_1}{BM} = \frac{\frac{E}{D} + \frac{D}{D}}{\frac{E}{D} + \frac{ER}{D} + \frac{RR}{D}}$$

وبوضع:

$(Cr) = \left(\frac{E}{D}\right)$: نسبة العملة إلى الودائع.

$(rr) = \left(\frac{RR}{D}\right)$: نسبة الاحتياطي القانوني إلى الودائع.

$(er) = \left(\frac{ER}{D}\right)$: نسبة الاحتياطي الفائض إلى الودائع.

$$\frac{M_1}{BM} = \frac{1 + Cr}{cr + rr + er}$$

$$M1 = \frac{1 + Cr}{cr + rr + er} \cdot BM$$

المعادلة الأخيرة تعرف عرض النقود (M_1) بأربعة متغيرات هي: (BM) و (cr) و (rr) و (er) حيث هناك تناسب طردي بين (BM) و (M_1)، وتناسب عكسي بين (M_1) وبقية المتغيرات الأخرى، ويطلق على $\left(\frac{1+Cr}{cr+rr+er}\right)$ بالمضاعف النقدي ويرمز له بالرمز (m_1). إذا تم تعريف العرض النقدي بالمفهوم الأوسع (M_2) بالإضافة الودائع لأجل (TD) إلى المجمع (M_1) يصبح بالصيغة التالية:

$$M_2 = M_1 + TD = E + D + TD$$

$$BM = E + RR + ER + Rt$$

$$\frac{M_2}{BM} = \frac{E + D + TD}{E + RR + ER + Rt} = \frac{\frac{E}{D} + \frac{D}{D} + \frac{TD}{D}}{\frac{E}{D} + \frac{RR}{D} + \frac{ER}{D} + \frac{Rt}{D}}$$

$$\frac{M_2}{BM} = \frac{1 + cr + b}{rr + br + rt + re + cr}$$

$$M_2 = \left(\frac{1 + cr + b}{rr + br + rt + re + cr} \right) BM$$

هو المضاعف النقدي الخاص بالمجمع النقدي (M_2) ويرمز له بالرمز m_2 وعليه يمكن كتابة (M_2) بالصيغة التالية:

$$M_2 = m_2 \cdot BM$$

مثلا إذا كان: $m_2 = 2.5$ يعني ذلك أن زيادة (BM) بوحدة نقدية واحدة يؤدي إلى زيادة المجمع (M_2) بـ 2.5 وحدة نقدية، وبالتالي فإن قيمة المضاعف لا تقاس أهميتها بكميتها وصغرها وإنما بمدى استقرارها.¹

¹ رايس فضيل، التغيرات في الحسابات الخارجية وأثرها على الوضعية النقدية في الجزائر للفترة (1989-2010)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة- الجزائر، 2013، ص 57-58.

المبحث الثاني: أثر العرض النقدي على المتغيرات النقدية

سنلجأ في هذا المبحث إلى إيضاح العلاقة بين العرض النقدي وبعض المتغيرات الاقتصادية النقدية ونخص بالذكر المتغيرات التالية: "التضخم، سعر الصرف، سعر الفائدة".

المطلب الأول: العلاقة بين العرض النقدي والتضخم

يعرف التضخم على أنه الارتفاع المستمر والمتواصل في المستوى العام للأسعار، كما يمكن تعريفه وبنفس القدر من الدقة على أنه الانخفاض المستمر والمتواصل في القوة الشرائية للنقود.¹

يمكن توضيح العلاقة بين كمية النقود ومستوى العام للأسعار من خلال المرور بالنظرية الكلاسيكية (نظرية كمية النقود)، إذ أنها تؤكد وجود علاقة طردية تناسبية بين العرض النقدي والمستوى العام للأسعار، بحيث أي زيادة في عرض النقدي تؤدي إلى زيادة في مستوى العام للأسعار بنفس النسبة والاتجاه²، كما تعني هذه النظرية أن مستوى العام للأسعار متغير تابع للمتغير المستقل وهو كمية النقود (عرض النقود)، ففي ظل ثبات حجم الإنتاج عند مستوى التشغيل الكامل، وثبات سرعة تداول النقود يكون عرض النقد متغيراً مستقلاً والسعر متغيراً تابعاً، وأن السعر هو نتيجة وليس سبباً.

والحد ثابت معدوم لأننا في اقتصاد نقدي يعتمد على النقود في التبادل وبالتالي فإن مسؤولية السلطات النقدية تنحصر في التأثير في كمية النقود المعروضة زيادة أو نقصاناً وذلك سينعكس تلقائياً على مستوى العام للأسعار وبالتالي على التضخم.³

ويمكن التعبير إحصائياً عن تلك العلاقة بالمعادلة التالية:⁴

$$P = \frac{M}{Q}$$

حيث: P : مستوى العام للأسعار

M : عرض النقد المتداول

¹ محمد سعيد السمهوري، اقتصاديات النقود والبنوك، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص 440.

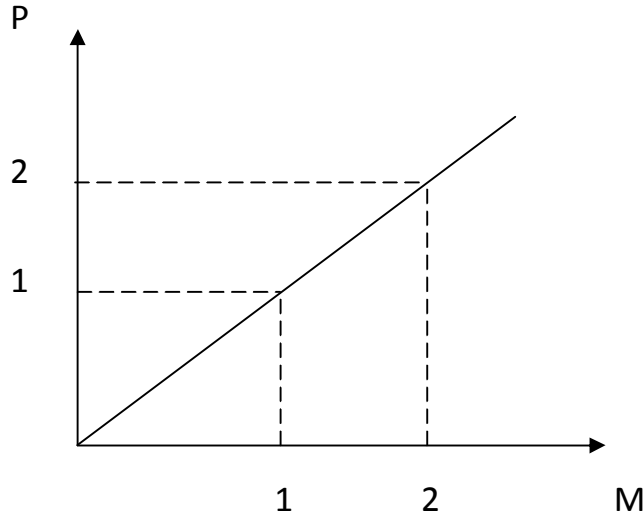
² هيل عجمي جميل الجنابي، مرجع سابق، ص 204.

³ عبد القادر خليل، مرجع سابق، ص 228.

⁴ هيل عجمي جميل الجنابي، مرجع سابق، ص 204.

Q : كمية الإنتاج الحقيقي عند مستوى الاستخدام الكامل

الشكل رقم (1-2): علاقة المستوى العام للأسعار بكمية النقود عند الكلاسيك



المصدر: عبد القادر خليل، مرجع سابق، ص 228.

أما رأي المدرسة الكينزية، فإن التضخم فسر على أساس أنه (تضخم الطلب)، وبالأخص الطلب الاستثماري الخاص، فقد كان على كينز أن يبين تأثير النقود على مستوى الإنفاق الاستثماري الخاص لكي يصل إلى تأثيرها على مستوى الأسعار¹، فالزيادة في الطلب الكلي عند مستوى الثابت للنتائج القومي يخلق فائض طلب يعكس نفسه انعكاسا كاملا في رفع الأسعار ويستمر في الارتفاع طالما استمر وجود قوى تضخمية متمثلة في فائض الطلب²، وبعبارة أخرى إن أي زيادة تحصل في مكونات الطلب الكلي كزيادة الإنفاق الاستثماري العام أو الخاص، أو زيادة الإنفاق الحكومي، أو صافي التجارة الخارجية فإنها ستؤدي إلى ارتفاع مستوى العام للأسعار وبالتالي حدوث لتضخم³.

وجاء رأي النقديين وأولهم فريدمان داعما للرأي الكلاسيكي إذ أنهم يعتقدون أن فائض كمية النقود عن حجمها الأمثل، يمثل إفراطا نقديا يكون وراء ارتفاع الأسعار واستمرار هذا الفائض وتصاعده يكون وراء تصاعد الارتفاع في الأسعار وبالتالي حدوث التضخم⁴.

¹ عبد المنعم السيد علي ونزار سعد الدين عيسى، النقود والمصارف والأسواق المالية، ط1، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2004، ص 293.

² نعمة الله نجيب وآخرون، مقدمة في اقتصاديات النقود والصيرفة والسياسات النقدية، دار الجامعة للطبع والنشر والتوزيع، 2001، ص 389.

³ عبد المنعم السيد علي و نزار سعد الدين عيسى، مرجع سابق، ص 290-291.

⁴ نعمة الله نجيب وآخرون، مرجع سابق، ص 407.

المطلب الثاني: العلاقة بين العرض النقدي وسعر الفائدة

يعرف سعر الفائدة على أنه السعر الذي يدفعه المقترض لقاء استخدامه للأموال المقترضة لفترة زمنية معينة يتفق عليها أي سعر الائتمان، كما يمكن تعريفه بأنه تكلفة الفرص البديلة أي مقدار التضحية التي تتحملها هذه الوحدة نتيجة احتفاظها بثروتها بشكل أرصدة نقدية وتنازلها عن العائد الذي يمكن أن تحصل عليه من عملية الاقتراض.

يمكن توضيح العلاقة بين العرض النقدي وسعر الفائدة من خلال المرور بالنظرية الكينزية التي اعتبرت أن سعر الفائدة هو ظاهرة نقدية يتقرر سعرها في السوق النقدي من خلال تفاعل عرض النقود والطلب عليها أي أنه يتأثر بكليهما، فالفائدة في النظرية الكينزية هي ليست ثمنا للامتناع عن الاستهلاك وإنما هي ثمن التخلي عن السيولة، وبذلك يعتمد سعر الفائدة على قوة التفضيل النقدي أو مدى الرغبة في السيولة لدى الأفراد مقارنة بعرض النقد المتوفر لإشباع تلك الرغبة.

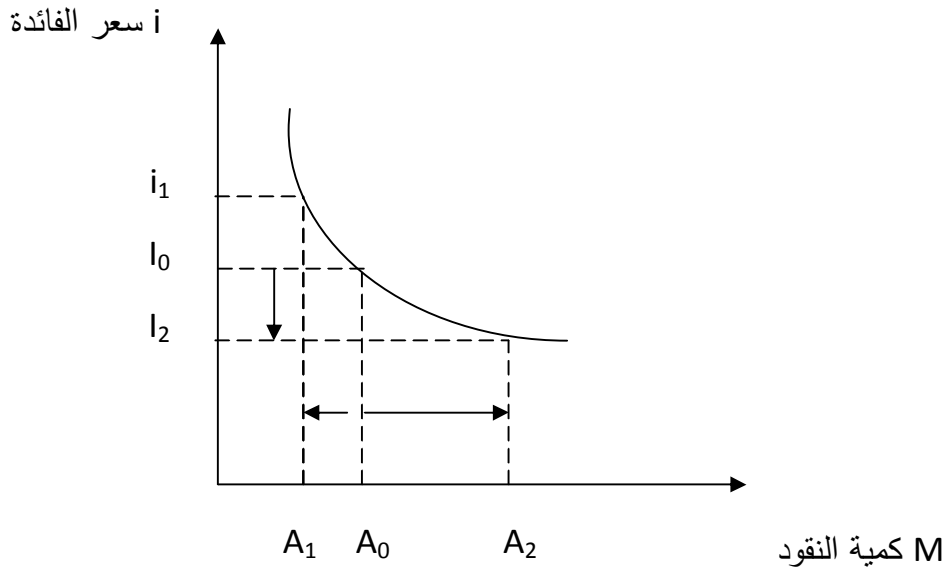
فكلما زاد تفضيل الأفراد للنقد وزادت رغبتهم في السيولة كلما ارتفع سعر الفائدة مع بقاء عرض النقد ثابتا والعكس، ويعتمد الطلب على النقود في النظرية الكينزية على الدخل وسعر الفائدة ويتناسب طرديا مع الأول وعكسيا مع الثاني¹، حيث أن معدل الفائدة عند كينز هو كأى سعر آخر، يتحدد بالعرض والطلب في السوق ويرتبط كثيرا بدافع المضاربة، دون إهمال تأثير العاملين الآخرين (المعاملات، الاحتياط)²، فإذا افترضنا أن عرض النقد يتقرر مؤسسيا من قبل البنك المركزي، فإن سعر الفائدة التوازني يتقرر في سوق النقد بتقاطع عرض النقدي مع الطلب عليها³، كما هو مبين في الشكل التالي:

¹ عبد المنعم السيد علي ونزار سعد الدين عيسى، مرجع سابق، ص: 298-308.

² عبد القادر خليل، مرجع سابق، ص 272.

³ عبد المنعم السيد علي نزار سعد الدين عيسى، مرجع سابق، ص 308-309.

الشكل رقم (1-3): تأثير تغير كمية النقود على معدل الفائدة



المصدر: عبد القادر خليل، مرجع سابق، ص 272.

بالتالي فإن كينز يرى بأن العرض النقدي مرتبط بسياسة الإصدار والسياسة النقدية، فعندما تكون مرونة منحني تفضيل النقدي ضئيلة فإن البنك سوف يغير العرض النقدي نحو الزيادة (إزاحة منحنى العرض النقدي يمينا) عن طريق سياسته النقدية مما يؤدي إلى تدفق النقود للأعوان الاقتصاديين الذين يقومون بدورهم بشراء السندات مثلا علما أن زيادة الطلب عليها يرفع ثمنها ويؤدي إلى تخفيض سعر الفائدة بنسبة كبيرة، ويتقلص انخفاض سعر الفائدة تدريجيا كلما ارتفعت مرونة الطلب النقدي مما يؤدي إلى حدوث أثر معاكس بتقليص كمية النقود (إزاحة منحنى العرض النقدي يسارا) الذي بدوره سوف يؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة.¹ وعليه فإن العرض النقدي يرتبط بعلاقة عكسية مع سعر الفائدة إذ أنه بازدياد العرض النقدي ينخفض سعر الفائدة مما يؤدي إلى حدوث زيادة تلقائية في الاستثمار مما يتسبب في زيادة الطلب الكلي وزيادة الدخل الحقيقي والعكس صحيح، لذلك يمكن القول أن عرض النقدي يمارس تأثيرا مباشرا على سعر الفائدة.²

$$M \uparrow \Rightarrow \downarrow i$$

$$M \downarrow \Rightarrow \uparrow i$$

¹ عبد القادر خليل، مرجع سابق، ص 273.

² عبد الرحمن يسرى أحمد، اقتصاديات النقود والبنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص 240.

المطلب الثالث: العلاقة بين العرض النقدي وسعر الصرف

يعرف سعر الصرف على أنه عدد الوحدات التي يجب دفعها من عملة معينة للحصول على وحدة من عملة أخرى¹، كما يمكن أن نعرفه بطريقة عكسية على أنه عدد الوحدات من العملة الأجنبية اللازمة للحصول على وحدة من العملة المحلية.²

ولتحليل العلاقة بين العرض النقدي وسعر الصرف الأجنبي فإن أي تغير يحدث في عرض النقدي سيؤدي إلى تغير سعر الصرف الأجنبي باعتبار أن عرض النقدي متغير مستقل وثاني متغير تابع، إذ لخصت النظرية الكمية للنقود بأنه أي زيادة في كمية النقود تؤدي إلى ارتفاع الأسعار في الداخل، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض الطلب على السلع المحلية وبالتالي نقص الصادرات وزيادة الواردات لأن سعر السلع الأجنبية يصبح أقل مقارنة بأسعار السلع المحلية بعد ارتفاعها، وهذا ما يؤدي إلى زيادة الطلب على العملات الأجنبية من أجل تسديد قيم الواردات، وانخفاض الطلب على العملات المحلية لتسديد قيم الصادرات، وبالتالي تدهور قيمة العملة المحلية وارتفاع سعر صرف العملات الأجنبية.³

يتضح من ذلك أن العرض النقدي يرتبط بعلاقة طردية ومباشرة هذا في حالة ثبات المعروض النقدي الأجنبي إذ يعد عرض النقود مؤثر في سعر الصرف.

أما في حالة تغير العرض النقدي الأجنبي مع عرض النقدي المحلي وبنفس النسبة ففي هذه الحالة لا يكون التغير في العرض النقدي مؤثرا على سعر الصرف⁴، فضلا عن ذلك تجدر الإشارة هنا إلى أن السياسة النقدية التوسعية سوف تؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة الحقيقي داخل البلد مما يقلل من استقطاب الودائع الوطنية مقارنة بودائع العملة الأجنبية ولذلك أثر على انخفاض قيمة الودائع الوطنية مقارنة بنظيرتها الأجنبية، وهذا ما يؤدي إلى انخفاض أو تدهور قيمة العملة الوطنية فتتخفف أسعار السلع الوطنية مقارنة بالسلع المسعرة بالعملة الأجنبية مما

¹ الطاهر قانة، اقتصاديات صرف النقود والعملات، دار الخلدونية، الجزائر، 2009، ص 10.

² بغداد زيان، تغيرات سعر الصرف البيورو والدولار وأثرها على المبادلات التجارية الخارجية الجزائرية، مذكرة ماجستير في الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، 2012-2013، ص 14.

³ جوزي جميلة، أسس الاقتصاد الدولي (النظريات والممارسات)، ط1، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 75.

⁴ عبد الحسين جليل ألعالي وسوسن كريم الجبوري، أثر مقاييس عرض النقد على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في عينة من الدول المتقدمة، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة - القادسية للعلوم الإدارية والاقتصاد، مجلد 2، العدد 10، 2008، ص 13.

يؤدي إلى زيادة في صافي الميزان التجاري ومنه زيادة الإنتاج الكلي مع مراعاة شروط تخفيض العملة، وكذلك يجب أن لا يكون الانخفاض في أسعار الفائدة مضرا بقيمة العملة الوطنية. وفي الحالة التي تستعمل فيها سياسة نقدية انكماشية ينخفض العرض النقدي وترتفع أسعار الفائدة الحقيقية في الاقتصاد الوطني عنها في الخارج وهو ما يعمل على استقطاب رأس المال الأجنبي ورفع الطلب على العملة المحلية وهذا ما يزيد من قيمة العملة الوطنية ويؤثر على الصادرات التي تكون معاينته من خلال الحساب الجاري في ميزان المدفوعات فينخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي¹، مما يسبب عجزا في ميزان المدفوعات ومن ثم ارتفاع سعر الصرف بحيث يؤدي إلى تحسين الحساب الجاري وزيادة حجم التشغيل ومن ثم زيادة الدخل وتبقى هذه العملية باستمرار إلى أن يتحقق توازن جديد عند مستوى الدخل يتناسب معه أو قادر على استيعاب الزيادة الحاصلة في عرض النقود.²

¹ اكن لونيس، مرجع سابق، ص 63.

² عبد الحسين جليل ألعالي وسوسن كريم الجبوري، مرجع سابق، ص 13.

المبحث الثالث: أثر العرض النقدي على المتغيرات المالية والخارجية

تختلف آثار العرض النقدي من خلال اختلاف المتغيرات المتعلقة به فمن خلال هذا المبحث سوف نحاول تبيان العلاقة بين العرض النقدي والميزانية العامة وهذا في المطلب الأول أما المطلب الثاني فنتناول العلاقة بين العرض النقدي والميزان التجاري ومن ثم التعرض للعجز التوأم ونموذج مندل فلمنج من خلال منحنى (IS-LM-BP) في المطلب الثالث.

المطلب الأول: العلاقة بين العرض النقدي والميزانية العامة

تعرف الميزانية العامة على أنها بيان مفصل لما تعتزم الدولة على إنفاقه وبيان مفصل عن الإيرادات اللازمة لتغطية الإنفاق ومصادر الحصول عليها، بذلك تحدد الميزانية بوضوح السياسة المالية للدولة ومشروعاتها خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة.¹

كما تعرف على أنها خطة مرسومة للسياسة الانفاقية الحكومية ولذلك فإن لها آثار اقتصادية واجتماعية متنوعة على مستوى الدولة واقتصادها القومي، فهي تترجم الخطط الاقتصادية للدولة والأهداف بعيدة المدى إلى برامج سنوية تعمل على تنفيذ الخطة العامة كما تعمل على التنسيق بين أنشطة الدولة المختلفة وتسهيل الرقابة والإشراف على النشاط الحكومي وتقييمه في سبيل تحقيق الأهداف العامة للتنمية.²

ويأتي تأثير عرض النقود في الميزانية العامة من خلال تأثيره في الأسعار فارتفاعها والناجم عن زيادة في المعروض النقدي سيدفع حتما نحو زيادة النفقات الحكومية لمواجهة الاحتياجات الحكومية من سلع والخدمات ومن مرتبات وأجور فكلها يجب أن تساير مستوى الأسعار لذا فإن الزيادة في المعروض النقدي ستدفع نحو علاقة عكسية مع الميزانية.³

حيث تؤدي التغيرات في نفقات الحكومة أو ضرائبها غالبا إلى تغيير في الدخل الإسمي ولكن تعتمد درجة التغيير على وسائل تمويل النشاط الحكومي، فإذا مولت عن طريق الضرائب كان تأثير النفقات على الدخل بسيطا جدا ولا يتعدى تأثير جانب العرض ولكن إذا كانت وسيلة التمويل بطريقة العجز في الميزانية أدى ذلك إلى تغيير كل من مجموع الطلب ومجموع الدخل

¹ محمد إبراهيم عبد اللاوي، المالية العامة، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2017، ص 169.

² محمود حسين الوادي، مبادئ المالية العامة، ط2، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان - الأردن، 2010، ص 142.

³ عبد الحسين جليل ألعالي وسوسن كريم الجبوري، مرجع سابق، ص 11-12.

وتزداد حدة هذا التغيير إذا كان مصحوبا بتغيير في عرض النقدي بدلا من التمويل عن طريق بيع السندات الحكومية، فتمويل العجز عن طريق بيع السندات للقطاع الخاص غير المصرفي أو إلى الجهاز المصرفي بدون احتياطات زائدة وإلى المستثمرين من القطاع الخاص لن يغير من العرض النقدي، ولكن وسائل تمويل العجز الأخرى تؤدي إلى تغيير عرض النقدي.

فتحويل نفقات وزارة المالية عن طريق مديونيتها للبنك المركزي أو عن طريق بيع السندات للبنوك المركزية الأجنبية يؤدي إلى زيادة القاعدة النقدية وكذلك العرض النقدي، أما عملية تمويل النفقات عن طريق بيع سندات للبنوك التجارية ذات الاحتياطات الزائدة أو عن طريق حساب وزارة المالية في البنوك التجارية فإنها تزيد من المعروض النقدي ولكن تبقى القاعدة النقدية بدون زيادة.

ولقد أشارت النظرية الكينزية بأنه عندما لا يصاحب العجز في الإنفاق الحكومي تغيرات في عرض النقود فإن الآثار الانكماشية لعجز الموازنة العامة على الإنفاق قد تعادل آثار تغيرات الإنفاق الحكومي على الدخل الكلي¹، كما يرى النقديون بأن عجز الموازنة وتزايد عرض النقدي هما من المصادر الرئيسية للتضخم حيث تشير علاقات الارتباط بين هذه المتغيرات إلى وجود علاقات قوية موجبة بينهما.²

يؤدي تمويل العجز من خلال زيادة القاعدة النقدية إلى زيادة عرض النقود بشكل مباشر وغير مباشر من خلال خلق احتياطات إضافية ونمو الودائع، أما العجز الذي يتم تمويله ببيع السندات إلى القطاع الخاص أو إلى الأجانب فقد يؤدي إلى زيادة عرض النقود وقد لا يؤدي إلى ذلك، وهكذا يمكن القول أن الأثر التضخمي للتمويل بالعجز يعتمد على من يقوم بشراء الإصدارات الجديدة من السندات الحكومية وكيفية دفع قيمتها، كما يتم تمويل هذا العجز من خلال الاقتراض المحلي أو الضرائب أو من خلال البنك المركزي.³

ولعل من أهم الآثار المختلفة لعجز الموازنة هي حدوث التضخم من خلال الإصدار النقدي حيث أن زيادة كمية النقود تؤدي إلى تصاعد معدلات التضخم وهذا يؤدي إلى زيادة

¹ باري سيجل: ترجمة طه عبد الله منصور وآخرون، النقود والبنوك والاقتصاد (وجهة نظر النقديين)، دار المريخ للنشر، الرياض - المملكة العربية السعودية، 1987، ص: 478-479-480.

² مجيد الكرخي، دراسات النشاط المالي للدولة، ط1، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص 124.

³ باري سيجل: ترجمة طه عبد الله منصور وآخرون، مرجع سابق، ص 447.

الإنفاق العام بمعدل أسرع من زيادة معدل زيادة الإيرادات التي سيتحصل معظمها بفترة تباطؤ أمدها سنة أو أكثر فيزداد العجز، وإقدام الحكومة على زيادة إصدار النقود وهكذا تستمر السببية في التصاعد نحو مزيد من عجز الموازنة.¹

إن العلاقة بين العرض النقدي والميزانية العامة لم تقتصر على هذا فقط وإنما يمكن أن تمتد آثارها إلى ميزان المدفوعات أيضا بحيث تشير العديد من الدراسات إلى أن هناك علاقة موجبة بين عجز الموازنة الحكومية وعجز الحساب الجاري، أي أن عجز الموازنة العامة (الحكومية) يؤدي إلى تفاقم العجز في ميزان المدفوعات من خلال الحساب الجاري.²

المطلب الثاني: العلاقة بين عرض النقدي والتوازن الخارجي (الميزان التجاري)

يمثل الميزان التجاري نوعا من المعاملات الجارية والمتمثلة في المبادلات من السلع فإذا زادت الصادرات السلعية عن الواردات السلعية فإننا نقول أن هناك فائض في الميزان التجاري، أما إذا زادت الواردات عن الصادرات من السلع فإننا نقول أن هناك عجزا في الميزان التجاري فهو يمثل الفرق بين قيم الصادرات وقيم الواردات من السلع خلال فترة زمنية عادة ما تكون ثلاثة أشهر ويعبر عنها بالمعادلة التالية:³

$$\text{رصيد الميزان التجاري} = \text{إجمالي صادرات البلد (X)} - \text{إجمالي واردات البلد (M)}$$

ويسمى أيضا بالتجارة غير المنظورة (**invisible trade**) وهو يعتبر الجزء المهم من الناحيتين المحاسبية والاقتصادية كميزان المدفوعات باعتبار أن الناحية الأولى تتمثل في أن الميزان التجاري يمثل حجما كبيرا من ميزان المدفوعات مقارنة مثلا بالتجارة غير المنظورة ومن الناحية الاقتصادية يعبر إلى حد ما عن الحالة العامة للدولة من الناحية البنوية للقطاعات المختلفة للدولة.⁴

ينظر النقديون إلى ميزان المدفوعات على أن ظاهرة نقدية وليست حقيقية والاختلاف فيه ما هو إلا نتيجة الاختلال في سوق النقد في داخل الاقتصاد الوطني أي أنهم ينظرون إلى

¹ مجيد الكرخي، مرجع سابق، ص 124.

² عبد الحسين جليل الغالي وسوسن كريم الجبوري، مرجع سابق، ص 12.

³ دوحى سلمى، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها "دراسة حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر "بسكرة-الجزائر"، 2014-2015، ص 117.

⁴ سي محمد كمال، مدخل إلى الاقتصاد الدولي، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015، ص 131.

العلاقة بين عرض النقود والطلب عليه باعتبارها المحدد للعجز أو الفائض الذي يحصل في ميزان المدفوعات.

وتتضح العلاقة بين العرض النقدي وميزان التجاري في أن الزيادة في عرض النقود تكون ناتجة إما عن ارتفاع المضاعف النقدي نتيجة خفض نسبة الاحتياطي القانوني أو من الزيادة الصافية في القاعدة النقدية أو بسبب خفض سعر الخصم والفائدة والتوسع في منح القروض أو بسبب عمليات السوق المفتوحة عند دخول البنك المركزي مشتريا للأوراق المالية، وزيادة عرض النقود تعني زيادة القدرة المالية أو الشرائية لمن يملكها من الأفراد أو الشركات أو المستثمرين، فعندها يزداد عرض النقود (السياسة النقدية التوسعية)، فإن هذه الزيادة سوف تؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة باعتقاد للمستثمرين باستمرارية انخفاضها (وجود حالة تفاوت) سوف يقومون بزيادة استثماراتهم وهذه الزيادة بالاستمرار سوف تؤدي إلى زيادة الدخل¹، وذلك سوف يولد بلا شك زيادة في الطلب الكلي بما فيه الطلب على الواردات وذلك سوف يقود إلى حالة عجز في الميزان التجاري².

ولكن زيادة عرض النقود بمعدل يفوق معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي سوف يخلق فجوة الطلب المسببة للتضخم فيرتفع المستوى العام للأسعار سوف يؤثر من ثلاثة اتجاهات للسياسة النقدية في ميزان المدفوعات وكما يأتي:³

1. إن الارتفاع في المستوى العام للأسعار سيجعل الطلب الأجنبي على الصادرات ينخفض تدريجياً بينما يزداد الطلب المحلي على الاستيراد (كونها أصبحت أرخص نسبياً من بدائلها المحلية)، وهذا سوف يولد عجز في الحساب الجاري.
2. إن الطلب على النقود لأغراض المعاملات سوف يزداد بسبب تغطية الزيادة في قيم المشتريات من السلع والخدمات بسبب زيادة الأسعار، وكذلك فإن ارتفاع الأسعار المستمر سيزيد من كمية النقود المحتفظ بها لأغراض الاحتياط، وهكذا يزداد الطلب الكلي على النقود وتتنخفض الفجوة بين عرض النقود والطلب عليها ومن ثم يقل أثر سياسة النقدية التوسعية إجمالاً بالاقتصاد القومي وميزان المدفوعات.

¹ عبد الحسين جليل ألعالي وسوسن كريم الجبوري، مرجع سابق، ص 11.

² محمد صالح تركي القرشي وناظم نوري الشمري، مبادئ علم الاقتصاد، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، 1993، ص 470.

³ عبد الحسين جليل ألعالي وسوسن كريم الجبوري، مرجع سابق، ص 11.

3. إن الارتفاع من المستوى العام للأسعار يعني أن أسعار الفائدة الحقيقية تتخضع وبالتالي تؤثر في ميزان المدفوعات والميزان التجاري كما بين ذلك سابقا في حالة السياسة النقدية التوسعية أما في حالة السياسة النقدية التقييدية (تقليص عرض النقود) فسوف تكون النتائج معكوسة للحالة الأولى.

المطلب الثالث: تحليل العجز التوأم حسب نموذج (Felming- Mendell)

إن نظرية العجز التوأم رغم تماسكها النظري إلا أن هناك شكوكا كبيرة حول مدى تطابقها مع الواقع، فقد بين بعض الاقتصاديين عدم وجود علاقة نظامية بين عجز الموازنة وأسعار الفائدة، أو بين عجز الموازنة وعجز الحساب الجاري، وقد أشار بعضهم إلى أن هذه النظرية قد حلت بطريقة غير مرضية نتيجة لعدم الدقة في تعريف مكونات كل من العجزين، فزيادة الإنفاق الحكومي تؤدي إلى عجز الموازنة ولكن آثار زيادة الإنفاق على الاقتصاد تختلف حسب نوع الإنفاق إن كان جاريا نهائيا أو استثماريا.¹

فيستند تفسيرها إلى نموذج (Felming- Mendell) الاقتصادي أي أن عجز الموازنة الذي يؤثر ويؤدي إلى زيادة عجز الحساب الجاري، حيث أنه وفي حال حدوث عجز في الموازنة ستقترض الدولة من القطاع الخاص أو من الدول أخرى، وبالتالي ستتناقص المدخرات الوطنية (العامة والخاصة)، ومع انخفاض المدخرات سترتفع أسعار الفائدة لجذب المدخرات القليلة مما يؤدي إلى جذب رؤوس الأموال الأجنبية وهذا يسبب زيادة الطلب على العملة الوطنية وبالتالي ارتفاع قيمتها، مما يجعل أسعار الواردات أقل من أسعار السلع المحلية فيزداد الطلب عليها وينخفض بالمقابل الطلب على الصادرات الوطنية، وتكون النتيجة ازدياد العجز في الحساب الجاري.²

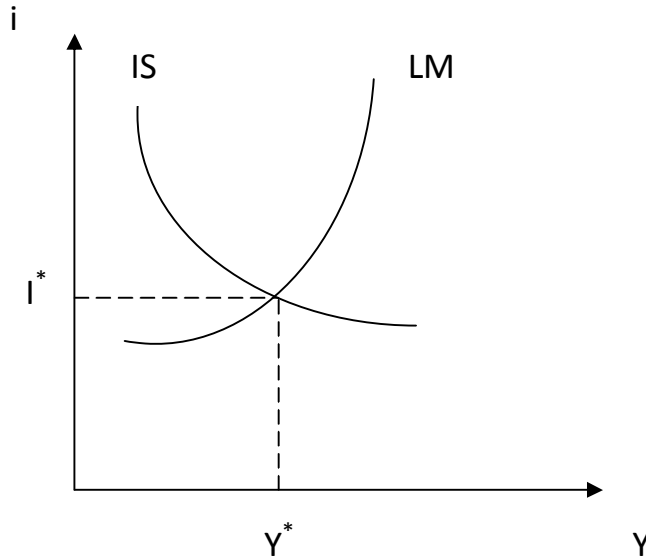
1. التوازن الخارجي لنموذج مندل فلمنج (IS-LM-BP) :بعد تعرضنا للعلاقة بين عرض النقدي والتوازن الخارجي يمكن توضيحها من خلال التطرق لنموذج مندل فلمنج (-Flemming-Mundell) حيث يعتبر تطورا أساسيا في الفكر الاقتصادي فهو من الأبحاث الأولى والرائدة في مجال تحديد فعالية السياسات النقدية والمالية في اقتصاد صغير مفتوح .

¹ رايس فضيل، مرجع سابق، ص 49-50.

² نور حداد وآخرون، العجز التوأم، تم الاطلاع على الموقع: <http://www.syr-res.com> ، بتاريخ 21 أوت 2017، 02:45.

أ. التوازن الداخلي: يتحدد التوازن الآني في سوقي السلع والخدمات والنقود من خلال تقاطع المنحنيين، نقطة تقاطع هي (y^*, i^*) وهي نقطة التوازن وهو توليفة واحدة كما هو مبين في الشكل التالي:¹

شكل رقم (1-4): التوازن الآني في سوقي السلع والخدمات والنقود



المصدر: محمد صلاح، المفاضلة بين التوازن الخارجي والنمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي-الشلف، 2009-2010، ص 29.

ب. نموذج التوازن الاقتصادي الكلي: حتى يتحقق التوازن الكامل لا بد من الاستجابة لشروط توازن سوق السلع، وتوازن سوق النقود بالإضافة إلى تحقيق توازن ميزان المدفوعات وذلك حسب:

❖ نموذج (IS-LM-BP) في ظل سعر الصرف الثابت:

إن الطريقة المثلى التي يشتغل بها نموذج (IS-LM-BP) لتحديد التوازن تكون أكثر تعقيدا من تحليل نموذج (LM-IS) للاقتصاد المغلق، فالفكرة المعتمدة على تقاطع منحنى (IS.LM) لتحديد مستويي الدخل وسعر الفائدة التوازنيان، حيث أنه إذا كان تقاطع (IS) مع (LM) يقع فوق منحنى (BP) يكون هناك فائض في ميزان المدفوعات، وبالتالي سوف يرتفع مخزون

¹ محمد صلاح، المفاضلة بين التوازن الخارجي والنمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي-الشلف، 2009-2010، ص 29.

النقود، فإن الزيادة أو الارتفاع فيه يعني أن منحنى (LM)، سوف يتحرك لليمين بحيث أن الدخل سيزداد وينخفض معه سعر الفائدة، ويتوسع الاقتصاد عبر المنحنى (IS)، يستمر التحرك في (LM) إلى أن تتقاطع مع المنحنيات الثلاثة أين ينعدم الفائض في ميزان المدفوعات، والعكس إذا تقاطع منحنيا (LM) و (IS) في نقطة تقع تحت منحنى (BP)، يعبر ذلك عن وجود عجز في ميزان المدفوعات فينخفض مخزون النقود ويتحرك منحنى (LM) لليساار ليتبعه تدهور في الدخل وارتفاع في سعر الفائدة المحلي ويتراجع الاقتصاد عبر منحنى (IS) إلى أن تتقاطع المنحنيات الثلاثة (BP)، (IS) و (LM) في نقطة توازن جديدة تعبر على اختفاء ذلك العجز، ويمكن توضيح ذلك بإحداث صدمات واضطرابات محلية وخارجية على الاقتصاد من خلال السياسيين المالية والنقدية، أو التخفيض في العملة والصدمات الخارجية.

فتوسع نموذج (IS-LM) في الاقتصاد المفتوح في ظل الحركة التامة لتتنقل رؤوس الأموال الدولية له اسم خاص ويسمى نموذج **مندل فلمنج**، حيث في ظل الحرية التامة لتتنقل رؤوس الأموال تشجع الفروقات في أسعار الفائدة على تدفق رؤوس الأموال ومنه يصبح من غير الممكن على البنوك المركزية أن تأخذ سياسة نقدية مستقلة في ظل سعر الصرف الثابت ولملاحظة ذلك، نفترض أن دولة ما تريد رفع سعر الفائدة، سوف تتبع سياسة نقدية كبحية ليرتفع سعر الفائدة، ونتيجة لتدفق رأس المال يسجل ميزان المدفوعات فائضا، أي أن الأجانب يحاولون شراء الأرصدة المحلية مما يشجع سعر الصرف على التحسن، ويجبر البنك المركزي على التدخل من أجل المحافظة على سعر الصرف الثابت، وسوف يشتري النقد الأجنبي مقابل النقد المحلي.

ومنه فإن عرض النقود له ترابط قوى مع ميزان المدفوعات فالفائض في ميزان المدفوعات يستلزم توسعا نقديا أو أوتوماتيكيتا، والعجز يستلزم الانكماش النقدي.¹

وعليه فإن التوازن الآني في الأسواق الثلاثة يتحدد من خلال منحنيات (IS) و (LM) و (BP) في نقطة واحدة وهي التي تضمن التوازن في الاقتصاد و ذلك حسب العلاقة التالية:²

$$Y + M = C + I + G + X \dots (1)$$

$$M_0 = L^d(y, i) \dots (2)$$

$$B + K = R \dots (3)$$

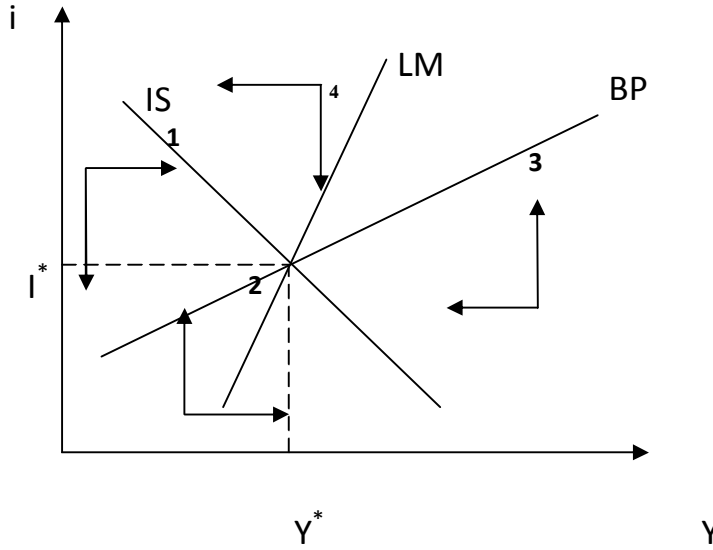
¹ تومي صالح، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، ط2، دار أسامة للطباعة والنشر، الجزائر، 2009، ص 222-223.

² محمد صلاح، مرجع سابق، ص 29.

حيث أن:

R : صافي الاحتياطات

الشكل رقم (1-5): التوازن في الأسواق الثلاثة



المصدر: محمد صلاح، مرجع سابق، ص 29.

الجدول رقم (1-1) التغيير في الدخل وسعر الفائدة والعودة إلى التوازن

المناطق	تغيير معدل الفائدة	تغيير الدخل الوطني	أثره على التوازن
المنطقة (1)	-	+	حدوث عجز تجاري
المنطقة (2)	+	+	حدوث فائض في الميزانية
المنطقة (3)	+	-	حدوث فائض تجاري
المنطقة (4)	-	-	حدوث عجز في الميزانية

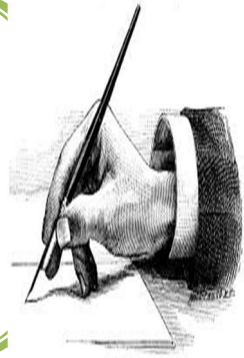
المصدر: وسام ملاك، الظواهر النقدية على المستوى الدولي "قضايا نقدية ومالية"، ط1، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، بيروت- لبنان، 2001، ص65.

خلاصة الفصل:

نستخلص مما سبق أن العرض النقدي يعتبر تلك الكمية من النقود المتوفرة في فترة زمنية معينة ويتكون من النقود الورقية الصادرة عن البنك المركزي والنقود المساعدة الصادرة عن الخزينة بالإضافة إلى نقود الودائع التي تحدثها البنوك التجارية. حيث جاءت النظريات المفسرة لدور وتأثير النقود على الحياة الاقتصادية، فربطت النظرية التقليدية بين زيادة كمية النقود وارتفاع الأسعار في الأجل الطويل بدون تأثيرها على النشاط الاقتصادي، مما يعني حيادية النقود حسب رأيهم فالتوازن يحدث بصورة تلقائية من خلال قوى العرض والطلب، أما النظرية الكينزية فإنها تقرر بتأثير العرض النقدي على الحياة الاقتصادية حيث أن التغيير في العرض النقدي بالزيادة أو النقصان سوف يؤثر على مستوى سعر الفائدة وهذا الأخير بدوره يؤثر على القرار الاستثماري. أما فريدمان فأقر أن تأثير العرض النقدي من خلال تأثيره على حجم الودائع وبالتالي زيادة السيولة وزيادة الائتمان المقدم لرجال الأعمال والمستثمرين. وأخيرا إن أثر العرض النقدي على المتغيرات المالية والخارجية يختلف حسب درجة التأثير فهو مرتبط بعلاقة عكسية مع كل من الميزانية العامة والميزان التجاري، ومن خلال هذا الأثر فإن توازن لاقتصاد الكلي حسب نموذج مندل فلمنج يتحدد من خلال تقاطع منحنيات IS-LM- BP في نقطة واحدة.

الفصل الثاني

دراسة تحليلية لأثر عرض النقود على بعض المتغيرات
الاقتصادية الكلية في الجزائر للفترة (2001-2016)



تمهيد:

بعد التحليل النظري لمفهوم العرض النقدي بمكوناته ومقابلاته، والنظريات المفسرة للعلاقة بين العرض النقدي والمتغيرات محل الدراسة المتمثلة في: (التضخم، سعر الفائدة، سعر الصرف، الموازنة العامة والتوازن الخارجي (ميزان التجاري)...) .

سنحاول في هذا الفصل القيام بتحليل أثر العرض النقدي على هذه المتغيرات بإسقاطها على الاقتصاد الجزائري وذلك خلال الفترة (2001-2016) ومقارنتها مع التحليل النظري، ما طبيعة هذا أثر، وكذا دراسة واقع هذا الأثر من وجهة نظر الاقتصاديين في الجزائر وذلك من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: المسح النقدي في الجزائر للفترة (2001-2016)؛

المبحث الثاني: تحليل أثر العرض النقدي على المتغيرات النقدية في الجزائر للفترة (2001-2016)؛

المبحث الثالث: تحليل أثر العرض النقدي على المتغيرات المالية والخارجية في الجزائر للفترة (2001-2016).

المبحث الأول: المسح النقدي في الجزائر للفترة (2001-2016)

من أجل تحليل الوضعية النقدية التي شهدتها الاقتصاد الجزائري خلال الفترة الممتدة من سنة 2001 إلى سنة 2016 سوف نعمل على تحليل تطور العرض النقدي في الجزائر، بمختلف مكوناته ومقابلاته وهذا من خلال المطالب المرفقة في هذا المبحث.

المطلب الأول: الكتلة النقدية وتطورها في الاقتصاد الجزائري

أولاً: العرض النقدي في الاقتصاد الجزائري

تولي السلطات النقدية في مختلف الدول أهمية كبيرة للعرض النقدي وتنظيم إصداره بما يتوافق والأهداف الاقتصادية الكلية، وهو ما يستدعي تتبع السلطة النقدية (البنك المركزي) لعرض النقود والعوامل التي يمكن أن تؤثر فيه بزيادة حجمه أو تقليله، وفي الجزائر يتكون العرض النقدي من النقود القانونية، الودائع تحت الطلب، والودائع لأجل، كما أنه يتم من خلال:

1. الإصدار النقدي: تعد وظيفة الإصدار النقدي في الجزائر من مسؤوليات بنك الجزائر، وهو ما نصت عليه المادة (4) من قانون النقد والقرض، والتي نصت على أن تكون للدولة امتياز إصدار الأوراق النقدية والقطع النقدية في التراب الوطني ويفوض حق ممارسة هذا الامتياز للبنك المركزي الخاضع لأحكام الباب الثاني من الكتاب الثاني من هذا القانون دون سواه.¹

2. الائتمان المصرفي: تساهم البنوك التجارية في الاقتصاد الجزائري في تركيبة عرض النقود من خلال الائتمان (القروض) المقدم للاقتصاد وعملية خلق نقود الودائع حيث أشار قانون النقد والقرض (10/90) إلى ذلك في نص المادة (70) التي جاء فيها: أن البنوك فقط هي المؤهلة الوحيدة للقيام بالعمليات المشار إليها في المواد من (66) إلى (68) أي تلقي الودائع من الجمهور ومنح القرض، وأخيراً خلق وسائل الدفع وتسييرها.²

ثانياً: تطور العرض النقدي في الاقتصاد الجزائري

تعتبر الكتلة النقدية عن السيولة في سوق النقدية، فهي مهمة جداً تقاس على أساسها وضعية الاقتصاد إذا كان في حالة جيدة أم لا، وفي الجزائر كان لتطور الكتلة النقدية أثر

¹ الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون النقد والقرض 90-10، المؤرخ في 14 أبريل 1990.

² علي صاري، مرجع سبق ذكره، ص 24.

واضح على الاقتصاد، ويتكون العرض النقدي من المتاحات النقدية M_1 التي تضم الأوراق النقدية والودائع تحت الطلب، والكتلة M_2 التي هي عبارة عن M_1 مضافا إليها أشباه النقود، والمتمثلة فيما يلي:¹

1. المتاحات النقدية (M_1): تتكون من الأوراق النقدية والقطع النقدية بالإضافة إلى الودائع الجارية كالحسابات البريدية الجارية.

2. الكتلة النقدية (M_2): وتعني عرض النقود بالمفهوم الواسع للنقود والذي تأخذ به المؤسسات المالية والنقدية الدولية مثل صندوق النقد الدولي، وتشمل بالإضافة إلى الموجودات النقدية M_1 الموجودات شبه النقدية التي تتمثل في الودائع لأجل في الجزائر.

3. سيولة الاقتصاد (M_3): تتمثل في السيولة الإجمالية التي تدخل في عين الاعتبار الودائع لأجل لدى المؤسسات المالية غير المصرفية مثل مراكز البريد، شركات التأمين، صناديق الادخار، السندات الصادرة عن الخزينة العمومية والودائع لأجل لدى المؤسسات غير المصرفية $M_3 = M_2 +$

أما فيما يخص تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من (2001-2016) فسنوضحه من خلال الجدول رقم (1-2) والشكل رقم (1-2) الموالين:

الجدول رقم (1-2): تطور الكتلة النقدية في الجزائر (2001-2016)

الوحدة: مليار دينار جزائري										
البيان	النقود الائتمانية (القانونية)	الودائع تحت الطلب*	العرض النقدي M_1	معدل نمو M_1^{**}	الودائع لأجل (شبه النقد)	العرض النقدي M_2	معدل نمو M_2^{***}	ودائع (CNEP)	العرض النقدي M_3^{****}	معدل نمو M_3^{*****}
2001	577.2	661.3	1238.5	18.2	1235.0	2473.5	22.3	106.4	2579.9	-13.91
2002	664.7	751.6	1416.3	14.4	1485.2	2901.5	17.30	109.4	3010.9	16.70

¹ بلعاش ميادة، أثر الصيرفة الالكترونية على السياسة النقدية دراسة مقارنة "الجزائر-فرنسا"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014-2015، ص 277.

* الودائع تحت الطلب = ودائع الاطلاع + ودائع لدى الخزينة + ودائع لدى حساب البريد الجاري

** معدل نمو العرض النقدي $100 \times \frac{M_{1.2.3}^n - M_{1.2.3}^{n-1}}{M_{1.2.3}^{n-1}}$

*** معدل نمو العرض النقدي $100 \times \frac{M_{1.2.3}^n - M_{1.2.3}^{n-1}}{M_{1.2.3}^{n-1}}$

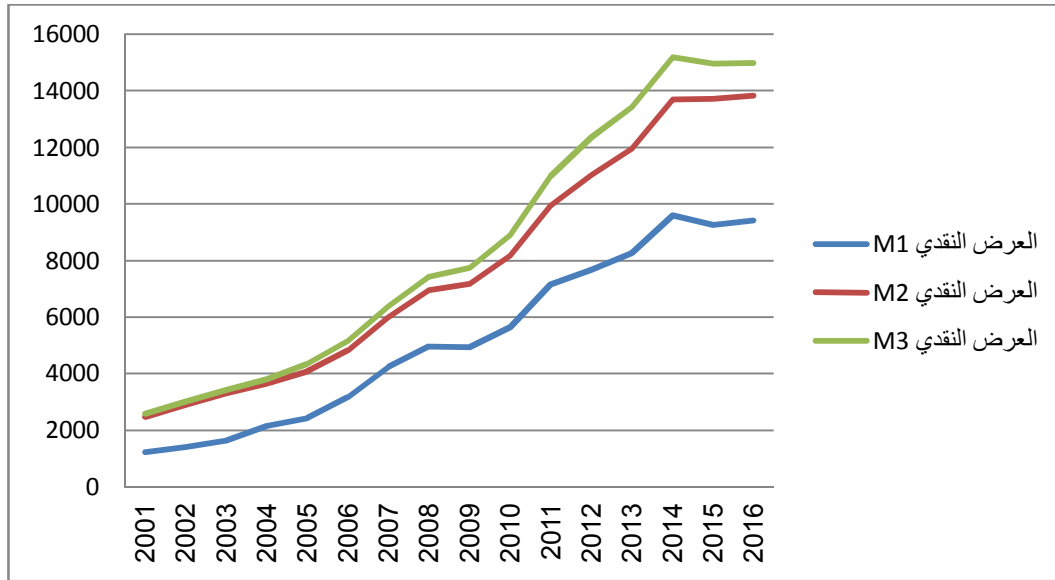
**** العرض النقدي $M_3 =$ العرض النقدي M_2 + ودائع (CNEP)

***** معدل نمو العرض النقدي $100 \times \frac{M_{1.2.3}^n - M_{1.2.3}^{n-1}}{M_{1.2.3}^{n-1}}$

13.90	3429.6	130.1	13.71	3299.5	1656.0	16.1	1643.5	862.1	781.3	2003
10.87	3802.7	158.3	10.45	3644.4	1478.7	31.8	2165.7	1291.3	874.3	2004
14.29	4346.4	276	11.7	4070.4	1632.9	12.5	2437.5	1516.5	921.0	2005
18.79	5163.4	335.8	18.60	4827.6	1649.8	30.4	3177.8	2096.4	1081.4	2006
23.43	6373.3	378.7	24.17	5994.6	1761.0	33.2	4233.6	2949.1	1284.5	2007
16.35	7415.8	459.8	16.03	6956.0	1991.0	17.27	4964.9	3425	1540.0	2008
4.53	7751.7	578.6	3.12	7173.1	2228.9	-0.4	4944.2	3114.8	1829.3	2009
14.79	8898.2	735.4	13.79	8162.8	2524.3	14.04	5638.5	3539.8	2098.6	2010
23.20	10963.2	1034	21.63	9929.2	2787.5	26.65	7141.7	4570.2	2571.5	2011
12.78	12364.1	1349	10.9	11015.1	3333.6	7.55	7681.5	4883.2	2952.3	2012
8.56	13422.8	1481.3	8.4	11941.5	3691.7	7.4	8249.8	4861.5	3204.0	2013
13.01	15170.1	1483.3	14.61	13686.8	4083.7	16.4	9603.0	5944.1	3658.9	2014
-1.46	14949.1	1244.6	0.13	13704.5	4443.4	-3.6	9261.2	5153.1	4108.1	2015
0.21	14980.7	1164.4	0.81	13816.3	4409.3	1.6	9407.0	4909.8	4497.2	2016

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على: بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، الإحصائيات النقدية والمالية، على الموقع: www.bank-of-algeria.dz، العدد (5-9-13-17-21-25-29-37-39)، مارس (2012-2014-2015)، ديسمبر (2008-2009)، ماي 2011، سبتمبر 2017، ص 21.

الشكل رقم (2-1): تمثيل بياني لتطور الكتلة النقدية.



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (2-1).

من خلال معطيات الجدول والشكلين السابقين نلاحظ أن الكتلة النقدية في الجزائر شهدت تطورا كبيرا خلال الفترة المدروسة حيث بلغت الكتلة النقدية M_1 1238.5 مليار دينار سنة 2001 ليواصل ارتفاعه إلى 9407.0 مليار دينار سنة 2016 أي تضاعف بحوالي 7 مرات، أما بالنسبة للعرض النقدي M_2 يبرز لنا بوضوح التطور التصاعدي للكتلة النقدية خلال هذه الفترة بانقلابها من 2473.5 مليار دينار سنة 2001 لتصل إلى 13816.3 مليار دينار سنة 2016 مسجلا تضاعفا بأكثر من 5 مرات، كذلك نلاحظ أن العرض النقدي M_3 في تزايد مستمر طوال هذه الفترة إذا انتقلت من 2579.9 مليار دينار سنة 2001 إلى 14980.7 مليار دينار سنة 2016، متضاعفا بحوالي 6 مرات وللتعمق في تحليل المنحنى يقودنا إلى تمييز أربع فترات:

الفترة (2001-2004): خلال هذه الفترة نلاحظ نموا مستمرا للعرض النقدي M_1 ، يعود إلى نمو النقود القانونية (العملة في التداول) الذي انتقل من 1238.5 مليار دينار سنة 2001 إلى 2165.7 مليار دينار سنة 2004، كما نلاحظ أنه في سنة 2001 بدأت الودائع الجارية تعرف نموا ملحوظا مما يعتبر دليل على تفضيل الأفراد للسيولة الذي يرجع إلى عدة أسباب أهمها:¹

- زيادة أسعار الفائدة موجبة؛
- العادات والمعتقدات الدينية؛
- زيادة ودائع المؤسسات العامة خاصة النفطية منها؛
- عدم تطور المنتجات المصرفية.

كما يبين تطور الوضعية النقدية بأن مجاميع الكتلة النقدية M_1 قد سجلت أعلى نسبة نمو خلال هذه الفترة بـ 31.8% سنة 2004 مقابل 16.1% سنة 2003، أما ارتفاع الكتلة النقدية M_2 في سنة 2002 إلى 2901.5 مليار دينار جزائري مقابل 2473.5 مليار دينار

¹ كلثوم صافي، أثر الإنفاق الحكومي وعرض النقود على اتجاهات الواردات تطبيق على حالة الجزائر في الفترة (1990-2010)، مذكرة ماجستير في الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران - الجزائر، 2014-2015، ص 110.

سنة 2001 أي نمو الكتلة النقدية بنسبة 22.3%، والتي تعتبر كأعلى نسبة نمو للكتلة النقدية M_2 خلال الألفية الجديدة يرجع تفسيره إلى سببين أساسيين وهما:¹

• الزيادة في الأرصدة النقدية الصافية الخارجية، والتي مثلت المقابل الأساسي لخلق النقود من النظام البنكي؛

• الانطلاق في تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي أقرته الدولة في أبريل 2001 حيث خصص له مبلغ 7 ملايين دولار أمريكي أي 520 مليار دينار جزائري لمدة متوسطة تمتد إلى ثلاث سنوات ابتداء من أبريل 2001 إلى أبريل 2004.²

حيث أن مجاميع الكتلة النقدية M_2 قد سجلت تراجع معدل النمو بنسبة 10.43% سنة 2004 مقابل 22.3% سنة 2001 وهذا التراجع يعتبر إيجابيا في التوسع النقدي راسيا بذلك الاستقرار النقدي وتفسير هذا يعود أساسا للتراكم المتزايد للادخار المالي من قبل مؤسسات قطاع المحروقات، أما العرض النقدي M_3 فهو في تزايد مستمر خلال هذه الفترة إذ انتقلت قيمته من 2579.9 مليار دينار سنة 2001 إلى 3802.7 مليار دينار سنة 2004 حققت 158.3 مليار دينار مقارنة بسنة 2001 حيث قدرت بـ 106.4 مليار دينار. الفترة (2005-2009): شهدت هذه الفترة ارتفاعا متواصلا في الكتلة النقدية M_1 حيث كان يبلغ 2437.5 مليار دينار سنة 2001 في حين بلغ 4944.2 مليار دينار وذلك نتيجة لارتفاع الكبير لحجم الودائع تحت الطلب مما يدل على توفر سيولة كبيرة لدى البنوك.

وقد بلغت M_2 في سنة 2005 بمبلغ 4070.4 مليار دينار أي بنسبة 11.4% مقارنة بسنة 2004 وهو معدل منخفض عن المعدل الذي حدده مجلس النقد والقرض والذي يتراوح بين 15.8% و 16.5% بالنسبة لسنة 2005، في حين بلغت M_2 في نهاية 2006 قيمة 4827.6 مليار دينار بنسبة 18.6% مقارنة بسنة 2005، وهو أكبر من معدل النمو المحدد والمستهدف لسنة 2006 والذي يتراوح بين 14.8% و 15.5% حيث زاد نمو العرض النقدي من سنة 2005-2007 وهذا ما أكدته بنك الجزائر، حيث أكد أن تدفقات النقد القانوني للأوراق

¹ بابا عبد القادر، السياسة النقدية في الجزائر بين الأداء والفعالية، الملتقى الوطني حول المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، بشار، 25-26 أبريل 2006، ص 3.

² آيت يحي سميير، فعالية السياسة النقدية في ظل وفرة احتياطات الصرف حالة الجزائر خلال الفترة (2000-2013)، مجلة الاقتصاد والمالية، جامعة الشلف، مجلد 1، العدد 2، 2015، ص 4.

والقطع النقدية بلغت حوالي 200 مليار دينار سنة 2007 مما يكشف عن تزايد الكتلة النقدية والسيولة النقدية لدى البنوك والمصارف، وقد أرجع بنك الجزائر هذا النمو في الكتلة النقدية خاصة في جانب النقود القانونية إلى¹:

• تسجيل عمليات سحب مالية كبيرة بين سنتي 2005 و 2006، لم تعد إلى المسالك البنكية؛

• تباطؤ سرعة تداول النقود القانونية حيث تراوحت بين 1.6% و 1.3% مع إبراز فرضية الاكتناز المتزايد للأوراق النقدية؛

• تنامي السوق الموازية وتهريب العملة الوطنية؛

• انطلاق برنامج دعم النمو في إطار السعي نحو مواصلة سياسة التوسع في الإنفاق العمومي واستمرار الانفتاح المالي مشكلا خطوة غير مسبوقه في التاريخ الاقتصادي الجزائري، وذلك من حيث القيمة المرتفعة له التي بلغت 4203 مليار دينار وقد هدف بالأساس إلى تعزيز النتائج المحققة في البرنامج السابق.²

وفي سنة 2009 بلغت قيمة M_2 ب 7173.1 مليار دينار، حيث سجلت الكتلة النقدية أدنى مستويات نموها بمعدل 3.12% وذلك راجع إلى تدهور أسعار البترول على إثر الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 وما أنجر عنها من انخفاض في نمو احتياطات الصرف، أما العرض النقدي M_3 فهو أيضا في تزايد مستمر خلال هذه الفترة حيث انتقلت قيمته من 4346.4 مليار دينار سنة 2005 إلى 7751.7 مليار دينار سنة 2009 وذلك راجع إلى ارتفاع قيمة ودائع الصندوق.

الفترة (2010-2014): خلال هذه الفترة عادت معدلات نمو الكتلة النقدية إلى الارتفاع من جديد وبمعدلات نمو متقاربة نتيجة الارتفاع في أسعار البترول وتراكم احتياطات الصرف والودائع بالعملة الصعبة وكذا انطلاق البرنامج الخماسي حيث تزايد نمو المعروض النقدي M_1 من 5638.5 مليار دينار سنة 2010 إلى 9603.0 مليار دينار جزائري مسجلا أعلى نسبة نمو خلال هذه الفترة سنة 2014 ب 16.40% مقارنة بنسبة 7.4% سنة 2013، وذلك نتيجة الارتفاع الكبير لحجم الودائع تحت الطلب.

¹ علي صاري، مرجع سابق، ص 26.

² آيت يحي سمير، مرجع سابق، ص 4.

أما بالنسبة للمعروض النقدي M_2 فقد عرف ارتفاعا متواصلا حيث بلغ سنة 2010، بـ 8162.8 مليار دينار جزائري مقابل 13686.8 مليار دينار، أي بمعدلات أقل من الوتيرات العالية التي ميزت سنة 2005 إلى 2008 بارتفاع قدر بـ 13.79% سنة 2010، ترافق استرجاع دور الموجودات الخارجية في عملية الإنشاء النقدي واستمر هذا الارتفاع للكتلة النقدية حيث بلغ سنة 2011 معدل النمو 21.63% نتيجة تحسن الأوضاع الاقتصادية الخارجية واستقرار الأزمة المالية في أمريكا وارتفاع أسعار المحروقات، بينما تراجع معدل نمو المعروض النقدي سنة 2012 لينخفض من 21.63% إلى 10.9% ليلعب مستوى المعروض النقدي 11015.1 مليار دينار، وقد أرجع محافظ بنك الجزائر ذلك إلى التأثير بالأزمة الأوروبية وانخفاض حجم صافي الأصول الخارجية التي تعتبر المصدر الأساسي للإنشاء النقدي¹، واستمر الانخفاض حتى سنة 2013 فكانت قيمته 11941.5 مليار دينار بمعدل نمو 8.4%، وفي سنة 2014 ارتفعت الكتلة النقدية M_2 ارتفاعا طفيفا، في قيمتها حيث بلغت 13686.8 مليار دينار.

أما العرض النقدي M_3 فهو أيضا في تزايد مستمر خلال هذه الفترة حيث انتقلت قيمته من 8898.2 مليار دينار سنة 2010 إلى 15170.1 مليار دينار سنة 2014 أي بمعدل نمو 13.01%، مقارنة بسنة 2013 حيث بلغ معدل نمو 8.56% وذلك راجع إلى ارتفاع قيمة ودائع الصندوق.

الفترة (2015-2016): خلال هذه الفترة عرفت ارتفاعا متواصلا في الكتلة النقدية M_1 حيث كان يبلغ 9261.2 مليار دينار سنة 2015 مقابل 9407.0 سنة 2016، حيث تقلص معدل نمو الكتلة النقدية M_1 بـ 3.6% في سنة 2015، فقد سجل ارتفاعا قدره 1.6% في سنة 2016 تحت أثر ارتفاع التداول النقدي الورقي 9.5% والودائع لدى مركز الصكوك البريدية بـ 7.4% وذلك بالرغم من تقلص الودائع تحت الطلب على مستوى المصارف والخزينة العمومية، أما فيما يخص المجمع النقدي M_2 فقد عرف تطورا متباينا بالقدر الذي كان عليه في سنة 2015 حيث بلغ 13704.5 مليار دينار جزائري في حين بلغ 13816.3 مليار دينار سنة 2016، أي ارتفاع طفيف في معدل النمو بنسبة 0.81% مقابل 0.13% سنة 2015. أما فيما يخص

¹ محمد لكصاسي، التطورات الاقتصادية والنقدية في الجزائر سنة 2012، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، مارس 2013، ص

العرض النقدي M_3 فقد سجل انخفاضا خلال هذه الفترة، حيث بلغ 14949.1 مليار دينار مقارنة بالسنة السابقة وبمعدل نمو -1.46%، ليعود إلى الارتفاع من جديد بمعدل 0.21% والذي قدر بـ 14980.7 مليار دينار نهاية سنة 2016 وهذا نتيجة للانخفاض المعتدل نوعا ما في الودائع لأجل، ويرجع ذلك إلى عدة أسباب أهمها:¹

- الانخفاض الحاد في أسعار البترول الذي بدأ في 2015 واستمر إلى غاية 2016 في حدوث عجوزات كبيرة في الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات؛
- التقلص المعتبر للاحتياطي النقدي الناجم عن هذه العجوزات؛
- النمو الضعيف أو شبه المنعدم في الكتلة النقدية (M_2)، في سنة 2016 بنسبة 0.81%، كما كان عليه الحال في 2015 بـ 0.13%.

نظريا وفي الجزائر يعتبر المجمع النقدي M_2 الأكثر استخداما وأهمية من بين المجمعات النقدية والذي يمثل المجمع القاعدي للوضع النقدية، وهذا نتيجة للأثر الذي تمارسه بعض الوسائل الخاصة بالبنك المركزي من أجل التحكم في الكتلة النقدية وتخفيض معدلات التضخم، والحفاظ من جهة أخرى على استقرار في المستوى العام للأسعار²، حيث يضم هذا المجمع النقدي النقود القانونية الموجودة في التداول خارج البنوك التجارية والودائع تحت الطلب والتي تمثل الكتلة النقدية بالمعنى الضيق M_1 ، إضافة إلى أشباه النقود والتي تمثل ودائع التوفير والودائع لأجل بالعملة الوطنية أو بالعملة الصعبة المحصلة من طرف الأعوان غير الماليين لدى البنوك، وهذا ما سوف نتطرق إليه في المطلب الثاني.

المطلب الثاني: تطور مكونات الكتلة النقدية في الجزائر

لقد تميزت السنوات الممتدة من (2001-2016)، وبالخصوص السنوات الأخيرة ارتفاعا مستمرا بتوسع نقدي أي بعنوان الكتلة النقدية M_2 مما صاحب ذلك ارتفاع نسبي في العرض النقدي الحقيقي (M_2/p)، كما هو موضح في الجدول رقم (2-2).

¹ بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2016، سبتمبر 2017، ص 129-131.

² شلغوم عميروش، فعالية السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2015) "دراسة تحليلية"، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة جيجل - الجزائر، المجلد 03، العدد 1، مارس 2017، ص 41.

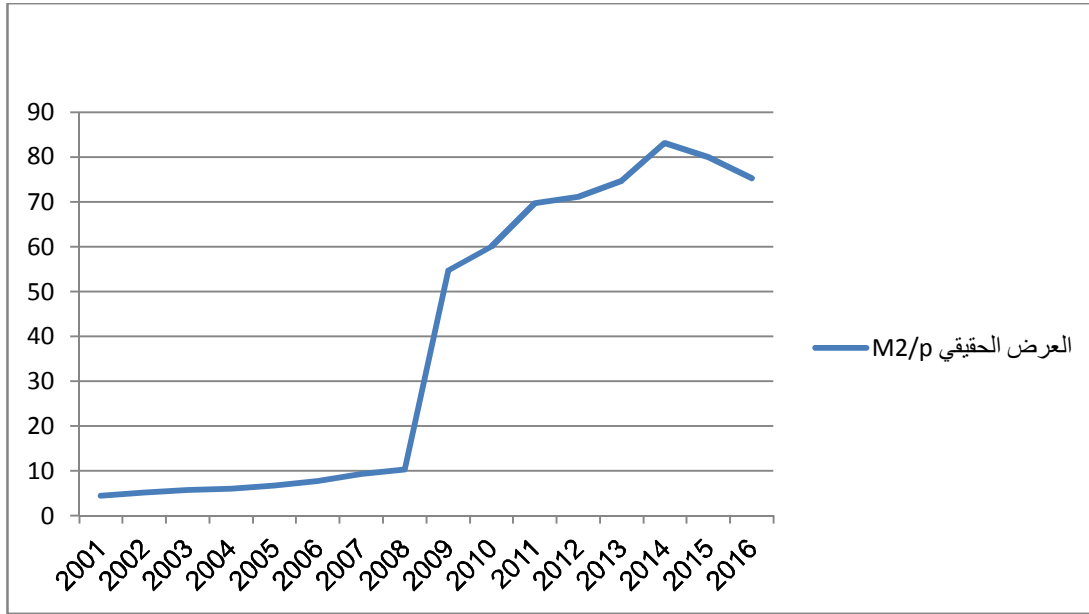
جدول رقم (2-2): جدول يوضح تطور العرض النقدي الحقيقي في الجزائر خلال الفترة (2001-2016).

الوحدة: مليار دينار					
السنوات:	العرض النقدي M ₂	معدل نمو M ₂	الرقم القياسي للأسعار IPC	العرض الحقيقي M ₂ /p	معدل نمو العرض الحقيقي * %
2001	2473.5	22.3	557.6	4.44	17.46
2002	2901.5	17.30	565.5	5.13	15.54
2003	3299.5	13.71	580.10	5.69	10.92
2004	3644.4	10.45	600.78	6.07	6.68
2005	4070.4	11.7	610.62	6.67	9.88
2006	4827.6	18.60	626.09	7.71	15.60
2007	5994.6	24.17	648	9.25	19.97
2008	6956.0	16.03	676.9	10.28	11.14
2009	7173.1	3.12	131.10	54.71	432.19
2010	8162.8	13.79	136.23	59.92	9.52
2011	9929.2	21.6	142.39	69.73	16.37
2012	11015.1	10.9	155.05	71.04	1.88
2013	11941.5	8.4	160.10	74.59	4.99
2014	13686.8	14.61	164.77	83.06	11.36
2015	13704.5	0.13	171.39	79.96	-3.73
2016	13816.3	0.81	183.70	75.21	-5.94

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (2-1)؛ وبنك الجزائر، مرجع سابق، ص 11.

* معدل نمو العرض النقدي الحقيقي = ((العرض النقدي الحقيقي للسنة (N) - العرض النقدي الحقيقي للسنة (N-1)) / ((N-1) * العرض النقدي الحقيقي للسنة (N-1)) * 100.

الشكل رقم (2-2): منحنى تطور العرض النقدي الحقيقي (M_2/p) خلال الفترة (2001-2016).



المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الجدول رقم (2-2).

من خلال معطيات الجدول رقم (2-2) والشكل رقم (2-2) نسجل الملاحظات التالية:
خلال الفترة (2001-2007): نلاحظ تطور العرض النقدي الحقيقي (M_2/P) بمضاعفات متقاربة من 4.44 مليار دينار سنة 2001 إلى 9.25 مليار دينار سنة 2007 وبمعدلات نمو متذبذبة إذ انتقل من 17.46% سنة 2001 إلى 19.97% سنة 2007 وهذا نتيجة الارتفاع المستمر والمتقارب للعرض النقدي M_2 والسيولة النقدية لدى البنوك.
أما خلال الفترة (2008-2014): نلاحظ أن العرض النقدي الحقيقي قد تطور بمضاعفات متفاوتة إذ انتقل من 10.28 مليار دينار سنة 2008 إلى 83.06 مليار دينار سنة 2014، وبمعدلات نمو متذبذبة، حيث بلغ 11.14% سنة 2008 ليرتفع سنة 2009 إلى 432.19% كأعلى نسبة نمو للعرض النقدي الحقيقي خلال هذه الفترة مما يدل على توفر سيولة كبيرة لدى البنوك، وبعد هذه الذروة المسجلة في 2009 تأكد الاتجاه نحو التراجع ابتداء من سنة 2010 بـ 9.52% ليصل إلى 1.88% كأدنى نسبة نمو سنة 2012 ليرتفع مرة أخرى بوتيرة أقل شدة من الفترات السابقة إلى أن يصل معدل نمو العرض النقدي الحقيقي 11.36% سنة 2014

وعرفت هذه المرحلة ارتفاعا مستمرا في الأسعار مما أدى إلى حدوث ظاهرة التضخم ويرجع ذلك لعدة أسباب أهمها:¹

- زيادة الإنفاق الحكومي "برنامج الإنعاش الاقتصادي وبرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي؛
 - زيادة الكتلة النقدية M_2 من 6956.0 مليار دينار إلى 13686.8 مليار دينار أو ما يقارب الزيادة بضعفين سنتي (2008-2014)؛
 - ارتفاع الأسعار الدولية للمواد الفلاحية الأساسية المستوردة.
- أما خلال الفترة (2015-2016): شهدت هذه الفترة انخفاضا متزامنا بمضاعفات متقاربة إذ انتقل من 79.96 مليار دينار سنة 2015 إلى 75.21 مليار دينار سنة 2016 وبمعدلات نمو سالبة وشبه منعدمة من -3.73% سنة 2015 إلى -5.94% سنة 2016، حيث يساهم التراجع القوي لوتيرة نمو العرض النقدي الحقيقي في إرساء قاعدة الاستقرار المالي والنقدي ويرجع تفسير تقلص النمو في العرض النقدي الحقيقي (M_2/P) إلى إتباع الجزائر برنامج تقشف صارم وهذا نتيجة الانخفاض الحاد في أسعار البترول مما أدى إلى حدوث عجوزات كبيرة في الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات، والتقلص المعتبر للاحتياطي النقدي الناجم عن هذه العجوزات، كذلك النمو الضعيف أو شبه المنعدم في الكتلة النقدية M_2 .
- فتحليلنا للكتلة النقدية M_2 يقودنا إلى تحليل مكوناتها الأساسية: النقود الائتمانية، الودائع تحت الطلب والودائع لأجل (شبه النقد)، وتطور هذه المكونات ونسبها خلال الفترة (2001-2016) كما يلي:

¹ صلاح الدين كروش، البحث عن مثبوتة متغيرات الاقتصاد الكلي حسب المربع السحري لكالدور محاولة تطبيقية على الاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف-الجزائر، 2015-2016، ص 73-76.

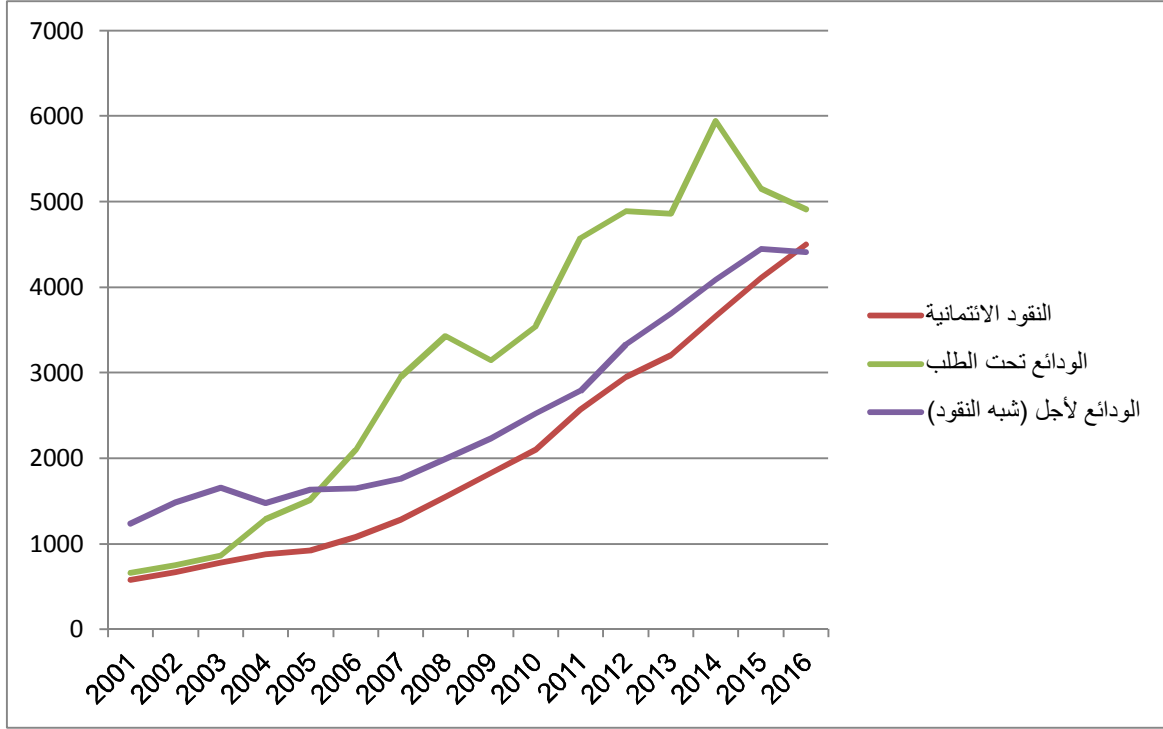
الجدول رقم (2-3): تطور مكونات المعروض النقدي M_2

الوحدة: مليار دينار						
السنوات	النقود الاتتمانية	الودائع تحت الطلب	الودائع لأجل (شبه النقود)	نسبة النقود الاتتمانية إلى M_2^*	نسبة الودائع تحت الطلب إلى M_2^{**}	نسبة الودائع لأجل إلى M_2^{***}
2001	577.2	661.3	1235.0	23.34	26.73	49.92
2002	664.7	751.6	1485.2	22.90	25.90	51.18
2003	781.3	862.1	1656.0	23.68	26.13	50.18
2004	874.3	1291.3	1478.7	23.99	35.43	40.57
2005	921.0	1516.5	1632.9	22.62	37.26	40.11
2006	1081.4	2096.4	1649.8	22.40	43.42	34.17
2007	1284.5	2949.1	1761.0	21.42	49.19	29.37
2008	1540.0	3425	1991.0	22.13	49.23	28.62
2009	1829.3	3114.8	2228.9	25.50	43.42	31.07
2010	2098.6	3539.8	2524.3	25.70	43.37	30.92
2011	2571.5	4570.2	2787.5	25.89	46.02	28.07
2012	2952.3	4885.2	3333.6	26.8	44.35	30.26
2013	3204.0	4861.5	3691.7	26.83	40.71	30.91
2014	3658.9	5944.1	4083.7	26.73	43.43	29.84
2015	4108.1	5153.1	4443.4	29.98	37.60	32.42
2016	4497.2	4909.8	4409.3	32.55	35.54	31.91

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم: (2-1).

* نسبة النقود الاتتمانية إلى M_2 لسنة N = (النقود الاتتمانية للسنة N / العرض النقدي M_2 للسنة N) × 100
 ** نسبة الودائع تحت الطلب إلى M_2 لسنة N = (الودائع تحت الطلب للسنة N / العرض النقدي M_2 للسنة N) × 100
 *** نسبة الودائع لأجل إلى M_2 = (ودائع لأجل (شبه النقد) للسنة N / العرض النقدي M_2 للسنة N) × 100

الشكل رقم (2-3): منحنى تطور مكونات المعروض النقدي M_2 خلال الفترة (2001-2016).



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (2-3).

الشكل رقم (2-4): تطور نسب مكونات المعروض النقدي M_2 خلال الفترة (2001-2016).



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (2-3).

من خلال معطيات الجدول رقم (2-3) والشكلين (2-3) و(2-4) نسجل الملاحظات التالية:

1. النقود الائتمانية:

تتكون هذه النقود التي يتم إصدارها من طرف بنك الجزائر من الأوراق والقطع النقدية المساعدة، وتعتبر هذه النقود أكثر سيولة في مكونات الكتلة النقدية.1 حيث بلغ حجمها سنة 2001 حوالي 577.2 مليار دينار أي ما يقارب نسبة 23.34% إلى الكتلة النقدية M_2 خلال هذه الفترة وواصل حجمها في التزايد إلى غاية سنة 2007 بحوالي 1285.3 مليار دينار وبنسبة 21.42% كأدنى نسبة لها وهذا نتيجة السياسة النقدية الصارمة التي اتبعتها البنك المركزي من أجل امتصاص الفائض المتداول خارج الجهاز المصرفي ليواصل ارتفاعها إلى 4497.2 مليار دينار سنة 2016 مقابل 1285.3 مليار دينار سنة 2007، أي تضاعفت بحوالي 3 مرات، مع استمرار الاتجاه التصاعدي لحصة النقود الائتمانية ضمن M_2 التي انتقلت من 26.7% سنة 2014 إلى 29.98% في نهاية 2015 ثم 32.6% نهاية سنة 2016.

2. الودائع تحت الطلب:

والتي تتكون من النقود الجارية لدى البنوك التجارية، النقود الجارية لدى مراكز البريد وصناديق الادخار وودائع الأموال الخاصة في الخزينة. وقد كانت نسبة الودائع الجارية إلى المعروض النقدي تمثل نسبة 26.73% سنة 2001 بحجم 661.3 مليار دينار ولتتخف بعد ذلك في سنة 2002 إلى نسبة 25.90% من المعروض النقدي M_2 أي ما يقارب 751.6 مليار دينار، ثم ارتفعت سنة 2004 بحجم 1291.3 مليار دينار أي بنسبة 35.43%، والوتيرة المرتفعة لزيادة هذه الودائع هي التي تفسر نسبة كبيرة في نمو الكتلة النقدية M_2 حيث بلغة آنذاك 3644.4 مليار دينار وبمعدل نمو 10.45% وهذا ناتج عن عاملين أساسيين وهما:2

• ارتفاع الودائع بالدينار؛

¹ بوزعور عمار، السياسة النقدية وأثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية حالة الجزائر (1990-2005)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007-2008، ص 252.

² بوزعور عمار، المرجع نفسه، ص 254.

• التراكم المتزايد للادخار المالي من طرف الأفراد ومؤسسات قطاع المحروقات. وواصل حجمها في التزايد مقارنة بسنة 2004 أي ما يقارب 3 مرات من حجمها سنة 2008 وبلغها كأعلى نسبة إلى المعروض النقدي M_2 بـ 49.23% أي 3425 مليار دينار جزائري، وهذا بسبب التأثير بالصدمات الخارجية (الأزمة المالية العالمية). أصبحت بعد هذه الفترة نسبة الودائع تحت الطلب إلى M_2 متذبذبة ففي سنة 2009 قدرت بنسبة 43.42% أي ما يقارب 3114.8 مليار دينار، لتبلغ سنتي 2015 و 2016 بـ 5153.1 مليار دينار و 4909.8 مليار دينار على التوالي وبنسبة 37.60% لسنة 2015 ثم 35.54% في نهاية 2016، حيث نجم هذا التراجع عن انخفاض الودائع تحت الطلب في القطاعات خارج المحروقات، خاصة على مستوى المصارف العمومية، أي انخفضت بـ 7.2%، بينما ارتفعت الودائع تحت الطلب في قطاع المحروقات من جهتها بـ 10.6% وهذا ما أدى إلى انخفاض حصة الودائع تحت الطلب في مجمل الودائع المجمعة من طرف المصارف بـ 45.8% مقابل 46.7% في نهاية 2015.¹

3. الودائع لأجل (أشباه النقود):

وهي عبارة عن ودائع مجمدة لفترة محددة، وتعطى مقابل فوائد وهي تتكون من:²

• الودائع لأجل لدى البنوك؛

• الودائع لدى الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط CNEP.

خلال الفترة الممتدة من (2001-2005) تميزت نسبة الودائع لأجل إلى الكتلة النقدية M_2 بالارتفاع ففي سنة 2001 قدرت بـ 49.92% أي ما يقارب 1235.0 مليار دينار وكأعلى نسبة سنة 2002 بـ 51.18% أي ما يقارب 1485.2 مليار دينار مما يدل على تغير التوجهات الاقتصادية والاهتمام بالانتقال إلى اقتصاد السوق، كما عرفت هذه الودائع نمو كبير سنة 2003، حيث صنفت من فئة الودائع الأكبر نمو خلال هذه السنة ويرجع ارتفاع حجم السيولة المحلية M_2 ابتداء من سنة 2001 إلى عاملين أساسيين هما:³

¹ بنك الجزائر، التقرير السنوي 2016، مرجع سابق، ص 86.

² بوتيارا عنتر، تقدير دالة الطلب على النقود باستخدام نماذج القياس الاقتصادي دراسة حالة الجزائر للفترة (1990-2013)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2010، ص 76.

³ بوزعرور عمار، مرجع سابق، ص 254.

- الزيادة في الأرصدة النقدية الصافية الخارجية؛
- الانطلاقة في تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي أقره رئيس الجمهورية في أبريل من سنة 2001 حيث خصص له مبلغ 7 ملايين دولار أي حوالي (250 مليار دينار) لمدة متوسطة تمتد إلى 3 سنوات ابتداء من أبريل 2001 إلى أبريل 2004 وكذلك البرنامج الخماسي الذي يمتد من سنة 2005 إلى سنة 2009 الذي يحتاج إلى أموال ضخمة قدرت بـ 120 مليار دولار.

كما يرجع سبب ارتفاع نسب هذه الودائع أكثر من النقود الأخرى إلى:¹

- تحسين الخدمات المصرفية لجلب أكبر عدد ممكن من الزبائن لتقبل هذه الخدمات؛
 - ارتفاع مستوى التنمية الاقتصادية للبرنامج المذكور سلفاً.
- حيث بدأت في الانخفاض بعد هذه الفترة ففي سنة 2009 قدرت بنسبة 31.07% أي ما يقارب 2228.9 مليار دينار وواصلت في الانخفاض بعد هذه السنة إلى أن استمرت نسبتها إلى 32.42% و 31.91% سنتي 2015 و 2016 على التوالي، أي تضاعفت بمرتين من حجم 2228.9 مليار دينار سنتي 2015 و 2016 على التوالي، وهذا الانخفاض المعتدل نوعاً ما في ودائع لأجل والمقدر بـ 0.52% راجع للمؤسسات العمومية كون الودائع لأجل للقطاع الخاص ارتفعت بـ 3.6%، ثم انخفضت في المصارف العمومية بنسبة 1.6-%، وارتفعت في المصارف الخاصة بـ 8.4%، مقابل زيادات في المصارف العمومية وفي المصارف الخاصة في سنة 2015 قدرها 7.3% و 26.7% على التوالي، هذا ما أدى إلى ارتفاع حصة الودائع لأجل في مجموع الودائع المجمعة التي انتقلت من 53.3% في نهاية سنة 2015 إلى 54.2% في نهاية 2016.²

المطلب الثالث: تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر

تتمثل مقابلات الكتلة النقدية في الأصول والديون التي تقابل عملية الإصدار للعملة من طرف الجهاز المصرفي، لذلك فالتغيرات التي تطرأ على مستوى الكتلة النقدية يرجع سببها إلى

¹ بوزعور عمار، المرجع نفسه، ص 256.

² بنك الجزائر، التقرير السنوي 2016، مرجع سابق، ص 86.

الأجزاء المكونة والمقابلة لها بتغيراتها انخفاضا وارتفاعا، وتمثل هذه المقابلات حقوقا تظهر في جانب الأصول من ميزانية البنوك¹، وهذه المقابلات تتكون من ثلاثة عناصر وهي:

- صافي الأصول الخارجية؛
- القروض المقدمة إلى الاقتصاد؛
- القروض المقدمة إلى الدولة.

وسيتم توضيح تطور مقابلات العرض النقدي عبر الجدول التالي:

الجدول رقم (2-4): تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر (2001-2016)

السنوات	صافي الأصول الخارجية	نسبة الأصول الخارجية*	قروض للدولة CCB	نسبة قروض الدولة**	قروض للاقتصاد	نسبة قروض للاقتصاد***
2001	1310.7	%53	569.7	%23.03	1078.4	%43.59
2002	1755.7	%60.5	578.6	%19.94	1266.8	%43.66
2003	2342.7	%71	423.4	%12.83	1380.2	%41.83
2004	3119.2	%86	-20.6	%-0.56	1535.0	%42.11
2005	4179.7	%102.68	-933.2	%-22.92	1779.8	%43.72
2006	5515.0	%114.23	-1304.1	%-27.01	1905.4	%39.46
2007	7415.5	%123.70	-2193.1	%-36.58	2205.2	%36.78
2008	10247.0	%147.31	-3627.3	%-52.14	2615.5	%37.60
2009	10886.0	%151.76	-3488.9	%-48.63	3086.5	%43.02
2010	11997.0	%146.97	-3510.9	%-43.01	3268.1	%40.03
2011	13922.4	%140.21	-3406.6	%-34.30	3726.5	%37.53
2012	14940.4	%135.63	-3289.8	%-29.86	4297.5	%39.01
2013	15225.2	%127.49	-3235.4	%-27.09	5156.3	%43.17
2014	15734.5	%114.96	-1992.4	%-14.55	6504.6	%47.52
2015	15375.4	%112.19	567.5	%4.14	7277.2	%53.10
2016	12596.0	%91.16	2682.2	%19.39	7909.9	%57.25

المصدر: بنك الجزائر، مرجع سابق، ص 10.

¹ بوزعور عمار، مرجع سابق، ص 258.

* = (نسبة المقابلات لكل سنة / M_2 لكل سنة) × 100

** = (نسبة المقابلات لكل سنة / M_2 لكل سنة) × 100

*** = (نسبة المقابلات لكل سنة / M_2 لكل سنة) × 100

أولاً: صافي الأصول الخارجية

تمثل الأصول الخارجية المقابل الخارجي للكتلة النقدية من ذهب وعملة أجنبية، ونظراً للأهمية البالغة التي تحتلها صادرات المحروقات ضمن هيكل صادرات الاقتصاد الجزائري، فإن تطور حجم هذه الأصول بقي مرهوناً ومرتبباً بتطورات أسعار النفط في الأسواق العالمية، إذ إنه لطالما تميز بالتذبذب والاستقرار نتيجة عدم استقرار هذه الأسعار.¹

من خلال الجدول (2-4) نلاحظ أن صافي الأصول الخارجية في الجزائر خلال هذه الفترة قد شهدت ارتفاعاً مطرداً بانتقالها من 1310.7 سنة 2001 إلى 12596.0 سنة 2016 أي تضاعفت بحوالي 10 مرات ويرجع هذا التطور إلى ارتفاع أسعار البترول وما أنجر عنها من ارتفاع في احتياطات الصرف.

ففي سنة 2001 كانت قيمتها 1310.7 مليار دينار لتنتقل إلى 17415.5 مليار دينار سنة 2007 وبنسب نمو متذبذبة بعض الشيء، حيث مثلت الموجودات الخارجية الصافية بـ 53% من الكتلة النقدية وارتفعت إلى 86% في 2004 لتتجاوز ابتداء من سنة 2005 نسبة 100% حيث وصلت سنة 2009 إلى 151.7% كأعلى نسبة، ويعبر هذا الوضع عن وجود مشاكل واختلالات هيكلية في الكتلة النقدية حيث أن ارتفاع أسعار المحروقات أدى إلى تراكم احتياطات الصرف وانعكس ذلك في المساهمة الكبيرة لصافي الموجودات الأجنبية كمقابل للكتلة النقدية، ومنذ سنة 2005 يعتبر هذا النوع من الأصول المقابل الوحيد للكتلة النقدية.²

وقد واصل ارتفاع حجم الأصول الخارجية كمقابل للمعرض النقدي حيث بلغت 11997.0 مليار دينار سنة 2010 وفي سنة 2011 بلغت بـ 13922.4 مليار دينار، ويبقى الارتفاع مستمراً إلى غاية سنة 2014 ليصل إلى 15734.5 مليار دينار ولكن بوتيرة ضعيفة مقارنة بسنوات السابقة وذلك ارتباطاً بتطور الوضعية الخارجية حتى وإن كان له دور ضعيف في مسار الإنشاء النقدي في سنة 2013، وقد احتل هذا المجمع مكانة جد معتبرة في الوضعية النقدية الإجمالية على وجه الخصوص، حيث بلغت نسبة صافي الموجودات من 146.97%

¹ بن سبع حمزة، أثر صدمات أسعار النفط على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (عرض النقود، الإنفاق الحكومي، البطالة والتضخم) في الجزائر دراسة اقتصادية قياسية باستخدام تقنية VAR للفترة (1970-2010)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2011-2012، ص 38.

² رايس فضيل وعلي لزعر، الفوائض النقدية وفرص التصنيع في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر - بسكرة، العدد 24، مارس 2012، ص 441.

سنة 2010 إلى 114.96% في نهاية 2014، وهذا ما يؤكد أهمية وضعية الموجودات الخارجية والدور الذي تلعبه كضمان للنقود في الاقتصاد الوطني.

بعد هذه الفترة عرف صافي الموجودات الخارجية تقلصا بنسبة 2.28% سنة 2015 و18.2% نهاية 2016، ويفسر هذا التقلص الطفيف نوعا ما باستقرار شبه كلي في نهاية الفترة آخذا بعين الاعتبار أهمية التدفق تآكل احتياطات الصرف بالدولار، بتراجع قيمة الدينار مقابل العملية الأمريكية (الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات).

ثانيا: القروض المقدمة للاقتصاد

هي عبارة عن قروض ممنوحة من طرف الجهاز المصرفي إلى الأعوان الاقتصاديين غير الماليين من أجل مواجهة احتياجاتهم وتمثل في:¹

- القروض المقدمة من البنك المركزي إلى البنوك التجارية؛
- القروض المقدمة من البنوك التجارية إلى الاقتصاد.

من خلال الجدول (2-4) نلاحظ أن قروض المقدمة للاقتصاد قد شهدت ارتفاعا معتبرا من سنة لأخرى، فانتقلت من 1078.4 مليار دينار سنة 2001 إلى 7909.9 مليار دينار سنة 2016، فهي كل سنة تسجل ارتفاعا ولكن نسبة الارتفاع مقارنة بالسنة السابقة قد تختلف إما بالزيادة أو بالنقصان، حيث بلغت 1078.4 مليار دينار سنة 2001 وبنسبة نمو تقدر بـ 43.59%، ثم بلغت في سنة 2002 بـ 1266.8 مليار دينار والتي كانت تعتبر الانطلاقة الجديدة للقروض، كما أدت السيولة الفائضة لدى البنوك منذ سنة 2002 إلى زيادة حجم القروض المقدمة للاقتصاد من 1266.8 إلى 1380.2 مليار دينار سنة 2003 وبنسبة 41.83%، واستمر حجم القروض المقدمة للاقتصاد في الارتفاع نهاية 2007 بقيمة 2205.2 مليار دينار وذلك تأثرا بالانتعاش والتوسع في الكتلة النقدية، وهذا الاستمرار في الارتفاع يؤكد على انتعاش الاقتصاد الجزائري.

¹ ساسي فطيمة، أثر المعروض النقدي على نمو القطاع الخاص دراسة تحليلية لحالة الجزائر (1990-2012)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر - بسكرة، 2014-2015، ص 205.

حيث بلغت القروض المصرفية الموجهة للاقتصاد 5154.24 مليار دينار سنة 2013 مقابل 4297.46 مليار دينار سنة 2012 و 3726.51 مليار دينار سنة 2011 بوتيرة ثلاثية، وهو ما يؤثر على طلب الأشخاص للقروض المصرفية وكذا الدور الكبير الذي أصبحت تلعبه الاستثمارات الممولة بالقروض المصرفية إضافة إلى التسهيلات الائتمانية التي اعتمدها بعض البنوك، سواء لتمويل الإنفاق العائلي (قروض استهلاكية) خاصة في مجال العقارات والسيارات¹، لتمويل في السنوات الأخيرة إلى نوع من الاستقرار حيث سجل معدل النمو لها 18% سنتي (2008-2009) ثم 14.5% سنتي (2011-2013)، واستمرت القروض المقدمة للاقتصاد في الارتفاع سنة 2014 بـ 6504.6 مليار دينار وبنسبة 47.52%، حيث يرجع سبب هذا الارتفاع في القروض المقدمة للاقتصاد إلى تمويل البرامج التنموية التي انطلقت خلال هذه العشرية، أما عن مساهمة القروض المقدمة للاقتصاد في تشكيل الكتلة النقدية فإنها تحتل المرتبة الثانية بعد الموجودات الخارجية ونسبة مساهمة تتراوح ما بين 37.6% و 49%.

واصلت القروض المقدمة للاقتصاد، بما فيها إعادة شراء الاستحقاقات غير ناجعة، تزايدها خلال سنة 2016 بوتيرة 8.7% مقابل 11.9% في 2015، وبرزت كأحد أهم مصادر التوسع النقدي، حيث أدت هذه التطورات إلى ارتفاع طفيف في حصة القروض الموجهة للقطاع الخاص ضمن إجمالي القروض الموجهة للاقتصاد والتي انتقلت من 49.3% في 2015 إلى 50% في 2016 بعدما كانت هذه الحصة بـ 52.8% في 2013 ثم انخفضت إلى 48% في 2014، لترتفع إلى 49.3% في سنة 2015.

ثالثا: القروض المقدمة للدولة

تتمثل القروض الممنوحة للدولة المتمثلة في الخزينة العمومية في العناصر التالية:²

- تسبيقات البنك المركزي للخزينة؛
- الاكتتاب في سندات الخزينة من طرف البنوك التجارية؛
- ودائع المؤسسات والأشخاص في حسابات الخزينة ومنها الحسابات البريدية (قروض أخرى).

¹ علي صاري، مرجع سابق، ص 32.

² بوزعور عمار، مرجع سابق، ص 260.

من خلال الجدول (2-4) نلاحظ أن القروض المقدمة للدولة سجلت تذبذبا خلال الفترة (2001-2003) ففي سنة 2001 كانت قيمتها قد حققت 569.7 مليار دينار وفي سنة 2002 ارتفعت لتحقق 578.69 مليار دينار جزائري إلا أنها انخفضت في سنة 2003 لتحقق 423.40 مليار دينار، ويرجع هذا الانخفاض إلى ارتفاع إيرادات الموازنة العامة وخاصة الإيرادات النفطية وكذا ارتفاع الإيرادات النقدية لصندوق ضبط الموارد، ولكن ابتداء من سنة 2004 شهدت القروض مقدمة للدولة كأول قيمة سالبة بمقدار (-20.6) مليار دينار جزائري، وهذا التراجع يعبر عن تحول القروض المقدمة للدولة إلى مستحقات صافية لها.

والملاحظ أن حجم هذه القروض انخفض في السنوات الأخيرة خلال الفترة (2005-2014) محققة قيم سالبة وبمعدلات نمو سالبة وتغطية سالبة بحيث انتقلت من (-933.2) مليار دينار سنة 2005 إلى -1992.4 مليار دينار سنة 2014، ويعود هذا التراجع في القروض المقدمة للدولة إلى انخفاض تدريجي لمديونية الخزينة العمومية واستقرار تراكم فضلا عن التراكم المالي من طرفها مع تزايد الموارد لدى صندوق ضبط الإيرادات¹، وعليه تظهر نسب مساهمتها أيضا سالبة مما يعني أن هذا المقابل لا يساهم في نسبة الإصدار النقدي ابتداء من سنة 2004 ولغاية سنة 2014.

تحت تأثير العجوزات القوية في الميزانية في 2014 وخاصة في 2015 الممولة من خلال الاقتطاعات من صندوق ضبط الموارد (FRR)، ولأول مرة منذ سنة 2005 لم تعد الدولة دائنا صافيا تجاه النظام المصرفي حيث بلغ صافي قروض النظام المصرفي على الدولة 567.5 مليار دينار تحت أثر انخفاض قائم صندوق ضبط الموارد وارتفاع استحقاقات المصارف على الدولة.²

في 2016، عرفت قروض النظام المصرفي الموجهة للدولة ارتفاعا قدره 372% (2115.3 مليار دينار)، تحت أثر:³

• تقلص قوي لاستحقاقات الدولة على بنك الجزائر (صندوق ضبط الموارد)، التي انتقلت من 2156 مليار دينار إلى 870 مليار دينار؛

¹ بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2008، ص 189.

² بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2015، ص 135.

³ بنك الجزائر، التقرير السنوي 2016، مرجع سابق، ص 132.

- الارتفاع القوي لمستحقات المصارف التجارية على الدولة، التي انتقلت من 1479.3 مليار دينار جزائري في نهاية 2015 إلى 2388 مليار دينار في نهاية 2016 بـ 61.5%، ارتبط أساسا بعمليات إعادة الشراء من طرف الخزينة العمومية للمستحقات غير الناجعة للمصارف لزيائنها من المؤسسات العمومية والقرض الوطني للنمو الاقتصادي.

المبحث الثاني: تحليل أثر العرض النقدي على المتغيرات النقدية في الجزائر للفترة (2001-2016)

من خلال هذا المبحث سيتم التطرق إلى تحليل أثر العرض النقدي بمفهوم M_2 على المتغيرات النقدية محل الدراسة أي الأثر على معدلات التضخم وهذا في المطلب الأول ثم الأثر على سعر الفائدة يليه أثر العرض النقدي على سعر الصرف في المطلب الثالث والأخير وتوضيح واقع هذا الأثر من وجهة نظر الاقتصاديين في الجزائر.

المطلب الأول: تحليل أثر العرض النقدي على معدلات التضخم في الجزائر

إن شروع بنك الجزائر منذ سنة 2001 في إصدار التقارير السنوية حول الوضعية الاقتصادية والنقدية سمح بتقدير أهداف السياسة النقدية بوضوح منذ هذه السنة ظهر تطبيق السياسة النقدية بصورة منفصلة، في ظل سياق اقتصاد كلي تميز بتضخم خفيف ومعتدل، ويمكن تلخيص هذه الأهداف في استقرار الأسعار ونسبة أسعار الصرف بالتوافق مع الاستعمال التام للموارد، كما ينص عليه قانون 90-10 وبالرجوع إلى التقرير السنوي لبنك الجزائر حول الوضعية النقدية والتضخم لسنتي 2000 و2001، يتبين أن بنك الجزائر لم يأخذ بعين الاعتبار سوى هدف استقرار الأسعار، إضافة إلى ذلك جاء في التقرير السنوي لسنة 2003 ما يلي:

"إن الهدف الأساسي للسياسة النقدية هو الحفاظ على استقراره الأسعار باعتبارها زيادة تدريجية محددة لمؤشر أسعار الاستهلاك¹.

ومن خلال هذا سيتم تحليل أثر العرض النقدي الحقيقي (M_2/P) على معدلات التضخم وذلك من خلال الجدول رقم (2-5) والشكل (2-5) الموالين:

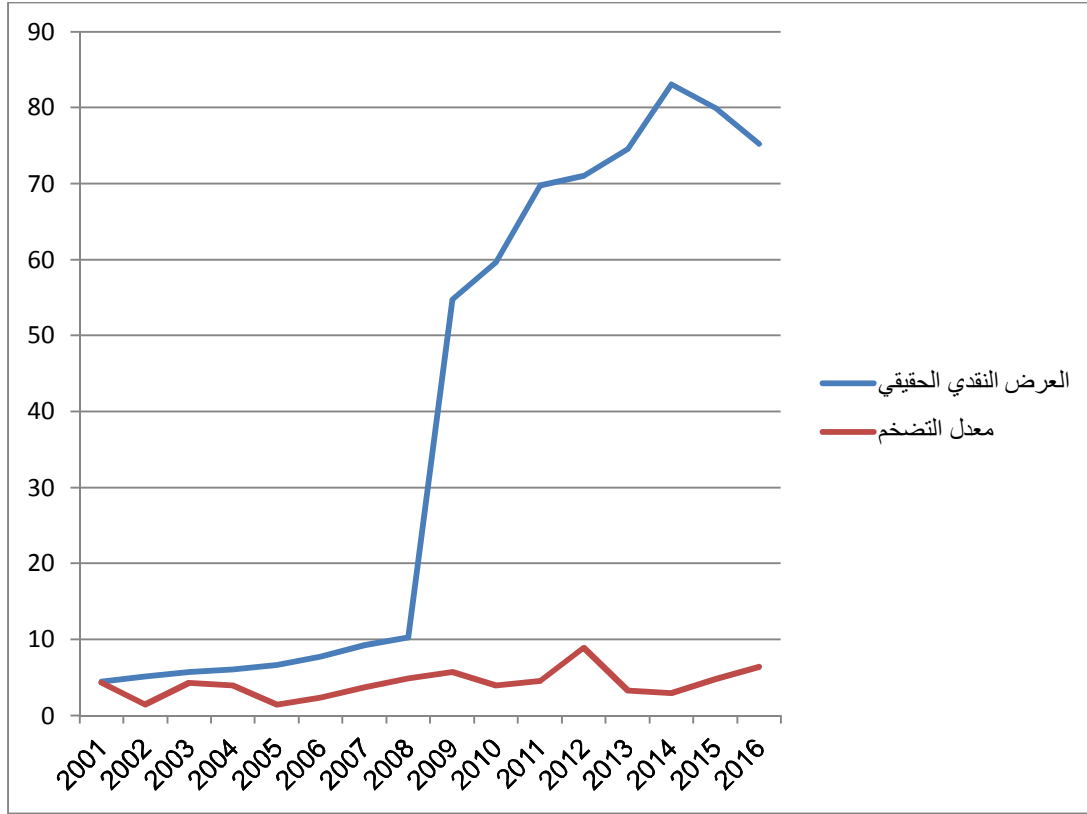
¹ ريس فضيل، تحديات السياسة النقدية ومحددات التضخم في الجزائر (2000-2011)، مجلة بحوث اقتصادية عربية، جامعة تبسة-الجزائر، العددان 63-62، شتاء-ربيع 2013، ص 203.

الجدول رقم (2-5): تطور معدل التضخم ومعدل نمو العرض النقدي الحقيقي في الجزائر للفترة (2001-2016).

الوحدة: مليار دينار؛ %			
السنوات	العرض النقدي الحقيقي	معدل نمو العرض النقدي الحقيقي	معدل التضخم
2001	4.44	17.46	4.23
2002	5.13	15.54	1.42
2003	5.69	10.92	4.27
2004	6.07	6.68	3.96
2005	6.67	9.88	1.38
2006	7.71	15.60	2.31
2007	9.25	19.97	3.67
2008	10.28	11.14	4.86
2009	54.71	432.19	5.73
2010	59.92	9.52	3.91
2011	69.73	16.37	4.52
2012	71.04	1.88	8.89
2013	74.59	4.99	3.25
2014	83.06	11.36	2.92
2015	79.96	-3.73	4.78
2016	75.21	-5.94	6.4

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على البنك الدولي والجدول (2-2).

الشكل رقم (2-5): يوضح العلاقة بين العرض النقدي الحقيقي (M_2/p) ومعدل التضخم



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول (2-5)

نلاحظ من خلال الجدول رقم (2-5) والشكل رقم (2-5) أن معدل التضخم سجل ارتفاعا سنة 2001 حيث بلغ نسبة 4.23%، ويفسر هذا الارتفاع بزيادة نمو العرض النقدي الحقيقي (M_2/p)، الذي بلغ 17.46% سنة 2001، بسبب زيادة الأرصدة النقدية الصافية الناجمة عن تحسن مستوى أسعار البترول والانطلاق في تنفيذ برنامج الانعاش الاقتصادي، لينخفض معدل التضخم إلى 1.42% نتيجة الانخفاض في معدل نمو العرض النقدي الحقيقي إلى 15.54% سنة 2002، ليرتفع مرة أخرى بنسبة 4.27% سنة 2003 وهذا يمكن إرجاعه في جزء مهم منه لنمو فائض السيولة المصرفية بمعدل 36.39% مقابل معدل 25.13% مسجلة سنة 2002.¹

يلاحظ كذلك أن معدلات التضخم كانت متذبذبة بين الانخفاض والارتفاع حيث بلغ معدل التضخم في سنة 2004 بنسبة 3.96% ثم انخفض إلى 1.38% كأدنى حد سنة

¹ ريس فضيل وعلي لزعر، الفوائض النقدية ومحددات التضخم في الجزائر (1999-2009)، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، جامعة محمد خيضر - بسكرة، العدد الافتتاحي، 23 جانفي 2014، ص 194.

2005 وأصبحت معدلات العرض النقدي الحقيقي تقدر بنسبة 6.68% سنة 2004 و9.88% نهاية سنة 2005، ويمكن إرجاع هذا الانخفاض إلى تراجع نسبة النفقات الجارية إلى إجمالي الناتج المحلي بـ 4.3% مقارنة بسنة 2002¹، ليعود التضخم إلى الارتفاع من جديد حيث بلغ 2.31% سنة 2006 ليصل إلى 5.73% سنة 2009، وارتفعت معدلات نمو العرض النقدي الحقيقي بـ 15.60% سنة 2006 و432.19% كأقصى حد سنة 2009، وهذا راجع لزيادة العرض النقدي الحقيقي خلال هذه الفترة مما أدى إلى حدوث صدمة نقدية تزامنا مع انطلاق برنامج دعم النمو الاقتصادي، أما بالنسبة لسنة 2012 فتميزت بارتفاع معدل التضخم إذ بلغ 8.9% وهي نسبة لم يتم تسجيلها من قبل عكس معدل نمو العرض النقدي الحقيقي الذي انخفض إلى 1.88% مقارنة بسنتي (2011-2014)، حيث قدر معدل نمو العرض النقدي الحقيقي بـ 16.37% سنة 2011 وبمعدل تضخم 4.52% بعدما تراجع سنة 2010 بسبب تحرير الأسعار والصرامة في تسيير الكتلة النقدية، أما فيما يخص سنة 2014 فقد سجلت ارتفاع طفيف جدا في معدل نمو العرض النقدي الحقيقي الذي بلغ 11.36% مع انخفاض معدل التضخم إلى 2.92% وهذا راجع إلى الهشاشة معتبرة لميزانية الدولة تحت أثر ارتفاع النفقات الجارية خصوصا ارتفاع التحويلات الهادفة للحد من ظاهرة التضخم وكذا تزامنا مع انطلاق برنامج التنمية الخماسي².

بعد هذه الفترة سجل معدل التضخم ارتفاعا حيث انتقل من 4.78% سنة 2015 إلى 6.40% سنة 2016، إلى أن معدل نمو العرض النقدي الحقيقي قد عرف انخفاضا خلال هذه المرحلة بمعدلات نمو سالبة -3.73% سنة 2015 و-5.94% سنة 2016، وهذا يعني أن انخفاض معدل نمو العرض النقدي الحقيقي لا يؤدي إلى انخفاض معدل التضخم، أي أن العرض النقدي الحقيقي لا يتناسب كليا مع تغير معدل التضخم ما يعكس ضعف العلاقة الواردة في النظرية الكمية للنقود في حالة الجزائر والتي مفادها أن تغير العرض النقدي سيؤدي إلى تغير مستوى العام للأسعار في نفس الاتجاه بنفس النسبة، نلاحظ كذلك أن هذه العلاقة تتعارض في بعض المراحل بحيث أن تغيرات العرض النقدي الحقيقي لا تنعكس في المستوى

¹ بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر، التقرير السنوي 2006، ص 95.

² بن البار محمد وسنوسي علي، أثر عرض النقود على التضخم خلال الفترة (1986-2014) دراسة تحليلية قياسية، مجلة كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة- الجزائر، العدد 16، 2016، ص 308.

العام للأسعار بنفس النسبة وفي نفس الاتجاه خلال هذه المرحلة ككل أي أن الأساس المعتمد لممارسة السياسة النقدية مثلا في تأثير بنك الجزائر على العرض النقدي عن طريق التحكم في القاعدة النقدية للتأثير في المستوى العام للأسعار يبقى محدودا للغاية في الجزائر.

وعليه يتضح وجود علاقة عكسية بين العرض النقدي الحقيقي ومعدل التضخم مما يعني زيادة المعروض النقدي لا تؤدي إلى ارتفاع التضخم و هذا لا يتفق مع آراء المدرسة النقدية التي تؤكد أن زيادة العرض النقدي تؤدي إلى زيادة معدلات التضخم ويرجع ذلك لعدة أسباب أهمها:

- 1) زيادة نمو العرض النقدي وكذلك بسبب زيادة الأرصدة النقدية الصافية الناجمة عن تحسن مستوى أسعار البترول؛
- 2) الانطلاق في تنفيذ برنامج الانعاش الاقتصادي؛
- 3) نمو فائض السيولة المصرفية بمعدل 36.39% مقابل معدل 25.13% مسجلة سنة 2002 ؛
- 4) تراجع نسبة النفقات الجارية إلى إجمالي الناتج المحلي؛
- 5) حدوث صدمة نقدية تزامنا مع انطلاق برنامج دعم النمو الاقتصادي؛
- 6) تحرير الاسعار والصرامة في تسير الكتلة النقدية؛
- 7) الهشاشة المعتبرة لميزانية الدولة تحت اثر ارتفاع النفقات الجارية خصوصا ارتفاع التحويلات الهادفة للحد من ظاهرة التضخم وكذا تزامنا مع انطلاق برنامج التنمية الخماسي.

المطلب الثاني: تحليل أثر العرض النقدي على سعر الفائدة في الجزائر

منذ ظهور السوق النقدية بشكل فعلي في جوان 1989 ظهرت معها تطورات متتالية من ناحية تدخل بنك الجزائر أو من حيث التغيرات المختلفة لمعدلات الفائدة التي لعبت دورا مهما، ومؤثرا في السوق النقدية، فقد ارتبطت جميع العمليات التي تتم على مستواها، بالإضافة إلى تأثيره على متغيرات النقدية خاصة تأثره بها كمعدلات نمو الكتلة النقدية التي تعبر عن سيولة الاقتصاد.

وفي هذا المطلب سنحاول تحليل أثر العرض النقدي على هذا المتغير خلال الفترة المدروسة من خلال تحليلنا للجدول والشكلين الموائين:

جدول رقم (2-6): تطور سعر الفائدة ومعدل نمو العرض النقدي الحقيقي في الجزائر للفترة (2001-2016)

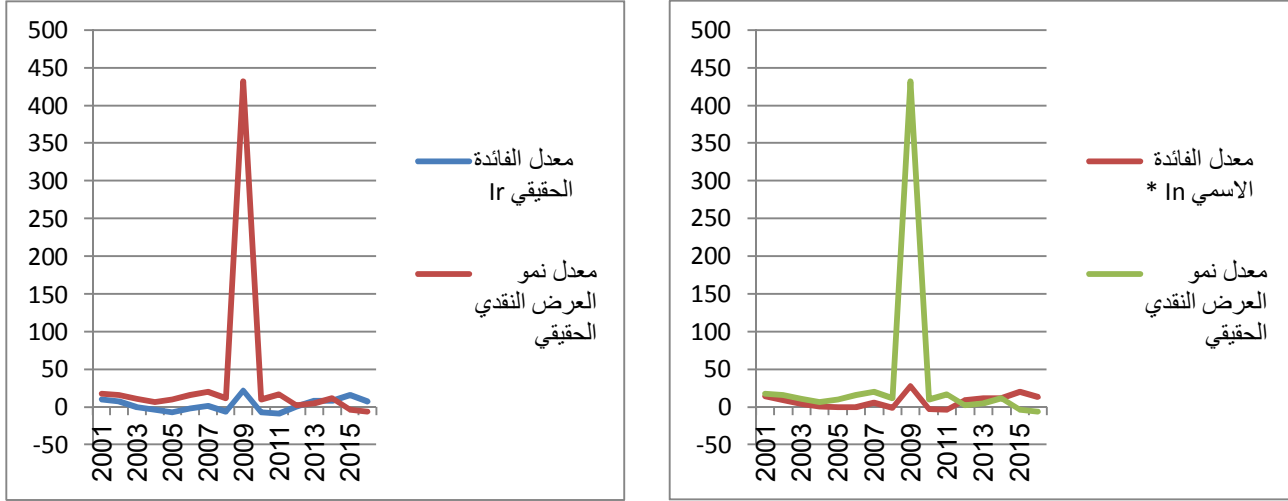
الوحدة: %			
السنوات	معدل الفائدة الحقيقي lr	معدل الفائدة الاسمي ln^*	معدل نمو العرض النقدي الحقيقي
2001	10.03	14.26	17.46
2002	7.18	8.6	15.54
2003	-0.19	4.08	10.92
2004	-3.78	0.2	6.68
2005	-7	-0.6	9.88
2006	-2.32	0	15.60
2007	1.5	5.2	19.97
2008	-6.4	-1.54	11.14
2009	21.6	27.3	432.19
2010	-7	-3.1	9.52
2011	-8.66	-4.14	16.37
2012	0.48	9.37	1.88
2013	8.07	11.33	4.99
2014	8.31	11.23	11.36
2015	15.60	20.38	-3.73
2016	7.05	13.45	-5.94

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (2-2) وعلى الموقع:

<http://ar.knorma.com>، بتاريخ: 2018/04/09 ، 21:45.

* يتم الحساب بالاعتماد على العلاقة: $lr = ln - \pi$ ، حيث: π هو معدل التضخم

الشكل رقم (2-6): شكل يوضح العلاقة بين تطور معدلات نمو العرض النقدي الحقيقي ومعدلات الفائدة الحقيقية والاسمية في الجزائر للفترة (2001-2016)



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (2-6).

من خلال الجدول (2-6) والشكل (2_6) نلاحظ أنه في سنة 2001 سجل معدل نمو العرض النقدي الحقيقي ارتفاعا بـ 17.46% ومعدلات الفائدة الحقيقية في هذه السنة كانت موجبة، حيث قدرت بـ 10.03%، ثم انخفض معدل نمو العرض النقدي الحقيقي سنة 2002 إلى 15.54% وأصبحت معدلات الفائدة الاسمية تقدر بـ 8.6% بعدما كانت سنة 2001 تقدر بنسبة 14.26% أي أنها انخفضت وذلك بانخفاض معدلات الفائدة الحقيقية، وهذا نتيجة لتحديد بنك الجزائر سعر الفائدة بالنسبة لأداة امتصاص السيولة بمناقصة 2.75% على أساس 7 أيام وقد استرجع حوالي 160 مليار دينار، وبذلك انخفضت الاحتياطات الحرة للبنوك التجارية إلى 46 مليار دينار بعدما كانت 145.7 مليار دينار.¹

وفي سنة 2003 انخفض معدل نمو العرض النقدي الحقيقي إلى 10.92%، ثم 6.68% سنة 2004، ليرتفع مرة أخرى ولكن بنسبة ضئيلة نوعا ما سنة 2005 إلى 9.88%، وانخفضت معدلات الفائدة الاسمية وأصبحت سالبة بـ 0.6%، وذلك بإدخال بنك الجزائر أداة جديدة هي تسهيل الوديعة في 2005 وانخفضت كذلك معدلات الفائدة الحقيقية بنسبة 7%.

¹ بولوط بلال، أثر تحرير سعر الفائدة على الاقتصاد الجزائري للفترة (2000-2008)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2010-2011، ص 151.

عرفت السنوات المتبقية معدلات نمو متذبذبة بالنسبة للمعروض النقدي الحقيقي بين الارتفاع والانخفاض حيث قدر بنسبة 9.88% سنة 2005 و 11.14% سنة 2008 مقارنة بسنة 2007 الذي كان يقدر بـ 19.97% مما انعكس هذا التذبذب بتغير أسعار الفائدة الاسمية وبالتالي تغير أسعار الفائدة الحقيقية حيث قدرت نسبة هذا الأخير بـ 6.4%- سنة 2008 و 7.0%- سنة 2005، حيث انخفضت أسعار الفائدة نتيجة ضعف اندماج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي، كذلك عدم نجاح سياسة تحرير المالي في تحقيق أهم هدف وهو وضع مرونة في تحديد أسعار الفائدة وهذا راجع إلى ضعف الوساطة المالية.¹

وفي سنة 2009 ارتفع معدل الفائدة الاسمية إلى 27.3% مع ارتفاع معدل الفائدة الحقيقي بنسبة 21.6% كأقصى حد وذلك بسبب ارتفاع معدل نمو العرض النقدي الحقيقي والذي وصل إلى أعلى ذروة له حيث قدر بـ 432.19% مما أدى إلى حدوث صدمة نقدية تزامنا مع تطبيق برنامج الدعم النمو الاقتصادي، لتتخفف معدلات الفائدة الحقيقية مرة أخرى سنتي (2010-2011) وبمعدلات سالبة إذ انتقلت من 7%- سنة 2010 إلى 8.66%- سنة 2011، أما بالنسبة لسنة 2012 فتميزت بارتفاع سعر الفائدة الاسمي إلى 9.37% مع ارتفاع معدل الفائدة الحقيقي بنسبة 0.48% عكس معدل نمو العرض النقدي الحقيقي الذي انخفض إلى 1.88% مقارنة بسنة 2011 حيث قدر بنسبة 16.37%، إلى أن معدل الفائدة الحقيقي المسجل خلال سنة 2011 كان سالب بـ 8.66%- حيث نلاحظ أنه على الرغم من قدرة بنك الجزائر على التحكم في نمو الكتلة النقدية بواسطة سعر الفائدة، نجد في المقابل أنه هناك هامش كبير بين أسعار الفائدة ويرجع ذلك إلى ضعف استراتيجية عمل وانخفاض مرونة الجهاز المصرفي.

أما فيما يخص سنة 2014 فقد سجلت ارتفاع طفيف جدا في معدل نمو العرض النقدي الحقيقي الذي قدر بنسبة 11.36% مع ارتفاع سعر الفائدة الاسمي إلى 11.23% و 8.31% بالنسبة لسعر الفائدة الحقيقي وهذا تزامنا مع تطبيق برنامج التنمية الخماسي.

استمر معدل الفائدة الحقيقي والاسمي في الارتفاع بعد هذه الفترة بمعدلات موجبة حيث قدر بـ 15.60% سنة 2015 و 7.05% نهاية سنة 2016، إلى أن معدلات نمو العرض

¹ بولوطة بلال، المرجع نفسه، ص 148.

النقدي الحقيقي قد عرفت انخفاضا خلال هذه الفترة بمعدلات نمو سالبة إذ انتقلت من 3.73- % سنة 2015 إلى -5.94% سنة 2016، وهذا الارتفاع في سعر الفائدة غالبا ما يكون كنتيجة لسياسة نقدية انكماشية وقد ينجر عنه تباطؤ في الطلب المحلي وزيادة في تكلفة رأس المال¹، وفي الأخير يمكن القول أن سعر الفائدة يرتبط بعلاقة وطيدة (سعر الفائدة الاسمي والحقيقي) مع معدلات نمو العرض النقدي الحقيقي خاصة خلال الفترة (2001-2012) وهذا راجع إلى التطور المستمر في حجم الكتلة النقدية M_2 ، وبالتالي إذا أراد البنك المركزي ضبط السيولة والتقليل منها يكفي رفع معدلات إعادة الخصم والذي بدوره يؤثر على القدرة الائتمانية للبنوك من خلال ارتفاع الفائدة، ومن هنا يتضح الأثر أن العرض النقدي الحقيقي يرتبط بعلاقة طردية مع معدلات الفائدة الحقيقية إذ أنها ترتفع بازدياد عرض النقدي (معدلات نمو العرض النقدي الحقيقي M_2/p) والعكس.

وعليه يمكن القول أن تحليلنا لا يتوافق مع النظرية الكينزية "أن العرض النقدي يرتبط بعلاقة عكسية مع سعر الفائدة" ويرجع ذلك لعدة أسباب أهمها:

- 1) تحديد بنك الجزائر سعر الفائدة بالنسبة لأداة امتصاص السيولة بمناقصة 2.75 على اساس 7 أيام وقد استرجع حوالي 160 مليار دينار، وبذلك انخفضت الاحتياطات الحرة للبنوك التجارية الى 46 مليار دينار بعدما كانت 145.7 مليار دينار؛
- 2) ضعف اندماج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي؛
- 3) عدم نجاح سياسة تحرير المالي في تحقيق أهم هدف وهو وضع مرونة في تحديد اسعار الفائدة وهذا راجع الى ضعف الوساطة المالية؛
- 4) ضعف استراتيجية عمل وانخفاض مرونة الجهاز المصرفي؛
- 5) نتيجة اتباع سياسة نقدية انكماشية وقد ينجر عنه تباطؤ في الطلب المحلي وزيادة في تكلفة رأس المال.

¹ دحماني محمد أدريوش وناصر عبد القادر، أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على معدلات البطالة في الجزائر دراسة قياسية تحليلية، مجلة الاستراتيجية والتنمية، جامعة عبد الحميد بن باديس - مستغانم، العدد 07، جويلية 2014، ص 85.

المطلب الثالث: تحليل أثر العرض النقدي على سعر الصرف في الجزائر

إن عملة البلد ليست سوى مرآة للنشاط الاقتصادي، بل هي رمز من رموز السيادة الوطنية لذلك يجب أن يعرف انتعاشا إلا أن الواقع يبين أن قيمة الدينار الجزائري متدهورة، وبالتالي فإن سعر الصرف يبقى من أحد المواضيع المهمة بالنسبة للحكومة الجزائرية لما له من أثر، وعليه سنتعرض في هذا المطلب إلى تحليل وتحديد العلاقة التي تربط بين كل من سعر الصرف والكتلة النقدية أي مدى تأثير العرض النقدي على تقلبات واستقرار سعر الصرف وهذا انطلاقا من تطور هذين المؤشرين في الفترة الممتدة من (2001-2016) في الجدول التالي:

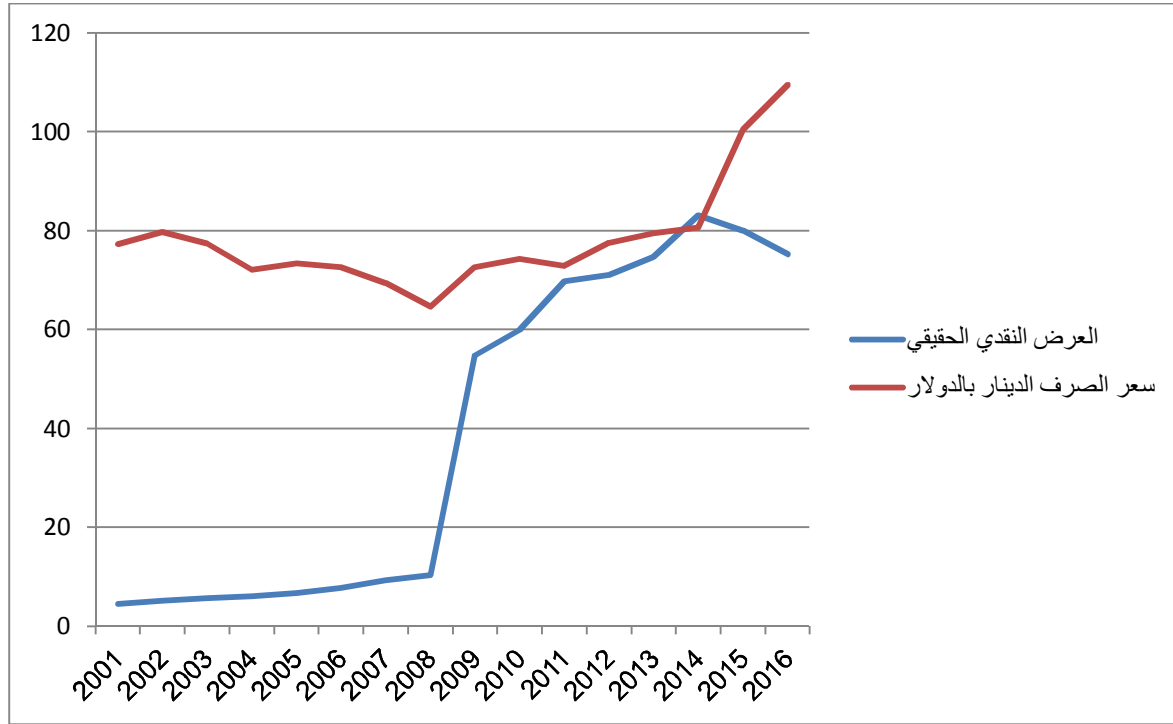
الجدول رقم (2-7) تطور سعر الصرف والعرض النقدي الحقيقي في الجزائر للفترة

(2001-2016)

سعر الصرف: دج/\$		
العرض النقدي الحقيقي: مليار دينار		
السنوات	العرض النقدي الحقيقي	سعر الصرف الدينار بالدولار
2001	4.44	77.26
2002	5.13	79.68
2003	5.69	77.36
2004	6.07	72.06
2005	6.67	73.36
2006	7.71	72.64
2007	9.25	69.36
2008	10.28	64.58
2009	54.71	72.64
2010	59.92	74.31
2011	69.73	72.85
2012	71.04	77.55
2013	74.59	79.38
2014	83.06	80.56
2015	79.96	100.46
2016	75.21	109.47

المصدر: بنك الجزائر، مرجع سابق، ص 10.

شكل رقم (2-7) العلاقة بين العرض النقدي الحقيقي وسعر الصرف في الجزائر خلال الفترة (2001-2016).



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (2-7).

من خلال الجدول (2-7) والمنحنى (2-7) الذي يوضح العلاقة بين العرض النقدي الحقيقي وسعر الصرف الدينار مقابل الدولار للفترة (2001-2016) حيث يمكن إرجاع هذه العلاقة إلى السياسات التي كانت تتبعها الجزائر في تسيير الدينار الجزائري خلال الفترة (1970-2016) بداية بنظام الربط بسلة العملات والذي بدأ مع خطاب نيكسون الشهير سنة 1971¹، إذ نلاحظ أن هناك تغيرات طفيفة في سعر الصرف والعرض النقدي الحقيقي حيث عرف المنحنى اتجاه تنازلي ابتداء من (2001-2008) بمعنى تحسنا في قيمة العملة الوطنية، وهذا قد رجع بالأساس إلى تزايد الطلب العالمي على العملة الوطنية من خلال تزايد الطلب على البترول والغاز وباقي المنتجات النفطية الأخرى من جهة ومخلفات الأزمة الاقتصادية والمالية التي عرفها العالم خلال هذه المرحلة من جهة أخرى، فكان سعر الصرف دينار مقابل الدولار يقدر بـ 77.26 سنة 2001 وسجل العرض النقدي الحقيقي بقيمة 4.44 مليار دينار

¹ فارس هباش، دراسة تحليلية للعلاقة والأثر المتبادل بين الكتلة النقدية وسعر الصرف دراسة حالة الجزائر للفترتين (1992-2001) و(2002-2011)، مجلة علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، العدد 14، 2014، ص 232.

لنفس السنة، ليرتفع سعر الصرف الدينار مقابل الدولار إلى 79.68 سنة 2002 مع ارتفاع العرض النقدي الحقيقي بقيمة 5.13 مليار دينار، ثم ينخفض سعر الصرف الدينار مقابل الدولار سنتي (2003-2004) ليبلغ 77.36 و 72.06 على التوالي، إلى أن العرض النقدي الحقيقي قد ارتفع حيث انتقل من 5.13 مليار دينار سنة 2003 إلى 6.07 مليار دينار سنة 2004، وهذا الانخفاض في سعر الصرف يرجع إلى تخفيض قيمة الدينار من قبل البنك المركزي بهدف الحد من الكتلة النقدية المتداولة في الأسواق الموازية، كذلك ارتفاع الواردات اللازمة لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، ونتيجة لتحسن احتياطي الصرف وهو ما جعل الجزائر تعيش في راحة مالية خلال هذه المرحلة.¹

عاد سعر الصرف الدينار مقابل الدولار ليرتفع إلى 73.36 سنة 2005 وارتفاع العرض النقدي الحقيقي بـ 6.67 مليار دينار، وفي سنة 2006 انخفض سعر الصرف الدينار مقابل الدولار إلى 72.64 واستمر في الانخفاض إلى غاية سنة 2008 حيث قدر بـ 64.58 كأدنى قيمة له حيث شهدت هذه السنة الأخيرة هبوطا كبيرا في سعر الصرف عملة الوطنية مقارنة بالسنوات السابقة.

وفي المقابل ارتفع العرض النقدي الحقيقي بمستويات متقاربة إذ انتقل من 7.71 مليار دينار سنة 2006 إلى 10.28 مليار دينار سنة 2008، وهذا بسبب ارتفاع قيمة الصادرات البترولية الجزائرية والأزمة المالية العالمية التي شهدتها العالم على الدينار الجزائري والتي شهدت فيها أسواق النفط تقلبات حادة قفزت أسعار النفط الخام من 150 دولار للبرميل سنة 2008 لتصل إلى 40 دولار للبرميل بحلول سنة 2009، ثم عاد سعر الصرف إلى مستواه المتوسط ابتداء من سنة 2009 إلى غاية سنة 2011 حيث قدر بـ 72.64 سنة 2009 نتيجة الصدمة النفطية، لتعاود الارتفاع وبقوة بداية من 2010 إلى غاية سنة الحالية، حيث قدر بـ 77.55 سنة 2012، ويرجع السبب وراء ذلك إلى إصدار البنك الجزائري لورقة 200 دينار في بداية جانفي وعلى الرغم من إيجابيات التي تكتسبها هذه القطعة المالية الجديدة، إلا أنها قد تساهم إلى حد بعيد في تخفيض قيمة العملة الوطنية.²

¹ بقوق ليلي اسمهان، آلية تأثير السياسة النقدية في الجزائر ومعوقاتها الداخلية - دراسة قياسية-، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان، 2014-2015، ص 336.

² جريدة الفجر، العملة الجزائرية ضمن أرخص العملات في العالم والخبراء يحذرون الدينار في خطر، مقال منشور على الرابط: <http://www.al-fadjr.com/ar/economie/222755.htm>، بتاريخ 20/08/2012، بالاطلاع على الموقع 19/04/2018، 19:23.

أما فيما يخص سنتي (2013-2014) فقد سجل سعر الصرف دينار مقابل الدولار ارتفاعا إذ انتقل من 79.38 سنة 2013 إلى 80.56 نهاية سنة 2014 مع ارتفاع العرض النقدي الحقيقي من 74.59 إلى 83.06 كأقصى حد على التوالي.

استمر سعر صرف الدينار مقابل الدولار في الارتفاع سنتي (2015-2016) إلى أن العرض النقدي الحقيقي قد سجل انخفاضا حيث انتقل من 79.96 إلى 75.21 نهاية 2016، وهذا الارتفاع في سعر الصرف دينار مقابل الدولار سنة 2015 بـ 100.46، كان نتيجة لاحتدام الأزمة وتدهور أسعار النفط وانخفاضها بنسبة أكبر من 50% مما أجبر الجزائر باتخاذ إجراءات للتقليل من الاستيراد، للحد من نزيف العملة الصعبة حيث قدر سعر البرميل إلى 53.7 دولار، ليسجل سنة 2016 ارتفاع في قيمة سعر الصرف بالنسبة للدولار بـ 109.46 للدولار الواحد ويرجع السبب في اتخاذ الجزائر أهم قرار بالتنسيق مع منظمة الأوبك إلى خفض الإنتاج من المحروقات بغية تحقيق الندرة وارتفاع أسعارها مما أثر على مداخل الجزائر وانخفاض مرونة الطلب على العملة المحلية بانخفاض الصادرات.¹

وفي الأخير يمكن القول أن العرض النقدي الحقيقي قد عرف منحنا عكسيا لاتجاه تطور سعر الصرف خلال الفترة (2001-2008) حيث أخذ في الارتفاع بمستويات متقاربة بدءا من سنة 2001 إلى غاية 2008، ثم ليرتفع بمستويات كبيرة جدا ابتداء من سنة 2009 إلى غاية 2014 وفي نفس اتجاه تطور سعر الصرف، وهذا الارتفاع الكبير خاصة في سنة 2009 هو نتيجة الصدمة النقدية تزامنا مع تطبيق برنامج دعم النمو الاقتصادي حيث بلغ نمو العرض النقدي الحقيقي بنسبة 432.19% مقارنة بسنة 2008 أين قدر بنسبة 11.14%، لينخفض بعد ذلك بمستويات متقاربة سنتي 2015 و2016 وفي اتجاه معاكس لتطور سعر الصرف.

وعليه يتضح وجود علاقة عكسية بين العرض النقدي الحقيقي وسعر الصرف، مما يعني زيادة المعروض النقدي لا يؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف وهذا لا يتفق مع آراء وجهة نظر الاقتصاديين الذين يؤكدون أن زيادة العرض النقدي سيؤدي إلى تغير سعر الصرف ويرجع ذلك لعدة أسباب أهمها:

¹ بنك الجزائر، حوصلة حول التطورات النقدية والمالية لسنة 2016 وتوجهات سنة 2017، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، فيفري 2018، ص 10-11.

- 1) تزايد الطلب العالمي على العملة الوطنية من خلال تزايد الطلب على البترول والغاز وباقي المنتجات النفطية الأخرى من جهة ومخلفات الأزمة الاقتصادية والمالية التي عرفها العالم خلال هذه المرحلة من جهة أخرى؛
- 2) تخفيض قيمة الدينار من قبل البنك المركزي بهدف الحد من الكتلة النقدية المتداولة في الاسواق الموازية؛
- 3) ارتفاع الواردات للازمة لبرنامج دعم الانعاش الاقتصادي؛
- 4) تحسن احتياطي الصرف وهو ما جعل الجزائر تعيش في راحة مالية خلال هذه المرحلة؛
- 5) ارتفاع قيمة الصادرات البترولية الجزائرية والأزمة المالية العالمية التي شهدها العالم على الدينار الجزائري والتي شهدت فيها أسواق النفط تقلبات حادة؛
- 6) إصدار البنك الجزائري لورقة 200 دينار في بداية جانفي وعلى رغم من إيجابيات التي تكتسبها هذه القطعة المالية الجديدة؛
- 7) احتدام الأزمة وتدهور أسعار النفط وانخفاضها بنسبة أكبر من 50% مما أجبر الجزائر باتخاذ اجراءات للتقليل من استيراد للحد من نزيف العملة الصعبة حيث قدر سعر البرميل إلى 53.7 دولار؛
- 8) خفض الانتاج من المحروقات بغية تحقيق الندرة وارتفاع أسعارها مما أثر على مداخل الجزائر وانخفاض مرونة الطلب على العملة المحلية بانخفاض الصادرات.

المبحث الثالث: تحليل أثر العرض النقدي على المتغيرات المالية والخارجية في الجزائر للفترة (2001-2016)

يتعرض هذا المبحث إلى دراسة وتحديد العلاقة التي تربط بين الكتلة النقدية، وكل من الميزانية العامة والميزان التجاري، أي مدى تأثير العرض النقدي الحقيقي (M_2/p)، على كل من ميزانية العامة والميزان التجاري ومحاولة إسقاط الأطر النظرية الاقتصادية لهذه العلاقة فيما يخص حالة الجزائر، وهذا خلال الفترة (2001-2016).

المطلب الأول: تحليل أثر العرض النقدي على الميزانية العامة في الجزائر

عرفت الموازنة العامة فائض كبيرا ومتواصلا خلال الفترة الممتدة من (2001-2008)، لتسجل عجز موازني خلال السنوات الموالية، فانتهاج سياسة إنفاقية توسعية أدى إلى تزايد كبير في حجم الإنفاق العام خصوصا وأن الجزائر شرعت في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي عبر عدة مراحل خلال هذه المرحلة وهو ما تطلب غلafa ماليا ضخما يساهم بشكل كبير في ارتفاع النفقات العامة وقد كانت مشكلة العجز الموازني من أهم المشاكل المالية التي تعاني منها الجزائر، وفي هذا المطلب سنحاول تحليل أثر العرض النقدي على الميزانية العامة في الجزائر وذلك من خلال تحليلنا للجدول التالي:

جدول رقم (2-8): تطور مكونات الموازنة العامة في الجزائر والعرض النقدي الحقيقي

(M_2/p) خلال الفترة (2001-2016)

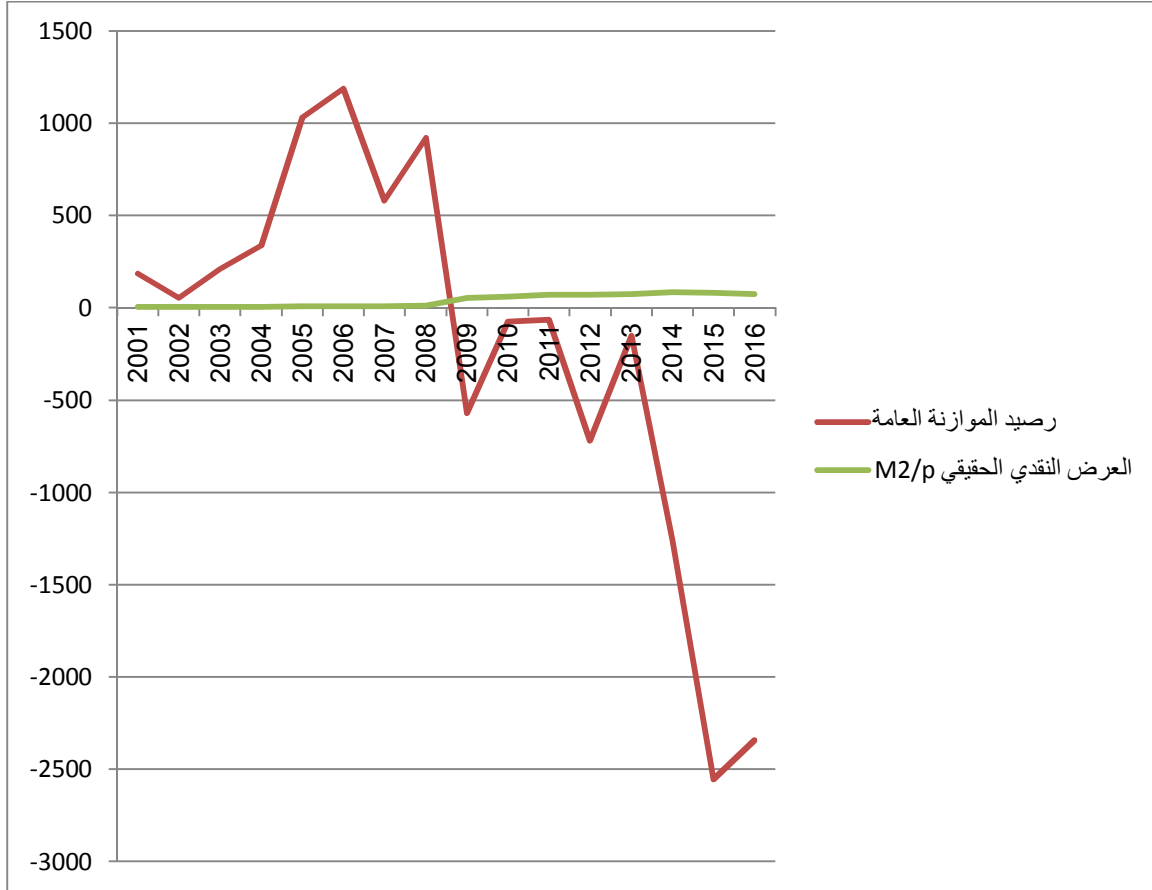
الوحدة: مليار دينار جزائري				
السنوات	النفقات العامة	الإيرادات العامة	رصيد الموازنة العامة	العرض النقدي الحقيقي M_2/p
2001	1321.00	1505.5	184.5	4.44
2002	1550.60	1603.2	52.6	5.13
2003	1766.20	1974.5	208.3	5.69
2004	1891.80	2229.7	337.9	6.07
2005	2052.00	3082.8	1030.8	6.67
2006	2453.00	3639.9	1186.9	7.71
2007	3108.50	3687.9	579.4	9.25
2008	4191.00	5111.0	920	10.28
2009	4246.30	3676.0	-570.3	54.71

59.92	-74	4392.9	4466.90	2010
69.73	-63.5	5790.1	5853.60	2011
71.04	-718.8	6339.3	7058.10	2012
74.59	-151.2	5940.9	6092.10	2013
83.06	-1261.2	5719.0	6980.20	2014
79.96	-2553.2	5103.1	7656.30	2015
75.21	2341.4-	5042.2	7383.6	2016

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على : - تقارير بنك الجزائر للفترة 2008-2015.

- بنك الجزائر، مرجع سابق، ص 11.

الشكل رقم (2-8): يوضح العلاقة بين العرض النقدي الحقيقي والموازنة العامة في الجزائر للفترة (2001-2016)



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (2-8).

من خلال الجدول (2-8)، والشكل (2-8) الذي يوضح العلاقة بين العرض النقدي الحقيقي والميزانية العامة للفترة (2001-2016) نلاحظ أنه خلال الفترة (2001-2008) تم تسجيل فائض في ميزانية العامة، ففي سنة 2001 حققت الميزانية العامة للدولة فائض بمقدار

184.5 مليار دينار جزائري وسجل العرض النقدي الحقيقي بقيمة 4.44 مليار دينار لنفس السنة، لينخفض هذا الفائض في الميزانية العامة إلى 52.6 مليار دينار سنة 2002 رغم ارتفاع الطفيف في العرض النقدي الحقيقي والذي يقدر بـ 5.13 مليار دينار جزائري، وذلك نتيجة للارتفاع الغير متوقع في النفقات العامة لهذه السنة، ثم ليرتفع هذا الفائض في الميزانية العامة مرة أخرى خلال السنوات الموالية ابتداء من سنة 2003 إلى غاية سنة 2006 حيث انتقلت من 208.3 سنة 2003 إلى 1186.9 في سنة 2006 كأقصى فائض سجل في الميزانية العامة خلال هذه الفترة، وارتفع العرض النقدي الحقيقي بقيم متقاربة إذ انتقل من 5.69 سنة 2003 إلى 7.71 سنة 2006، وهذا الفائض في الميزانية العامة كان نتيجة لارتفاع أسعار البترول، ليتقلص بعد ذلك هذا الفائض خلال سنتي 2007 و2008 ليبلغ 579.4 مليار دينار و920 مليار دينار على التوالي، وهذا نتيجة لارتفاع الإيرادات العامة بوتيرة متناقصة جدا مقارنة بارتفاع الكبير الذي سجلته في السنوات السابقة، أي أنها خلال هذه الفترة الممتدة من (2001-2008) قادرة على تغطية النفقات العامة والارتفاع الملحوظ في النفقات العامة مرده انتهاء سياسة مالية إنفاقية توسعية تمثلت في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو (المخطط الخماسي الأول)، يقابلها تزايد بقيم متقاربة في العرض النقدي الحقيقي أي بـ 9.25 مليار دينار سنة 2007 و10.28 مليار دينار سنة 2008 وهذا نتيجة النمو الضعيف في الكتلة النقدية الملاحظ سابقا.

يلاحظ كذلك أن الميزانية العامة عرفت منحنى تصاعديا منذ سنة 2002 إلى غاية سنة 2008 وفي نفس اتجاه تطور العرض النقدي الحقيقي باستثناء سنة 2007 فقد عرفت اتجاه معاكس لاتجاه العرض النقدي الحقيقي.

أما فيما يخص الفترة (2009-2016) فقد شهدت عجزا في الميزانية العامة، حيث كانت سنة 2009 نقطة التحول في رصيد الموازنة والذي قدر بـ 570.3 مليار دينار، فبعد الأزمة المالية العالمية شهد العالم ركودا اقتصاديا مس معظم دول العالم وانخفض الطلب العالمي على النفط وهو ما أدى إلى انخفاض أسعارها، حيث انخفضت أسعار النفط سنة 2009 بنسبة 35.4% مسجلة 61 دولار للبرميل مما أثر على إجمالي الإيرادات والنفقات¹،

¹ حيدوشي عاشور ووعيل ميلود، أثر الموارد المالية النفطية على المتغيرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، جامعة ألكلي محند أولحاج-البويرة-الجزائر، العدد 05، جوان 2017، ص 325.

ويرجع هذا العجز الموزني إلى اعتماد الإيرادات العامة للجزائر على مداخيل المحروقات، إلى أن العرض النقدي الحقيقي قد سجل ارتفاعا كبيرا وقيم متفاوتة سنة 2009 حيث قدر بـ 54.71 مقارنة بسنة 2008 إذ قدر بـ 10.28 مليار دينار أي تضاعف بحوالي 5 مرات وهذا نتيجة للصدمة النقدية لهذه السنة تزامنا مع تطبيق برنامج دعم النمو الاقتصادي.

أما فيما يخص سنة 2010 انخفض العجز الموزني ليصل إلى 74 مليار دينار ويمكن إرجاع هذا العجز الموزني رغم الانتعاش في أسعار البترول إلى ظهور نفقات غير متوقعة كزيادة الأجور في الفترة الأخيرة و كذلك إعادة تقييم بعض المشاريع السابقة مما استوجب زيادة اعتمادات إضافية لها¹، وقد سجل العرض النقدي الحقيقي ارتفاع بقيمة 59.92 مليار دينار، ومع انتعاش أسعار النفط سنة 2011 واصل عجز الموازنة العامة انخفاضه ليصل إلى 63.5 مليار دينار جزائري رغم ارتفاع الإيرادات العامة بوتيرة متباطئة.

وهذا الانخفاض نتيجة لتراجع أسعار البترول بالإضافة إلى البرامج المطبقة خلال هذه الفترة كبرنامج توظيف النمو الاقتصادي (المخطط الخماسي الثاني 2010-2014)، وهذا ما يوضحه الجدول من خلال الارتفاع في النفقات العامة بوتيرة متناقصة ويمكن اعتبارها بداية انكماش لتطبيق سياسة تقشفية في ضلال تأثيرات بالأزمة الاقتصادية.

ارتفع العجز الموزني سنة 2012 ليصل إلى 718.87 مليار دينار جراء الارتفاع الكبير نوعا ما في النفقات العامة (الإنفاق العام) حيث انتقل من 5853.6 مليار دينار سنة 2011 إلى 7058.10 مليار دينار سنة 2012 وهي سنة الصدمة الخارجية وهذا بسبب غياب سياسة ترشيد الإنفاق العام وضعف كفاءتها، كما يعبر عن ذلك ارتفاع القائم في ادخاراتها المالية لدى البنك الجزائري سنة 2012 والذي بلغ 5633.4 مليار دينار مقابل 5381.7 مليار دينار نهاية 2011 و4842.8 مليار دينار نهاية سنة 2010²، وارتفع المعروض النقدي الحقيقي بقيمة 71.04 مقارنة بسنة 2011 حيث قدر بـ 69.73 مليار دينار، ليتقلص العجز الموزني مرة أخرى خلال سنة 2013 إلى 151.2 مليار دينار نتيجة

¹ ضيف أحمد، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989-2012)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر - 3، 2014-2015، ص 248.

² لحسن دردوري، سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة دراسة مقارنة الجزائر - تونس، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر - بسكرة، 2013-2014، ص 216.

لتراجع النفقات العامة خلال هذه السنة إلى 6092.10 مقارنة لما كانت عليه سنة 2012 حيث قدرت بـ 7058.10 مليار دينار وهذا يعود إلى سياسة ترشيد النفقات العامة التي تبنتها الدولة لمجابهة التأثيرات بالأزمة الاقتصادية، وفي المقابل فإن العرض النقدي الحقيقي قد ارتفع ليصل إلى 74.59 مليار دينار.

ارتفع العجز الموازي بعد ذلك وبشكل كبير خلال سنتي 2014-2015 إذ انتقل من 1261.2 مليار دينار إلى 2563.2 مليار دينار نتيجة لارتفاع النفقات العامة خلال هذه الفترة، وقد سجل العرض النقدي الحقيقي خلال سنة 2014 ارتفاع قدره 83.06 مليار دينار كأقصى حد ليتراجع سنة 2015 إلى 79.96 مليار دينار جزائري، وقد كان العجز الميزاني لسنة 2015 الأكثر ارتفاعا منذ سنة 2009، نتج هذا الوضع عن انخفاض في الإيرادات الجبائية للمحروقات بحوالي 30%، عقب انخفاض يقارب 47% في متوسط سعر البترول، وعن ارتفاع معتبر في النفقات العمومية، خاصة نفقات التجهيز.

أدى الانخفاض المستمر في سعر البترول، بـ 15.2% في 2016 إلى تواصل انخفاض إيرادات المحروقات بحوالي 25% في حين وبفضل انخفاض ملموس في النفقات العمومية خاصة نفقات التجهيز، وارتفاع في الإيرادات خارج المحروقات، تراجع العجز الموازي نوعا ما في سنة 2016 إلى 13.5% من إجمالي الناتج الداخلي، مقابل 15.3% في 2015.

من جهة أخرى، ولو أن عجز الرصيد الإجمالي للخزينة العمومية في 2015 بـ 2621.7 مليار دينار قد تم تمويله بواقع 89.1% من خلال الاقتطاعات من صندوق ضبط الإيرادات، فإن عجز سنة 2016 لم يتم تمويله بموارد هذا الصندوق إلا بواقع 58.1%، ثم تغطية الباقي باللجوء إلى موارد تمويل أخرى، لاسيما اقتراض ادخار باقي المتعاملين الاقتصاديين¹، وفي المقابل فإن المعروض النقدي الحقيقي قد سجل انخفاض قدره 75.21 مليار دينار نتيجة إتباع الجزائر برنامج تقشف صارم بسبب انخفاض الحاد في أسعار البترول، وفي الأخير يمكن القول أن التوازن الداخلي للاقتصاد الوطني يعاني من اختلال يتمثل في عدم التناسب بين الإيرادات العامة والإنفاق العام وقد تمثلت الاختلالات أساسا في نمو النفقات العامة بمعدل أعلى من نمو الإيرادات العامة المتاحة محدودة المصادر.

¹ بنك الجزائر، التقرير السنوي 2016، مرجع سابق، ص 69.

وعليه يتضح وجود علاقة عكسية بين العرض النقدي الحقيقي وميزانية العامة مما يعني زيادة العرض النقدي الحقيقي سيدفع حتما نحو علاقة عكسية مع الميزانية العامة وهذا يتفق مع آراء وجهة نظر الاقتصاديين ويرجع ذلك لعدة اسباب اهمها:

- (1) ارتفاع غير متوقع في النفقات العامة لسنة 2002 وكذلك ارتفاع أسعار البترول؛
- (2) ارتفاع الإيرادات العامة بوتيرة متناقصة جدا مقارنة بارتفاع الكبير الذي سجلته في السنوات السابقة؛
- (3) انتهاج سياسة مالية إنفاقية توسعية تمثلت في برنامج دعم الانعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو؛
- (4) الأزمة المالية العالمية حيث شهد العالم ركودا اقتصاديا من معظم دول العالم وانخفض الطلب العالمي على النفط وهو ما أدى إلى انخفاض أسعارها؛
- (5) اعتماد الإيرادات العامة للجزائر على مداخيل المحروقات وظهور نفقات غير متوقعة كزيادة الأجور في الفترة الأخيرة وكذلك إعادة تقييم بعض المشاريع السابقة مما استوجب زيادة اعتمادات إضافية لها؛
- (6) تراجع أسعار البترول بالإضافة إلى البرامج المطبقة خلال هذه الفترة كبرنامج توظيف النمو الاقتصادي؛
- (7) غياب سياسة ترشيد الانفاق العام وضعف كفاءتها؛
- (8) اتباع برنامج تقشف صارم بسبب انخفاض الحاد في أسعار البترول.

المطلب الثاني: تحليل أثر العرض النقدي على التوازن الخارجي (الميزان التجاري) في الجزائر

يعتبر الميزان التجاري من أهم مكونات ميزان المدفوعات وهو يسجل كافة البنود ذات الطابع المادي والخاصة بمجمل حركات السلع من صادرات وواردات الدولة من ونحو الدول الأخرى خلال الفترة زمنية معينة تكون غالبا السنة.

إن الميزان التجاري الجزائري لا يختلف في هيكله عن بقية دول العالم فهو يؤثر ويتأثر ببعض المتغيرات الاقتصادية الكلية، وبالتالي سنحاول في هذا المطلب تحليل أثر العرض

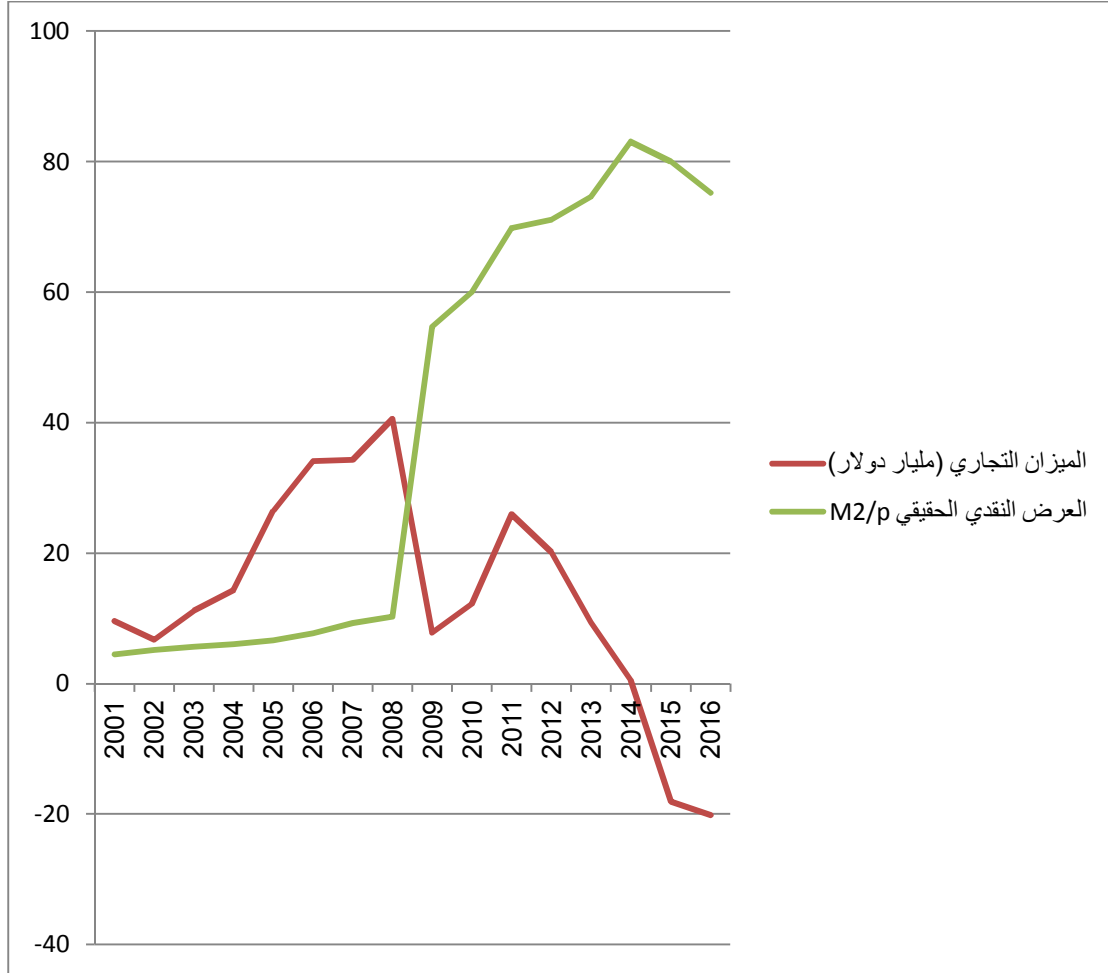
النقدي على الميزان التجاري في الجزائر ومدى توافقه مع وجهة نظر الاقتصاديين، وهذا من خلال استقراءنا الجدول وتحليلنا للشكل المواليين:

الجدول رقم (2-09): تطور الميزان التجاري والعرض النقدي الحقيقي M_2/p في الجزائر خلال الفترة (2001-2016).

الوحدة: مليار دولار / مليار دينار		
السنوات	الميزان التجاري (مليار دولار)	العرض النقدي الحقيقي M_2/p
2001	9.61	4.44
2002	6.70	5.13
2003	11.14	5.69
2004	14.27	6.07
2005	26.47	6.67
2006	34.06	7.71
2007	34.23	9.25
2008	40.52	10.28
2009	7.78	54.71
2010	18.20	59.92
2011	25.96	69.73
2012	20.17	71.04
2013	9.38	74.59
2014	0.59	83.06
2015	-18.08	79.96
2016	-20.13	75.21

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (2-2) وبنك الجزائر، مرجع سابق، ص 15.

الشكل رقم (2-09): منحنى يبين علاقة الميزان التجاري بالعرض النقدي الحقيقي M_2/p في الجزائر خلال الفترة (2001-2016).



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (2-09).

من خلال الجدول (2-09) والشكل (2-09) نلاحظ أن الميزان التجاري سجل فائض بمقدار 9.61 مليار دولار وسجل العرض النقدي الحقيقي ارتفاع بقيمة 4.44 مليار دينار، ليتقلص هذا الفائض في الميزان التجاري سنة 2002 إلى 6.70 مليار دولار إلى أن العرض النقدي الحقيقي قد ارتفع بمقدار 5.13 مليار دينار، ويرجع السبب إلى انخفاض الصادرات بقيمة 18.71 مليار دولار بسبب أحداث 11 سبتمبر 2001 وتداعياتها على الاقتصاد العالمي حيث انخفضت أسعار البترول الخام، وتقلص الطلب على المنتجات البترولية¹، وارتفعت

¹ بورنان بوزيد، تغيرات أسعار الصرف وتأثيرها على الاحتياطات الوطنية دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة- الجزائر، 2014-2015، ص 199.

الواردات إلى 12.01 مقارنة بسنة 2001 حيث قدرت بقيمة 9.48 مليار دولار¹، ثم ليرتفع هذا الفائض في الميزان التجاري سنة 2003 إلى 11.14 مليار دولار مع الارتفاع الطفيف في العرض النقدي الحقيقي خلال هذه السنة حيث قدر بـ 5.69 مليار دينار، وهذا الارتفاع في الميزان التجاري كان نتيجة الارتفاع أسعار المحروقات وقد تجسد تزايد الفائض في الميزان التجاري من خلال تدعيم ميزان المدفوعات الخارجية الذي ساهم بدوره في زيادة تراكم احتياطات الصرف الذي قدر بـ 32.9 مليار دولار مع نهاية سنة 2003 مقابل 23.1 مليار دولار خلال نفس الفترة من سنة 2002²، استمر الفائض في الارتفاع إلى غاية سنة 2008 ليبلغ 40.6 مليار دولار كأعلى فائض تم تسجيله خلال فترة الدراسة نتيجة لتشجيع التصدير، وارتفاع أسعار البترول خلال هذه السنة حيث بلغ متوسط سعر البرميل 89.96 دولار للبرميل، وفي المقابل استمر ارتفاع العرض النقدي الحقيقي بوتيرة متقاربة (متباطئة) خلال الفترة (2003-2008) إذ انتقل من 5.69 سنة 2003 إلى 10.28 مليار دينار نهاية سنة 2008.

يلاحظ كذلك انخفاض لافت في الميزان التجاري لسنة 2009 حيث قدر بـ 7.78 مليار دولار بعدما كان يقدر بـ 40.6 مليار دولار سنة 2008، رغم ارتفاع الكبير الذي تم تسجيله في العرض النقدي الحقيقي خلال سنة 2009 حيث قدر بـ 54.71 مقارنة بسنة السابقة نتيجة للصدمة النقدية التي عانى منها الاقتصاد الوطني، وهذا الانخفاض في الميزان التجاري كان بسبب الأزمة العالمية وتأثيرها على الطلب العالمي للنفط.

مما أدى إلى تدهور الصادرات النفطية الجزائرية مع ثبات نسبي للصادرات غير النفطية التي تشكل ما مقداره 1.6% و 3.2% من إجمالي الصادرات، لكنه عاد هذا الفائض ليرتفع وخاصة مع بداية تلاشي آثار الأزمة المالية العالمية خلال سنة 2010 إلى غاية سنة 2012 بشكل طفيف رغم ارتفاع أسعار البترول وانتعاش السوق البترولية العالمية، حيث انتقل من 18.20 مليار دولار سنة 2010 إلى 20.17 مليار دولار سنة 2012 وهذا راجع للارتفاع

¹ رشيد بوعافية، السياسة الاقتصادية الكلية وفعاليتها في مكافحة ظاهرة الفقر دراسة تحليلية وتقييمية لحالة الجزائر من (2000-2010)، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2010-2011، ص: 367-368-369.

² دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر (1990-2004)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص 403.

الحاد في الواردات، وقد ارتفع العرض النقدي الحقيقي لينتقل من 59.92 مليار دينار إلى 71.04 مليار دينار خلال نفس الفترة.

ولقد بدأ هذا الفائض بالتدهور تدريجيا خلال الفترة (2012-2014) إلى أن حقق أقل فائض سنة 2014 بقيمة 0.59 مليار دولار، عكس العرض النقدي الحقيقي الذي استمر في الارتفاع إلى أن وصل 83.06 مليار دينار كأقصى حد لسنة 2014، وهذا التدهور في الميزان التجاري راجع إلى انخفاض الإيرادات البترولية التي نشأت من تدهور أسعار البترول في السوق العالمية.

ومع بداية 2015 سجل الميزان التجاري عجزا بقيمة 18.08 مليار دولار جراء انخفاض إيرادات المحروقات وانخفاض الصادرات الإجمالية الجزائرية مع ثبات في قيمة الواردات، وهذا نتيجة لاحتدام أزمة البترول الخام ونزوله تحت عتبة 100 دولار أمريكي وانتهاء فترة الرخاء التي اتصف بها الميزان التجاري الجزائري قبل 2015، وازداد أثر العجز في سنة 2016 بـ 20.13 مليار دولار حيث قدر سعر البرميل بـ 49 دولار فقط مما استدعى السلطات الجزائرية باتخاذ قرار خفض الإنتاج من المحروقات، وذلك ضمن اجتماع منتجي البترول في الجزائر وتثبيت القرار بغية تحسين الاسعار حيث قدرت القيمة الإجمالية للصادرات بـ 29.66 مليار دولار فقط حيث أصبحت فاتورة الواردات مرهونة بالاحتياجات من العملة الصعبة في الخزينة العمومية الامر الذي نجم عنه جملة من القوانين والاجراءات التقشفية للتحكم في الواردات¹، وفي المقابل فقد عرف العرض النقدي الحقيقي انخفاضا حيث انتقل من 79.96 مليار دينار سنة 2015 إلى 75.21 مليار دينار نهاية 2016.

وهذا ما يثبت أن البلدان النامية شديدة الحساسية للتقلبات في أسعار المواد الأولية المصدرة والتي تعتمد عليها بدرجة كبيرة في بنية هيكل صادراتها المحلية.²

وعليه يتضح وجود علاقة عكسية بين العرض النقدي الحقيقي والميزان التجاري، مما يعني زيادة المعروض النقدي سوف يقود إلى حالة العجز في الميزان التجاري وهذا يتفق مع آراء وجهة نظر النقديين ويرجع ذلك لعدة اسباب اهمها:

¹ بنك الجزائر، التقرير السنوي 2016، مرجع سابق، ص: 53-54-55.

² زراقة محمد، آثار تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات دراسة قياسية -حالة الجزائر (1990-2014)، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد- تلمسان، 2015-2016، ص 116.

- 1) انخفاض الصادرات بقيمة 18.71 مليار دولار بسبب أحداث 11 سبتمبر 2001 وتداعيتها على الاقتصاد العالمي حيث انخفضت أسعار البترول الخام وتقلص الطلب على المنتجات البترولية؛
- 2) ارتفاع اسعار البترول وكذلك تشجيع التصدير؛
- 3) الأزمة المالية العالمية وتأثيرها على الطلب العالمي للنفط مما أدى إلى تدهور الصادرات النفطية الجزائرية مع ثبات نسبي للصادرات الغير النفطية؛
- 4) انخفاض الحاد في الايرادات البترولية التي تنشأ من تدهور أسعار البترول في السوق العالمية؛
- 5) احتدام أزمة البترول الخام ونزوله تحت عتبة 100 دولار أمريكي وانتهاء فترة الرخاء التي اتصف بها الميزان التجاري الجزائري قبل 2015، وتطبيق جملة من القوانين والاجراءات التقشفية للتحكم في الواردات.

المطلب الثالث: تحليل ظاهرة العجز التوأم في الجزائر(علاقة العجز التجاري بالعجز المالي)

يعتبر الفائض السمة المميزة لعلاقات الجزائر الاقتصادية مع الخارج وإن حدث العجز في بعض السنوات فذلك بسبب تذبذب سوق النفط العالمية ، بينما تختلف الصورة نسبيا عند متابعة العجز والفائض في الموازنة العامة ، حيث يقترب مجموع العجوزات والفوائض المتراكمة خلال فترة الدراسة من بعضهما ، وعموما من خلال استقراء البيانات هناك علاقة واضحة بين رصيد الموازنة والرصيد الخارجي والتي تؤثر على عناصر أخرى في الاقتصاد الوطني.¹

والجدول الموالي يوضح تطور كلا من الرصيدين الداخلي والخارجي تبعا لتطور العرض النقدي الحقيقي حيث يرمز لرصيد الموازنة العامة بالرمز (PB) ولرصيد المعاملات الجارية بـ (BP) .

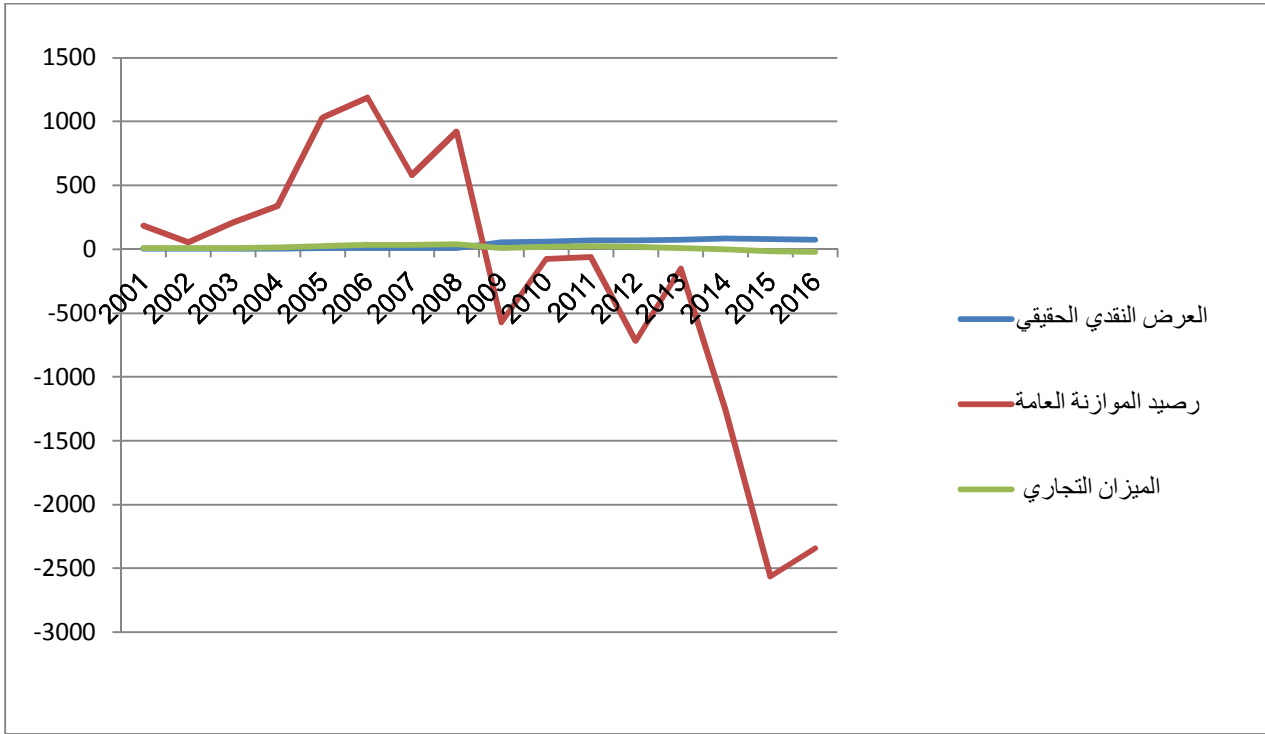
¹ ريس فضيل ، مرجع سبق ذكره، ص 232 .

الجدول رقم (2-10) : تطور الرصيد الداخلي والخارجي والعرض النقدي الحقيقي للفترة (2001-2016)

الوحدة: مليار دينار/ مليار دولار			
السنوات	رصيد الموازنة العامة	الميزان التجاري	العرض النقدي الحقيقي
2001	184.5	9.61	4.44
2002	52.6	6.70	5.13
2003	208.3	11.14	5.69
2004	337.9	14.27	6.07
2005	1030.8	26.47	6.67
2006	1186.9	34.06	7.71
2007	579.4	34.23	9.25
2008	920	40.52	10.28
2009	-570.3	7.78	54.71
2010	-74	18.20	59.92
2011	-63.5	25.96	69.73
2012	-718.8	20.17	71.04
2013	-151.2	9.38	74.59
2014	-1261.2	0.59	83.06
2015	-2563.2	-18.08	79.96
2016	-2341.4	-20.13	75.21

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدولين (2-8) و(2-9).

الشكل رقم (10_2): شكل يوضح علاقة العجز التجاري بالعجز المالي والعرض النقدي الحقيقي في الجزائر خلال الفترة (2001_2016)



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول (10-2)

من خلال الجدول (10-2) والشكل (10-2) نلاحظ أنه تم تسجيل فائض في الميزانية العامة والميزان التجاري حيث سجلت الميزانية فائض بمقدار 184.5 مليار دينار سنة 2001 مع تسجيل فائض في الميزان التجاري والذي قدر بـ 9.61 مليار دولار في حين أن العرض النقدي الحقيقي خلال هذه السنة قد سجل ما مقداره 4.44 مليار دينار جزائري ، ليتقلص هذا الفائض في الميزانية العامة والميزان التجاري وفي نفس الاتجاه سنة 2002 حيث قدر بـ 52.6 مليار دينار و6.70 مليار دولار على التوالي، وهذا نتيجة الارتفاع الغير متوقع في الميزانية العامة وانخفاض الصادرات في الميزان التجاري بسبب أحداث 11 سبتمبر 2001 ، وانخفاض أسعار البترول بصفة عامة ، رغم الارتفاع الطفيف المسجل في العرض النقدي الحقيقي. وقد ارتفع هذا الفائض في الميزانية العامة والميزان التجاري خلال السنوات الموالية، حيث انتقل فائض في الميزانية العامة من 208.3 سنة 2003 إلى 1186.9 مليار دينار سنة 2006 كأقصى فائض سجل في الميزانية العامة خلال هذه الفترة، وقد سجل الميزان التجاري فائض بـ 11.14 مليار دولار سنة 2003 ليصل إلى 34.06 مليار دولار سنة 2006 ، إلى

أن العرض النقدي الحقيقي قد ارتفع بقيم متقاربة إذ انتقل من 5.69 مليار دينار سنة 2003 إلى 7.71 مليار دينار سنة 2006 ، وهذا الفائض المسجل في الميزانية العامة والميزان التجاري كان نتيجة الارتفاع أسعار البترول ، ليتقلص بعد ذلك الفائض في الميزانية العامة خلال سنتي (2007 و 2008) ليبلغ 579.4 مليار دينار و 920 مليار دينار على التوالي، إلى أن الفائض المسجل في الميزان التجاري استمر في الارتفاع خلال سنتي (2007-2008) حيث انتقل من 34.23 مليار دولار إلى 40.52 مليار دولار كأقصى فائض تم تسجيله خلال هذه الفترة وذلك نتيجة لتشجيع التصدير وارتفاع أسعار البترول وفي المقابل استمر العرض النقدي الحقيقي في الارتفاع بوتيرة متباطئة جدا لينتقل من 9.25 سنة 2007 إلى 10.28 مليار دينار نهاية سنة 2008 .

يلاحظ كذلك أن الميزانية العامة والميزان التجاري قد عرفا منحنى تصاعديا منذ سنة 2001 إلى غاية سنة 2008 وفي نفس اتجاه تطور العرض النقدي الحقيقي باستثناء سنة 2007 فقد عرفت الميزانية العامة اتجاه معاكس لاتجاه الميزان التجاري والعرض النقدي الحقيقي.

أما فيما يخص الفترة (2009-2016) فقد شهدت عجزا في الميزانية العامة حيث كانت سنة 2009 نقطة التحول في رصيد الموازنة العامة والذي قدر بـ 570.3 في المقابل نلاحظ انخفاض لافت في الميزان التجاري لسنة 2009 حيث قدر بـ 7.78 مليار دولار بعدما كان يقدر 40.52 مليار دولار سنة 2008، رغم الارتفاع الكبير الذي تم تسجيله في العرض النقدي الحقيقي خلال سنة 2009 حيث قدر بـ 54.71 مقارنة بالسنة السابقة نتيجة للصدمة النقدية التي عانى منها الاقتصاد الوطني، وهذا الانخفاض في فائض ميزان التجاري والعجز المسجل في الميزانية العامة كان بسبب الأزمة المالية العالمية وتأثيرها على الطلب العالمي للنفط، لكنه عاد هذا الفائض في الميزان التجاري ليرتفع وخاصة مع بداية تلاشي آثار الأزمة المالية العالمية خلال سنة 2010 إلى غاية سنة 2012 بشكل طفيف رغم ارتفاع أسعار البترول وانتعاش السوق البترولية العالمية، حيث انتقل من 18.20 مليار دولار سنة 2010 إلى 20.17 مليار دولار سنة 2012 وهذا راجع للارتفاع الحاد في الواردات.

أما فيما يخص الميزانية العامة فقد انخفض العجز الموازي خلال سنة 2010 ليصل إلى 74 مليار دينار ويمكن إرجاع هذا العجز رغم الانتعاش في أسعار البترول إلى ظهور

نفقات غير متوقعة كزيادة الأجور في الفترة الأخيرة ، ومع انتعاش أسعار النفط سنة 2011 واصل العجز في الميزانية العامة انخفاضه ليصل إلى 63.5 مليار دينار جزائري نتيجة لتراجع أسعار البترول ليرتفع العجز في الميزانية العامة سنة 2012 حيث قدر بـ 718.87 مليار دينار جزائري نتيجة غياب سياسة ترشيد الإنفاق العام وضعف كفاءتها وفي المقابل سجل العرض النقدي الحقيقي ارتفاع حيث انتقل من 59.92 سنة 2010 إلى 71.04 مليار دينار سنة 2012 .

ليتناقص العجز الموازي مرة أخرى خلال سنة 2013 إلى 151.2 مليار دينار ليرتفع بعد ذلك وبشكل كبير سنتي (2014-2015)، إذ انتقل من 1261.2 مليار دينار إلى 2563.2 مليار دينار جزائري نتيجة لارتفاع النفقات العامة خلال هذه الفترة، في المقابل فإن الفائض في الميزان التجاري قد بدأ بالتدهور تدريجيا خلال الفترة (2012-2014) إلى أن حقق أقل فائض سنة 2014 بقيمة 0.59 مليار دولار، عكس العرض النقدي الحقيقي الذي استمر في الارتفاع إلى أن وصل 83.06 مليار دينار كأقصى حد سنة 2014 وهذا التدهور في الميزان التجاري كان نتيجة لانخفاض الإيرادات البترولية التي تنشأ من تدهور أسعار البترول في السوق العالمية.

ومع بداية 2015 سجل الميزان التجاري عجزا بقيمة 18.08 مليار دولار وهذه السنة هي نقطة التحول في رصيد الميزان التجاري، ومن جهة أخرى فقد سجلت الميزانية العامة عجزا بقيمة 2563.2 مليار دينار في المقابل فقد عرف العرض النقدي الحقيقي انخفاضا حيث قدر بـ 79.96 مليار دينار، وازداد أثر العجز في الميزان التجاري سنة 2016 حيث قدر بـ 20.13 مليار دولار وفي المقابل تراجع العجز الموازي نوعا ما خلال هذه السنة حيث قدر بـ 2341.4 مليار دينار، مع تسجيل انخفاض في العرض النقدي الحقيقي في سنة 2016 حيث قدر بـ 75.21 مقارنة بسنة 2015، وهذا العجز في الرصيد كان نتيجة لاحتدام أزمة البترول الخام ونزوله تحت عتبة 100 دولار أمريكي وانتهاء فترة الرخاء في تلك الفترة، مما يؤدي إلى حدوث ظاهرة العجز المزدوج أو ما يسمى بالعجز التوأم خلال الفترة (2015-2016)، وأهم ما يميز هذه الفترة هو وقوع الاقتصاد الوطني في مأزق المديونية، وللإشارة فإن السياسة المتبعة هي سياسة انكماشية (المالية والنقدية) وكان الهدف منها ضغط النفقات العامة وكذا ضغط الواردات من أجل بناء مستوى أمن من الاحتياطات الأجنبية.

والملاحظ أيضا من خلال بيانات الجدول السابق وجود علاقة واضحة بين الرصيد الخارجي والعرض النقدي الحقيقي من جهة ورصيد الموازنة من جهة أخرى، وبالتالي فإن انخفاض أسعار المحروقات يؤدي إلى انخفاض إيرادات الموازنة مما يدفع الدولة إلى الاقتراض من الجهاز المصرفي لان المقابل الرئيسي للكتلة النقدية في الجزائر هو القروض الداخلية وأساسا قروض الدولة.

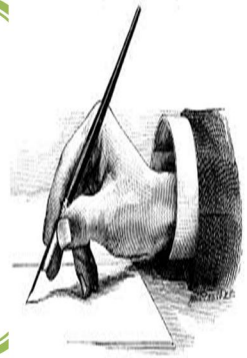
يلاحظ كذلك أن رصيد الميزان التجاري يتأثر بجانب الواردات فارتفاع قيمتها عبر السنوات وخاصة الواردات الأساسية يؤدي إلى تقليص الفائض الخارجي من جهة ومن جهة أخرى يدفع الحكومة إلى زيادة دعم أسعار السلع الأساسية في الداخل، ومنه في كل حالات (الفائض أو العجز) الخارجي هو سبب الفائض أو العجز في الموازنة العامة.

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال ما تم تناوله في هذا الفصل يمكن القول أن الوضعية النقدية في الجزائر خلال الفترة (2001-2016) شهدت وتيرة توسعية وهذا نتيجة التطور الحاصل في العرض النقدي بمختلف مكوناته ومقابلاته بفوائض نقدية كبيرة خلال هذه الفترة، واعتبر فيها العرض النقدي بمفهوم M_2 كأحسن مقياس استطاع البنك المركزي التحكم فيه، وأهم مؤشر الذي يستدل به على سيرورة الوضعية النقدية وبالتالي التأثير على بعض المتغيرات النقدية والمالية، فمنها من تأثرت بعلاقة طردية مع العرض النقدي الحقيقي كسعر الفائدة، ومنها من تأثرت بعلاقة عكسية مثل التضخم، سعر الصرف، الميزانية العامة والميزان التجاري.

وبالتالي يوجد من يتوافق مع النظريات الاقتصادية التي تم تناولها في الفصل الأول ومنها ما لا يتوافق، وقد عرفت الجزائر خلال الفترة (2015_2016) ظاهرة العجز المزدوج أو ما يسمى بالعجز التوأم بسبب انخفاض أسعار البترول خلال هذه الفترة وهذا راجع للوضع الاقتصادي، والظروف الاقتصادية السائدة في هذا البلد خلال فترة الدراسة.

الخاتمة العامة



الخاتمة العامة:

لقد تناولنا في هذا البحث أحد أهم المواضيع في مجال الاقتصاد الكلي، ألا وهو أثر العرض النقدي على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر، إذ تعددت الدراسات واختلفت الآراء حول توضيح أهمية وتأثير العرض النقدي على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية، فظهرت مجموعة من الأفكار في شكل نظريات تحت لواء مدارس اقتصادية حاولت كل منها البحث عن آلية لتفسير أثر تغير كمية النقود على المتغيرات النقدية والمتغيرات المالية والخارجية، ومن أجل الوصول إلى أهداف الدراسة كان لزاما علينا تحليل تطور المعروض النقدي في الجزائر، وكذا دراسة واقع هذا الأثر من وجهة نظر الاقتصاديين في الجزائر من جهة، ومن جهة أخرى محاولة تحليل ظاهرة العجز المزوج في الجزائر للفترة (2001_2016). من أجل ذلك قمنا بتقسيم دراستنا على جزأين، الأول يتعلق بالجانب النظري والذي حاولنا من خلاله التطرق إلى المفاهيم الأساسية للدراسة ثم حاولنا التطرق لأثر العرض النقدي على المتغيرات النقدية والمتغيرات المالية والخارجية، حيث تمثلت المتغيرات النقدية في سعر الصرف والتضخم وسعر الفائدة أما المتغيرات المالية والخارجية فتتمثل في الميزانية العامة والميزان التجاري وعليه فإن التوازن الاقتصادي الكلي حسب نموذج منديل فلمنج يتحدد من خلال تقاطع منحنيات (IS/LM/BP) في نقطة واحدة، أما الجزء المتعلق بالدراسة التطبيقية والذي من خلاله أسقطنا ما توصلنا إليه في الجزء النظري على الاقتصاد الجزائري فحاولنا تحليل تطور المعروض النقدي ومكوناته والعناصر المقابلة له، ثم تحليل أثر العرض النقدي على المتغيرات النقدية والمتغيرات المالية والخارجية وتتمثل هذه المتغيرات في (سعر الصرف، سعر الفائدة، التضخم، الميزانية العامة والميزان التجاري)، فوجدنا أن هناك تأثيرا طرديا مع العرض النقدي الحقيقي وسعر الفائدة، أما باقي المتغيرات فكان لها تأثير عكسي مع العرض النقدي الحقيقي وبالتالي هناك من يتوافق أو لا يتوافق مع وجهة نظر الاقتصاديين التي تم تناولها في الفصل الأول، وهذا راجع للوضع الاقتصادي والظروف الاقتصادية السائدة في الجزائر خلال فترة الدراسة.

نتائج الدراسة:

من خلال دراستنا هذه توصلنا لمجموعة من النتائج هي:

(أ) نتائج الجانب النظري:

- 1-توجد علاقة طردية تناسبية بين العرض النقدي والمستوى العام للأسعار، بحيث أن زيادة في عرض النقدي تؤدي إلى زيادة في مستوى العام للأسعار بنفس النسبة والاتجاه، وفي ظل افتراض ثبات حجم الإنتاج عند مستوى التشغيل الكامل، وثبات سرعة تداول النقود يكون عرض النقد متغيرا مستقلا والسعر متغيرا تابعا، وبالتالي فإن مسؤولية السلطات النقدية تنحصر في التأثير في كمية النقود المعروضة زيادة أو نقصانا وذلك سينعكس تلقائيا على مستوى العام للأسعار وبالتالي على التضخم؛
- 2-يرتبط العرض النقدي بعلاقة عكسية مع سعر الفائدة إذ أنه بازياد العرض النقدي ينخفض سعر الفائدة، فالفائدة في النظرية الكينزية هي ليست ثمنا للامتناع عن الاستهلاك وإنما هي ثمن التخلي عن السيولة، وبذلك يعتمد سعر الفائدة على قوة التفضيل النقدي أو مدى الرغبة في السيولة لدى الأفراد مقارنة بعرض النقد المتوفر لإشباع تلك الرغبة، فسعر الفائدة هو عبارة عن ظاهرة نقدية يتقرر سعرها في السوق النقدي من خلال تفاعل عرض النقود والطلب عليها أي انه يتأثر بكليهما، وعليه يمكن القول أن العرض النقدي يمارس تأثيرا مباشرا على سعر الفائدة؛
- 3-إن العرض النقدي أظهر تأثيرا طرديا ومباشرا على سعر الصرف وهذا حسب النظرية الكمية للنقود، فأى زيادة في كمية النقود تؤدي إلى ارتفاع الأسعار في الداخل، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض الطلب على السلع المحلية وبالتالي نقص الصادرات وزيادة الواردات لأن سعر السلع الأجنبية يصبح أقل مقارنة بأسعار السلع المحلية بعد ارتفاعها، وهذا ما يؤدي إلى زيادة الطلب على العملات الأجنبية من أجل تسديد قيم الواردات، وانخفاض الطلب على العملات المحلية لتسديد قيم الصادرات، وبالتالي تدهور قيمة العملة المحلية وارتفاع سعر صرف العملات الأجنبية، ويتضح من ذلك أن عرض النقود يرتبط مع سعر الصرف بعلاقة طردية ومباشرة؛
- 4-يأتي تأثير عرض النقود في الميزانية العامة من خلال تأثيره في الأسعار فارتفاعها والناجم عن زيادة في المعروض النقدي سيدفع حتما نحو زيادة النفقات الحكومية

لمواجهة الاحتياجات الحكومية من سلع وخدمات ومن مرتبات وأجور فكلها يجب أن تساير مستوى الأسعار لذا فإن الزيادة في المعروض النقدي ستدفع نحو علاقة عكسية مع الميزانية العامة؛

5- يتأثر الميزان التجاري بعرض النقود، إذ يرتبط معه بعلاقة عكسية، فزيادة عرض النقود تؤدي إلى زيادة القدرة الشرائية لكل من يملكها وتؤدي هذه الزيادة إلى التوسع في الطلب الكلي مباشرة، وهذه الزيادة في عرض النقود تكون ناتجة إما عن ارتفاع المضاعف النقدي نتيجة خفض نسبة الاحتياطي القانوني أو من الزيادة الصافية في القاعدة النقدية أو بسبب خفض سعر الخصم والفائدة والتوسع في منح القروض أو بسبب عمليات السوق المفتوحة عند دخول البنك المركزي مشتريا للأوراق المالية؛

6- العرض النقدي له ترابط قوي مع ميزان المدفوعات فالفائض في ميزان المدفوعات يستلزم توسعا نقديا، والعجز يستلزم الانكماش النقدي، وعليه فإن التوازن الآني في الأسواق الثلاثة يتحدد من خلال منحنيات (IS/LM/BP) في نقطة واحدة وهي التي تضمن التوازن في الاقتصاد.

ب- نتائج الجانب التطبيقي:

1- عرف المعروض النقدي تطورا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة، هذا راجع بصفة غير مباشرة إلى ارتفاع إيرادات الصادرات الوطنية أما بصفة مباشرة إلى تطور الأصول الخارجية؛

2- في الجزائر يعتبر المجمع النقدي M_2 الأكثر استخداما وأهمية من بين المجمعات النقدية والذي يمثل المجمع القاعدي للوضع النقدية، نتيجة للأثر الذي تمارسه بعض الوسائل الخاصة بالبنك المركزي من أجل التحكم في الكتلة النقدية وتخفيض معدلات التضخم؛

3- تتكون الكتلة النقدية في الجزائر من النقود الورقية والكتايبية وأشباه النقود التي عرفت تطورا خلال فترة الدراسة (2001_2016) وفيما يخص مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر فهي تتكون من الأصول الخارجية، القروض المقدمة للاقتصاد، والقروض المقدمة للدولة؛

4- أثر العرض النقدي الحقيقي بشكل عكسي على التضخم مما يعني زيادة المعروض النقدي لا يؤدي إلى ارتفاع التضخم، وهذا لا يتفق مع آراء وجهة نظر الاقتصاديين، والتضخم في الجزائر كان بدافع الطلب تزامنا مع انطلاق برنامج دعم النمو الاقتصادي؛

5- العرض النقدي الحقيقي يرتبط بعلاقة طردية مع معدلات الفائدة الحقيقية إذ أنها ترتفع بازدياد العرض النقدي الحقيقي والعكس صحيح وهذا لا يتوافق مع وجهة نظر الاقتصاديين بالنسبة للنظرية الكينزية، ويرجع ذلك إلى ضعف اندماج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي، كما قد ينجر عنه تباطؤ في الطلب المحلي وزيادة في تكلفة رأس المال؛

6- إن العرض النقدي الحقيقي أظهر تأثيرا عكسيا على سعر الصرف مما يعني زيادة المعروض النقدي لا يؤدي إلى ارتفاع أسعار الصرف وهذا لا يتفق مع آراء وجهة نظر الاقتصاديين، ويرجع هذا بالأساس إلى تزايد الطلب العالمي على العملة الوطنية من خلال تزايد الطلب على البترول، كذلك ارتفاع الواردات اللازمة لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي وبرنامج دعم النمو الاقتصادي؛

7- أثر العرض النقدي الحقيقي على الميزانية العامة بشكل عكسي (علاقة عكسية)، مما يعني زيادة العرض النقدي سيدفع حتما نحو علاقة عكسية مع الميزانية العامة وهذا يتفق مع آراء وجهة نظر الاقتصاديين، فالعرض النقدي أحد أهم مصادر تمويل للميزانية العامة، وقد اعتمدت الجزائر على سياسة مالية إنفاقية توسعية تمثلت في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو (المخطط الخماسي الأول والثاني)، واتبعت الجزائر برنامج تقشف صارم بسبب انخفاض أسعار البترول؛

8- أثر العرض النقدي الحقيقي (M_2/P) على الميزان التجاري بعلاقة عكسية بحيث أن زيادة العرض النقدي سوف يقود إلى حالة العجز التجاري وهذا يتفق مع آراء وجهة نظر النقديين، ويرجع هذا ارتفاع الحاد في الواردات وانخفاض الصادرات الجزائرية.

اختبار الفرضيات:

- **الفرضية الأولى:** توصلنا إلى أن العرض النقدي يؤثر على المتغيرات محل الدراسة من وجهة نظر الاقتصاديين حيث يؤثر ايجابيا على كل من سعر الفائدة ومعدلات التضخم ويؤثر عكسيا على كل من سعر الصرف والميزان التجاري وكذلك الموازنة العامة، إذا الفرضية صحيحة؛

- **الفرضية الثانية:** يؤثر العرض النقدي الحقيقي (M_2/P) بشكل طردي مع سعر الفائدة أما باقي المتغيرات الاقتصادية فإن العرض النقدي الحقيقي (M_2/P) يؤثر بعلاقة عكسية مع كل من سعر الصرف، التضخم، التوازن الخارجي والموازنة العامة في الاقتصاد الجزائري، وبالتالي فقد توصلنا إلى أن هذا التأثير قد يتوافق في حالات أو لا يتوافق في أخرى مع وجهة نظر الاقتصاديين نظرا للأوضاع والظروف الاقتصادية السائدة في البلد، وعليه نثبت صحة الفرضية.

التوصيات:

في ضوء ما توصلت إليه الدراسة من نتائج ومن استنتاجات فإننا نضع التوصيات التالية:

- يجب مراعاة ضبط الزيادة في حجم الكتلة النقدية ضمن نسب مئوية معينة تتناسب مع الزيادة المرتقبة في حجم الناتج الوطني؛
- العمل على تقليل ربط زيادة عرض النقود بزيادة الاحتياطات الأجنبية، والحد من الإصدار النقدي، وتشجيع تطوير النقود الكتابية والإلكترونية واستعمالها؛
- أن تسعى البنوك المركزية في الجزائر ومن خلال شبكات المصارف التجارية إلى نشر الوعي والثقافة المصرفية فضلا عن التقرب إلى المواطنين لكسب ثقتهم من أجل زيادة فاعلية العرض النقدي (M_2)، أي التوسع في الانتماء كأحد مكونات العرض النقدي من خلال ما ظهر لها من تأثير على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر؛
- يجب الاهتمام بقضية مصادر تمويل عجز الموازنة العامة وإعادة النظر فيها والتركيز على تلك المصادر التي تتلاءم مع خصائص الاقتصاد الجزائري؛
- تقليل الاعتماد على السلطة النقدية كمصدر لتمويل العجز وذلك للآثار التضخمية المصاحبة لذلك والبحث عن مصادر بديلة؛

- توجيه جهود البحث العلمي نحو دراسة متغيرات اقتصادية أخرى ولفترات أخرى لمعرفة آثارها والاستفادة من ذلك في صياغة السياسات.

آفاق الدراسة:

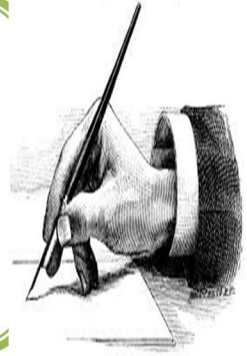
حاولنا من خلال هذا البحث دراسة تحليل أثر العرض النقدي على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر والمتمثلة في التضخم وسعر الفائدة، سعر الصرف، الميزانية العامة والتوازن الخارجي، لذلك نرى أن موضوعنا لم ينتهي بعد وأنه مجال خصب للدراسة، وفي هذا المجال نقترح بعض المواضيع التي تبلغ أهمية كبيرة في مجال البحث المستقبلي، ومن أهمها ما يلي:

- تحليل أثر العرض النقدي على التضخم والإنفاق العام في الجزائر؛
- تحليل وقياس العلاقة السببية بين العرض النقدي والنتائج المحلي الإجمالي في الجزائر؛
- دراسة قياسية لأثر العرض النقدي على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر؛
- دراسة العلاقة السببية بين العجز المالي والعجز التجاري في الجزائر.

تم بعون الله وحمده

ونرجو أن نكون قد وفقنا في محاولتنا هذه

قائمة المراجع



قائمة المراجع

أولاً- الكتب:

1. أحمد هني، العملة والنقود، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.
2. باري سيجل: ترجمة طه عبد الله منصور وآخرون، النقود والبنوك والاقتصاد (وجهة نظر النقديين)، دار المريخ للنشر، الرياض- المملكة العربية السعودية، 1987.
3. بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
4. تومي صالح، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، ط2، دار أسامة للطباعة والنشر، الجزائر، 2009.
5. جوزي جميلة، أسس الاقتصاد الدولي (النظريات والممارسات)، ط1، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.
6. سي محمد كمال، مدخل إلى الاقتصاد الدولي، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015.
7. طاهر فاضل البياتي وميرال روجي سماره، النقود والمتغيرات الاقتصادية المعاصرة، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2013.
8. الطاهر قانة، اقتصاديات صرف النقود والعملات، دار الخلدونية، الجزائر، 2009.
9. عبد الرحمن يسرى أحمد، اقتصاديات النقود والبنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.
10. عبد القادر خليل، مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014.
11. عبد المنعم السيد علي ونزار سعد الدين عيسى، النقود والمصارف والأسواق المالية، ط1، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2004.
12. عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ط5، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
13. مجيد الكرخي، دراسات النشاط المالي للدولة، ط1، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2015.
14. محمد إبراهيم عبد اللاوي، المالية العامة، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2017.
15. محمد الشريف إلمان، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية- الجزء 3، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
16. محمد الواد وآخرون، الأساس في علم الاقتصاد، دار اليازوري، عمان- الأردن، 2007.
17. محمد سعيد السمهوري، اقتصاديات النقود والبنوك، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2012.

18. محمد صالح تركي القريشي وناظم نوري الشمري، مبادئ علم الاقتصاد، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، 1993.
 19. محمود حسين الوادي، مبادئ المالية العامة، ط2، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان-الأردن، 2010.
 20. محمود حميدات، مدخل التحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، 2006، ص 36.
 21. نعمة الله نجيب وآخرون، مقدمة في اقتصاديات النقود والصيرفة والسياسات النقدية، دار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، 2001.
 22. هيل عجمي جميل الجنابي، النقود والمصارف والنظريات النقدية، ط2، دار وائل للنشر، عمان-الأردن، 2014.
 23. وسام ملاك، الظواهر النقدية على المستوى الدولي "قضايا نقدية ومالية"، ط1، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، بيروت-لبنان، 2001.
- ثانيا- الرسائل والأطروحات الجامعية**
1. اكن لونيس، السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة(2000-2009)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2010-2011.
 2. بغداد زيان، تغيرات سعر الصرف اليورو والدولار وأثرها على المبادلات التجارية الخارجية الجزائرية، مذكرة ماجستير في الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، 2012-2013.
 3. بقبق ليلي اسمهان، آلية تأثير السياسة النقدية في الجزائر ومعوقات الداخلية- دراسة قياسية-، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بالقائد- تلمسان، 2014-2015.
 4. بلعاش ميادة، أثر الصيرفة الالكترونية على السياسة النقدية دراسة مقارنة "الجزائر-فرنسا"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014-2015.
 5. بن سبع حمزة، أثر صدمات أسعار النفط على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (عرض النقود، الإنفاق الحكومي، البطالة والتضخم) في الجزائر دراسة اقتصادية قياسية باستخدام تقنية VAR للفترة (1970-2010)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2011-2012.

6. بولوط بلال، أثر تحرير سعر الفائدة على الاقتصاد الجزائري للفترة (2000-2008)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2010-2011.
7. بوتيارا عنتر، تقدير دالة الطلب على النقود باستخدام نماذج القياس الاقتصادي دراسة حالة الجزائر للفترة (1990-2013)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2010.
8. بورنان بوزيد، تغيرات أسعار الصرف وتأثيرها على الاحتياطات الوطنية دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة-الجزائر، 2014-2015.
9. بوزعرور عمار، السياسة النقدية وأثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية حالة الجزائر (1990-2005)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007-2008.
10. دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر (1990-2004)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005-2006.
11. دوحى سلمي، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها "دراسة حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر "بسكرة-الجزائر"، 2014-2015.
12. ريس فضيل، التغيرات في الحسابات الخارجية وأثرها على الوضعية النقدية في الجزائر للفترة (1989-2010)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة-الجزائر، 2013.
13. رشيد بوعافية، السياسة الاقتصادية الكلية وفعاليتها في مكافحة ظاهرة الفقر دراسة تحليلية وتقييمية لحالة الجزائر من (2000-2010)، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2010-2011.
14. زراقة محمد، آثار تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات دراسة قياسية -حالة الجزائر (1990-2014)، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد- تلمسان، 2015-2016.

15. ساسي فطيمة، أثر المعروض النقدي على نمو القطاع الخاص دراسة تحليلية لحالة الجزائر (1990-2012)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر - بسكرة، 2014-2015.
16. صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية مع الإشارة إلى حالة الجزائر "1990-2000"، أطروحة دكتوراه دولة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002-2003.
17. صلاح الدين كروش، البحث عن مثولية متغيرات الاقتصاد الكلي حسب المربع السحري لكالدور محاولة تطبيقية على الاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف-الجزائر، 2015-2016.
18. ضيف أحمد، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989-2012)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر - 3، 2014-2015.
19. فرج بن ناوي بن نجيب العنزي، أثر نمو عرض النقود على نمو القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية، مذكرة ماجستير في الاقتصاد، كلية العلوم الإدارية، جامعة الملك مسعود، 2004.
20. كلثوم صافي، أثر الإنفاق الحكومي وعرض النقود على اتجاهات الواردات تطبيق على حالة الجزائر في الفترة (1990-2010)، مذكرة ماجستير في الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران - الجزائر، 2014-2015.
21. لحسن دردوري، سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة دراسة مقارنة الجزائر - تونس، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر - بسكرة، 2013-2014.
22. محمد صلاح، المفاضلة بين التوازن الخارجي والنمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف، 2009-2010.

ثالثا - المجالات

1. آيت يحي سميير، فعالية السياسة النقدية في ظل وفرة احتياطات الصرف حالة الجزائر خلال الفترة (2000-2013)، مجلة الاقتصاد والمالية، جامعة الشلف، مجلد 1، العدد 2، 2015 .
2. بن البار محمد وسنوسي علي، أثر عرض النقود على التضخم خلال الفترة (1986-2014) دراسة تحليلية قياسية، مجلة كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة - الجزائر، العدد 16، 2016.

3. حيدوشي عاشور ووعيل ميلود، أثر الموارد المالية النفطية على المتغيرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، جامعة ألكلي محند أولحاج-البويرة- الجزائر، العدد 05، جوان 2017.
4. دحماني محمد أدريوش وناصر عبد القادر، أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على معدلات البطالة في الجزائر دراسة قياسية تحليلية، مجلة الاستراتيجية والتنمية، جامعة عبد الحميد بن باديس- مستغانم، العدد 07، جويلية 2014.
5. ريس فضيل وعلي لزعر، الفوائض النقدية وفرص التصنيع في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر- بسكرة، العدد 24، مارس 2012.
6. ريس فضيل وعلي لزعر، الفوائض النقدية ومحددات التضخم في الجزائر (1999-2009)، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، جامعة محمد خيضر- بسكرة، العدد الافتتاحي، 23 جانفي 2014.
7. ريس فضيل، تحديات السياسة النقدية ومحددات التضخم في الجزائر (2000-2011)، مجلة بحوث اقتصادية عربية، جامعة تبسة-الجزائر، العددان 62-63، شتاء- ربيع 2013.
8. شلغوم عميروش، فعالية السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000- جوان 2015) دراسة تحليلية"، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة جيجل-الجزائر، المجلد 03، العدد 1، مارس 2017.
9. عبد الحسين جليل ألكالبي وسوسن كريم الجبوري، أثر مقاييس عرض النقد على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في عينة من الدول المتقدمة، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة- القادسية للعلوم الإدارة والاقتصاد، مجلد 2، العدد 10، 2008.
10. علي صاري، سياسة عرض النقود في الجزائر للفترة (2000-2013)، مجلة روى الاقتصادية، جامعة سوق أهراس، العدد 07، ديسمبر 2014.
11. فارس هباش، دراسة تحليلية للعلاقة والأثر المتبادل بين الكتلة النقدية وسعر الصرف دراسة حالة الجزائر للفترتين (1992-2001) و(2002-2011)، مجلة علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، العدد 14، 2014.

رابعاً- الملتيقيات

1. بابا عبد القادر، السياسة النقدية في الجزائر بين الأداء والفعالية، الملتيقي الوطني حول المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، بشار، 25-26 أفريل 2006.

خامسا - القوانين والمراسيم والتقارير والجرائد

- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2006.
- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2008.
- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2016، سبتمبر 2017.
- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2015.
- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، الإحصائيات النقدية والمالية، العدد (5-9-13-17-21-25-29-37-39)، مارس (2012-2014-2015)، ديسمبر (2008-2009)، ماي 2011، سبتمبر 2017.
- بنك الجزائر، حوصلة حول التطورات النقدية والمالية لسنة 2016 وتوجهات سنة 2017، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، فيفري 2018.
- الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون النقد والقرض 90-10، المؤرخ في 14 أبريل 1990.
- جريدة الفجر، العملة الجزائرية ضمن أرخص العملات في العالم والخبراء يحذرون الدينار في خطر.
- محمد لكصاسي، التطورات الاقتصادية والنقدية في الجزائر سنة 2012، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، مارس 2013.

سادسا - المواقع الإلكترونية

- <http://www.syr-res.com>
- <http://www.al-fadjr.com/ar/economie/222755.htm>
- www.bank-of-algeria.dz
- <https://data.albankaldawli.org>
- <http://ar.knorma.com>

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة أثر العرض النقدي على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة (2001-2016) ولتحقيق هذا الهدف تم تقسيم الدراسة إلى فصلين، بحيث خصص الفصل الأول إلى الجانب النظري للمعروض النقدي وعلاقته ببعض المتغيرات الاقتصادية الكلية، والذي يتضمن تعريف العرض النقدي ومكوناته، محدّداته وأهم مؤشّراته، كما يتضمن العلاقة الاقتصادية الموجودة بين العرض النقدي والمتغيرات الاقتصادية الكلية المتمثلة في "التضخم وسعر الفائدة، سعر الصرف، الميزانية العامة والميزان التجاري" بالإضافة إلى الدراسات السابقة، حيث استخلصنا إلى وجود علاقة طردية بين العرض النقدي والتضخم، وعلاقة عكسية مع سعر الفائدة، وعلاقة طردية بين العرض النقدي وسعر الصرف، كذلك اتضح وجود علاقة عكسية بين العرض النقدي وكل من الميزانية العامة والميزان التجاري، وعليه فإن التوازن الخارجي (الآني) حسب نموذج مندل فلمنج (IS/LM/BP) يتحدّد في نقطة واحدة والتي تضمن توازن الاقتصاد، أما بالنسبة للفصل الثاني فقد تناولنا الجانب التطبيقي للدراسة "تحليل أثر العرض النقدي على هذه المتغيرات الاقتصادية الكلية بإسقاطها على الاقتصاد الجزائري وذلك خلال الفترة (2001-2016)، وكذا دراسة واقع هذا الأثر من وجهة نظر الاقتصاديين في الجزائر من جهة، ومن جهة أخرى تحليل ظاهرة العجز المزدوج في الجزائر للفترة المدروسة حيث أظهرت النتائج أن هناك علاقة طردية بين العرض النقدي الحقيقي وسعر الفائدة أما المتغيرات المتمثلة في "سعر الصرف، التضخم، ميزانية العامة والميزان التجاري" فإنها تتأثر بعلاقة عكسية مع العرض النقدي الحقيقي"، وفي الأخير توصلنا إلى وجود ظاهرة العجز المزدوج أو ما يسمى بالعجز التوأم خلال الفترة (2015-2016)، نتيجة انخفاض أسعار البترول خلال هذه الفترة .

الكلمات المفتاحية: العرض النقدي، مقابلات الكتلة النقدية، سعر الفائدة، التضخم، سعر الصرف، الميزانية العامة، الميزان التجاري.

Abstract:

The aim of this study is to study the effect of monetary presentation on some of the macroeconomic variables in Algeria during the period 2001-2016. To achieve this objective, the study was divided into two chapters. The first chapter was devoted to the theoretical aspect of money supply and its relation to some macroeconomic variables, And its main indicators. It also includes the economic relationship between the money supply and the macroeconomic variables of "inflation, interest rate, exchange rate, general budget and trade balance" as well as previous studies. The correlation between monetary supply and inflation, an inverse relationship with the interest rate, and a positive correlation between the money supply and the exchange rate. It was also found that there was an inverse relationship between the money supply and the general budget and the trade balance. Thus, LM / BP is determined in one point, which ensures the balance of the economy. As for the second chapter, we dealt with the practical aspect of the study, "analyzing the impact of the monetary presentation on these macroeconomic variables by dropping them on the Algerian economy during the period 2001-2016. The view of economists in Algeria on the one hand, and on the other hand Another analysis of the phenomenon of double deficit in Algeria for the period studied, where the results showed that there is a direct relationship between the real money supply and interest rates, while the variables of "exchange rate, inflation, budget and trade balance," they are affected by the reverse relationship with the real money supply, The phenomenon of double deficit or so-called twin deficits during the period (2015-2016), due to the decline in oil prices during this period.

Key words: cash supply, cash cluster interviews, interest rate, inflation, exchange rate, general budget, trade balance.